القيمة الوظيفية للصوائت
« دراسة لغوية »

دكتور
ممدوح عبد الرحمن

١٩٩٨

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــــــداء

إلى معلمتى الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة وشمعتى التى تضىء لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى وعونى وساعدى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهادى وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبىّ ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمى

فعدت كذى رجلٍ صحيحةٍ

ورجل رمى فيها الزمان فشلّتِ

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعها بَعدْ العثر استقلت

مقدمـــــة:

الحمد لله رب العالمين على توفيقه وهداه والصلاة والسلام على الرسول الأمين ومن والاه.

تستخدم العربية مصطلحات صوائت وحركات وعلامات وعلل لمبنى صوتى واحد ذى تنوع، وحين يطلق المصطلح الأول، فيقصد به المبنى، والمخرج ولايقصد به التنوع إلى فتحة وكسرة وضمة، بل يصنف إلى صائت قصير وآخر طويل. وحين يطلق المصطلح السامي فالمقصود به غالباً، تحديد الباب النحوى الذى ينتمى إليه المكون، أو مجموعة المكونات المشتركة معه فى الباب نفسه، وحين يستخدم المصطلح الثالث فالمقصود به الدلالة، وغالباً مايقترن بكلمة (إعرابية) أى العلامات الإعرابية. وقد أنجزت أبحاث عربية حديثة عديدة تحمل هذا العنوان الأخير، وترمز به للوظيفة النحوية التى يؤديها المكون الذى ترد فى نهايته؛ أما مصطلح علل فيميز به فى العربية بين الصحاح وغير الصحاح من الحروف.

وقد اختلفت آراء علماء العربية فى القديم والحديث على قيمةهذه الحركات فى تحديد الوظائف، فقد جعلها بعضهم ضرورة نطقية وفقاً لتتابع الحركات والسكنات فى الكلمات ومناسبة ذلك لتيار الكلام، وقدرة الجهاز الصوتى، كالدكتور إبراهيم أنيس وأصر بعضهم على أهمية وظائفها النحوية كالدكتور مهدى المخزومى. والحقيقة أن الفريقين قد اتفقا على جانب مهم وهو قيمة هذه الحركات حين تؤدى وظيفة نحوية محددة، وكذا عند مناسبتها لتيار الكلام، وقدرة الجهاز الصوتى، وذلك ما استثمرناه فى إبراز دور الحركات فى بناء الصيغ، ومناسبة الذوق اللهجى، وكذا الوظيفة النحوية. والدلالة وإن كنت أميل إلى أبرز دور يمكن أن تؤديه هذه الحركات فى تحديد الوظائف النحوية خصوصاً فى مسألتى التقديم والتأخير، والحذف، وشبيه بذلك دورها فى بعض الصيغ للدلالة على الزمن. فالصيغة (تفاعل) بالضم فى آخرها تدل على المضارع، أضف ذلك إلى دلالة الحركة على أصل الصيغة، أو مكان حدوثها، أو زمان ذلك الحدوث.

وجاءت فكرة هذا البحث من قراءتى لبحث أنجزه العالم السويسرى فرديناند دى سوسير عن نظام الحركات فى اللغات الهندو أوربية، وقد تعمقت لدىّ فكرة البحث عند بداية سماعى لقواعد اللغة السريانية. خصوصاً عند تصريف الأفعال وإفراد الأسماء أو جمعها، أو دخول حروف الاستعمال، التى تسمى (بدول) عليها إذ تتخذ الحركات أوضاعا غير ثابتة، حيث تتحول الصوامت إلى صوائت، والعكس، كما تتبادل الصوامت حركات بعضها البعض عند دخول حروف الاستعمال على الأسماء، وأنضج الفكرة عندى ملاحظتى للمفردات العبرية التى تشترك فى الصوامت وتختلف فى الدلالة. وليس هناك من دليل على تميز هذه المفردات، سوى كمّ الحركة، ونوعها أضف ذلك إلى التراث الضخم، الذى خلّفه لنا فقهاء اللغة العربية حيث اهتموا بظاهرة اختلاف الدلالة نتيجة لاختلاف الحركات، واتفاق الحروف.

وتنقسم الأصوات الكلامية عموماً إلى قسمين كبيرين هما: الأصوات الصامتة، وهى مايطلق عليها بالإنجليزية: (Consonants) والأصوات المتحركة، أو أصوات العلة. ويسميها الإنجليز (Vowels)، وتعرَّف الأخيرة بأنها الأصوات المجهورة التى يحدث فى تكوينها، أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معها أحياناً، دون أن يكون هناك عائق، يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاماً، أو تضييق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً والأصوات المتحركة فى العربية الفصحى، ماسماه نحاة العرب بالحركات، وهى الفتحة والضمة والكسرة، وكذلك حروف المدّ واللين، كالألف فى «قال» ، والواو فى «يدعو» والياء فى «القاضى» والحركات فى عموم اللغات السامية لا تختلف كثيراً عما ذكرناه، اللهم إلا فى درجات الإمالة، التى تظهر بصورة جلية فى حركات العبرية، والتى يمكن أن نتلمس لها أثراً فى لهجاتنا العامية الحديثة.

فتتميز اللغات السامية فى بعض أحوالها، عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخصائص، تجعل من كل هذه اللغات كتلة واحدة. وأهم هذه الخصائص هى أن

اللغات السامية تعتمد على الحروف الساكنة (Consonants) وحدها، ولاتلتفت إلى أصوات اللين (Vowels)، بمقدار ماتلتفت إلى الحروف الساكنة. ولذلك فإننا لانجد في حروف هذه اللغات علامات للأصوات، كما هو مألوف في اللغات الآرية. وبينما نجد الشعوب السامية تهمل من شأن الأصوات، نراها قد بالغت في الاهتمام بالحروف فزادت عددها وأوجدت نظائر للتفخيم، والترقيق وإن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذى ثلاثة أحرف.

والتشابه في تكوين الاسم «من حيث نوعه وعدده» وفي تكوين الفعل (من حيث زمنه، وتجرده وزيادته، وصحته واعتلاله).

والتشابه في الضمائر وفي طريقة اتصالها بالأسماء والأفعال، والحروف والتشابه في المشتقات كاسمى الفاعل والمفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسمى الزمان والمكان، واسم الآلة. والتشابه في صوغ الجمل وتركيبها، والتشابه في احتوائها على الحرفين الحلقيين: الحاء والعين، والتشابه الكبير في المفردات الدالة على أعضاء الجسم، وصلة القرابة، والعدد، وأسماء الحيوان والنبات، ومرافق الحياة الشائعة من الأمم السامية، وتغير معنى الكلمات بتغير حركاتها،وقد ركزنا في هذه الدراسة على اختبار فردية تنوع الدلالات المستفادة من تنوع الحركات وذلك في مستوى المفردات والصيغ والوحدات داخل التراكيب أى من حيث الوظائف، وكذا دورها في الذوق اللهجي، وانسجام البناء. وبدءاً من دراسة فرديناند دى سوسير للحركات في العائلة الهندو أوربية وتعميقاً للفكرة بنظرية الفونيم، التى لها شقان الأول: ويتعلق بتأثير الصوامت على دلالة الكلمة المفردة، وهذا ماركزت عليه النظرية، وكذا الباحثون العرب، الذين استفادوا منها. والشق الثاني: وهو دور الحركات طويلها وقصيرها على بناء الكلمة، ووظيفتها، ودلالتها، وهذا ماأردت أن أحققه في هذا البحث. لذا شرعت في استقصاء الحقائق عن الصوائت ودورها فيما أشرنا إليه، وذلك في الظواهر اللغوية المتنوعة. ولم تستبعد هذه الدراسة خصائص بعض الصوامت وأثر تفاعلها الصوتي على الحركات بالرغم من عنايتها

بالصوائت ودورها الوظيفي، في المفردات والصيغ، ودلالة كل منهما في الاستعمال. فهذه الدراسة تختص بالجانب الوظيفي للصوائت، وكذا خصائصها ودورها في بناء الصيغ، والذوق اللهجي، ودور الوحدات في التركيب. وليست الصوائت وحدها، هي التي تقيم بناء المفردات والتراكيب، بل تشاركها الصوامت في هذا البناء، ولما كان كل منهما يتأثر بالآخر، لذا فقد اشتملت الدراسة في قسط منها على بعض خصائص الصوامت كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

والصوائت تعد عيزاً مهماً للمصطلحات العروضية المستخدمة في قياس الأشعار وأوزانها، فالتفعيلة الأساسية لبحر الوافر هي (مفاعلتن)، أي أنها تتكون من وتد وفاصلة، فإذا ما سكنت ثاني الفاصلة فستتحول إلى سببين خفيفين، وبذا تتحول تفعيلة الكامل إلى تفعيلة بحر آخر هو الرجز ويكفي أيضاً للحمة كاملة أو منظومة علمية شاملة صائت قصير واحد لكي يغير نسبتها من الرجز إلى الكامل إذا ثبت أو العكس إذا ماتم حذفه.

وللصوائت دور في تحديد انتماء بعض الألفاظ إلى نسق معين من الفصحى فمثلاً لفظة (صوتة) (وضوء) بتحريك الصاد والضاد وتسكين الواو في كل من اللفظتين بحيث تصنع مقطعاً مغلقاً من بداية كل لفظة يجعلنا ننسبها إلى النسق الفصيح أما تغيير نوع الصائت على كل من الصاد والضاد بحيث يصبح ضمة مثلاً لتناسب الواو وبحيث تعد الواو صائتاً لاصامتاً، يجعلها تنتمي إلى نسقٍ من العامية، كما أن تعمد بعض الناطقين إثبات مدى فصاحتهم وفقاً لقاعدة الحذلقة اللغوية، التي أشار إليها الدكتور رمضان عبد التواب في بحثه «التطور اللغوى قوانينه وعلله» يرجع إلى المبالغة في توظيف الصوائت في بناء اللفظة المفردة، مما يحول اللفظة نفسها لتؤدى وظيفة أخرى، غير التي خصصت لها، مثل ظاهرة التصغير المتكلفة الناشئة عن التفاصح في نطق الألفاظ، أو الخطأ في معرفة أصلها مثل «الزَبِيدى» بفتح الزاى وكسر الباء، التي تنطق عادةً على ألسنة بعض طلابنا «الزُبيدي» وكذا عَدِى بفتح العين وكسر الدال، التي تنطق عُدَى وعَقِيل بفتح

العين وكسر القاف، التى تنطق عُقيل. ومثلها ظاهرة قراءة الأفعال مبنيةً للمفعول غالباً ظناً منهم أنها كذلك إلى آخر العديد من الظواهر اللغوية التى تتسبب عن النطق الخاطىء.

أما عن منهج هذه الدراسة فهو المنهج المقارن، والمقارنة اللفظية الفنية تنقسم إلى قسمين أحدهما هو المقارنة اللفظية الخاصة، والثانى المقارنة اللفظية العامة. والمقارنة اللفظية الخاصة تحصل بالمقارنة بين لغتين على الأقل من لغات مجموعة بعينها. والمقارنة اللفظية العامة هى التى تشتمل على مقارنة كل اللغات المكونة لمجموعة من المجموعات اللغوية.

وفائدة المقارنة اللغوية اللفظية هى معرفة مقدار الشبه، ومدى القرابة بين لغتين أو عدة لغات. وبمقارنة اللغات السامية مقارنة لغوية، يتضح أن أصول كلماتها واحدة ومشتركة، وكثيرا ماتكون معانى هذه الكلمات الأصلية لاتغيير فيها فهى بمعنى كذا فى اللغة العربية مثلا وبه نفسه فى اللغة العبرية، والسريانية، أو أية لغة سامية أخرى.

وفى بعض الكلمات نرى الاشتراك اللفظى مع التحوير فى المعنى، بأن تكون الكلمة من هذا النوع فى اللغة العربية مثلا بمعنى وهى بلفظها فى اللغة العبرية، أو السريانية، أو أية لغة سامية أخرى، ولكنها تدل على معنى غير المعنى الذى تدل عليه فى العربية، إلا أننا نرى بالبحث العلاقة القائمة على المعنيين. فنعلم من ذلك أن تغيير المعنى للكلمة الواحدة إنما جاء بناء على التطور المعروف فى معانى الكلمات. وقد شملت هذه الدراسة أغلب عناصر مكونات اللغة، ومستويات التحليل فيها، ذلك أن الصوائت عنصر هام سواء فى بنية اللفظ ووظيفته ودلالته وهى بالأحرى النسيج الذى يحكم بناء المفردات فلايمكن للصوامت وحدها أن تقيم البناء، أو تدل عليه.

وبعد فالفاتحة لروح أستاذى الجليل العالم الكبير الدكتور عبد المجيد عابدين

الطاهرة ونسأل الله لنا وله الغفران، وأن يسكنه فسيح جناته، دعوة لاتنقضى أبداً، ماحيينا لقاء علمه الغزير، وقلبه الكبير، وإنسانيته وفضله، وبره، والشكر كل الشكر لمن أسهموا فى إخراج هذا البحث على صعوبة إخراجه بالنسبة لظروف صاحبه البصرية وهم الأساتذة.

١- فاتن عبد اللاه الباحثة بقسم اللغة العربية.

٢- ريد متولى الباحثة بقسم اللغات الشرقية.

٣- د/ فايزة عز الدين.

والشكر لأصحاب الفضل الذين تعلمت على أيديهم وهم الأساتذة.

١- الدكتور/ محمد بحر عبد المجيد (أستاذ الساميات بآداب عين شمس).

٢- الدكتور/ عبد الرحمن على عوف (أستاذ العبرية الحديثة بكلية دار العلوم).

٣- الدكتور/ عبد العزيز برهام أستاذ الساميات بآداب الإسكندرية.

٤- الدكتور/ سيد النويشى (مدرس اللغة السريانية بكلية اللغات والترجمة).

٥- الدكتور/ محمد النجار (مدرس اللغة السريانية بكلية اللغات والترجمة).

٦- الدكتور / فتحى المرشدى (مدرس فقه اللغة المقارن بآداب الإسكندرية).

دكتور/ ممدوح عبد الرحمن

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

الإسكندرية ١٩٩٦

الألف باء الصوتية المستخدمة

فى التعبير عن الكلمات العبرية والسريانية وغيرها من اللغات السامية

الحروف الصامتة "Consonants"

— الهمزة	ʼ	
— الباء الشديدة	b	
— الباء الرخوة	b̲	(تنطق نطق الحرف V فى الإنجليزية والفرنسية)
— الجيم الشديدة	g	
— الجيم الرخوة	g	(تنطق نطق الغين العربية)
— الدال الشديدة	d	
— الدال الرخوة	d̲	(تنطق نطق الذال العربية)
— الهاء	h	
— الواو	w	
— الزاى	z	
— الحاء	ḥ	
— الخاء	h	
— الطاء	ṭ	
— الياء	y	
— الكاف	k	
— الكاف الرخوة	k̲	(تنطق نطق الخاء العربية)
— اللام	l	
— الميم	m	
— النون	n	
— الصاد	ṣ	(سين صرفة)
— العين	ʿ	

- الباء (الشديدة) p
- الفاء f
- الصاد ṣ
- القاف q
- الراء r
ف (٦) w̌
السين العبرية ś (نطقها الأصلى بين السين والشين)
- الشين š
التاء الشديدة t
- التاء الرخوة ṯ (تنطق نطق الثاء العربية)

الحركات (Vowels)

- الفتحة a
- الفتحة الطويلة (القامص) ā
- الكسرة i
- الكسرة الطويلة ī
- الصيرى ẹ (كسرة مائلة إلى الفتح)
الصيرى الطويلة ẹ̄
الصيجول e (فتحة مائلة إلى الكسر)
- السيجول الطويلة ē
- الضمة (القبوص) u
- الضمة الطويلة (الشُّورق) ū.
- الحولم o

– الحولم الطويلة ō

– القامص حاطوف o

– الشوا المتحركة e (سكون متحرك أو مقلقل Murmel Laut بالألمانية)

– الحاطيف بتح ă

– الحاطيف سجول ă

– الحاطيف قامص ŏ

– الحركة المركبة من فتحة تليها واو ساكنة au (مثل لَوْ Lau)	diphthongs
– الحركة المركبة من فتحة تليها ياء ساكنة ai (مثل أيْ ai)	

... يحيى ثامر ...

(٢) ... سيد يعقوب بكر، دراسات في فقه اللغة ...

الفصـــل الأول

خصائصهـا

١- تتنوع اللغات فى اختيار أنظمة عللها. وأقل عدد يحويه نظام العلة فى أى لغة يأخذ الشكل الآتى:

i u

a

ومن بين دراسة د/ رمضان عبد التواب للأصوات نراه يعرض للحركات مبيِّنا صفاتها، ومخرجها، وكيفية تشكلها. بل ويعرض لجانب هام تختص به الحركات، وهو المدى الزمنى لكل منها، حين تكون قصيرة وكذا حين تكون صائتاً طويلاً.

كما أننا نجد لديه لوناً من المقارنة، أضف ذلك إلى إشارته لمسألة تضعيف الحرف، أو تثقيله، ويقصد به الصوامت، وكيفية انفكاكها إلى صامتين يستغرقان مدى زمنياً أطول مما يستغرقه الصامت الواحد حالة نطقه. لكنّ الذى لم يشر إليه د/ عبد التواب هو دور الحركة فى مسألة التضعيف أو التثقيل، ففى حالة تضعيف الحرف ينطق الصوت الأول ساكناً (أى معدوم الحركة) فى حين يكون الصوت الثانى متحركاً. غير أن الدكتور عبد التواب (١) أشار إلى أن بعض الصوامت قد يستغرق مدى زمنياً أطول من بعضها الآخر، ولم يشر صراحة إلى دور الحركة المصاحبة لهذا الصامت فى تطويل المدى الزمنى لهذا الصوت حالة النطق به، غير أننى عددته قد أشار إلى هذه الظاهرة ضمناً مادام قد عرضها فى إطار دراسته للعلل، وخصائصها.

فأصوات العلة أو الحركات هى الأصوات المجهورة التى يحدث فى تكوينها، أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر خلال الحلق والفم وخلال الأنف معهما أحياناً، دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضييق لمجرى الهواء.

(١) انظر «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى» د/ رمضان عبد التواب القاهرة الخانجى ط٢ ١٩٨٥ م، ص ٩١ ومايليها.

ويعرفها دانيال جونز بأنها «أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من البلعوم والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه، أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً»[1].

فأصوات العلة على هذا أصوات مجهورة كلها بمعنى أن الأوتار الصوتية تهتز عند حدوث أي صوت منها.

وتتحدد أنواع الحركات بحركة مقدمة اللسان نحو سقف الحنك، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك، فإن كان اللسان مستوياً فى قاع الفم، مع انحراف قليل فى أقصاه نحو أقصى الحنك وتركت الهواء ينطلق من الرئتين، ويهز الأوتار الصوتية وهو مار بها، نتج عن ذلك صوت الفتحة (a)، فإذا تركت مقدمة اللسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى، بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء، دون أن يحدث فى مروره بهذا الموضع أى نحو من الاحتكاك والحفيف وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك، نتج صوت الكسرة الخالصة (i). ولو صعدت مقدمة اللسان أكثر من ذلك نحو وسط الحنك، بحيث يحدث احتكاك للهواء المار بهذا الموضع، نتج عن ذلك صوت الياء، ولذا يعد علماء الأصوات «الياء» صوتاً شبيهاً بالحركة (Semi Vowel) وذلك لأن وضع مقدمة اللسان مع «الياء» أقرب إلى سقف الحنك من وضعها مع الكسرة والفراغ بينهما أقل، بحيث يسمح للهواء المار بالاحتكاك فيحدث الحفيف الذى يسمع مع صوت «الياء» ولايسمع مع صوت الكسرة.

أما إذا ارتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك بحيث لايحدث للهواء المار بهذه المنطقة، أى نوع من الحفيف مع حدوث ذبذبة فى الأوتار الصوتية، فإن الصوت الذى ينتج عن ذلك هو صوت الضمة الخالصة (u). فإذا ارتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، أكثر من ذلك بحيث يسمح للهواء الخارج

---

(١) انظر:

- D. Jones, Anoutline of English Phonetics, Cambridge 1947, p. 97.

بالاحتكاك، وإحداث نوع من الحفيف نتج عنه صوت «الواو»، ولذلك يعد علماء الأصوات صوت «الواو» من الأصوات الشبيهة بالحركات "Semi Vowel" أيضاً، لأن الفرق بينه وبين الضمة الخالصة في قرب أقصى اللسان من سقف الحنك مع الواو أكثر منه مع الضمة وبين وضع اللسان في صوت الفتحة، ووضعه في صوت الضمة. ولاشك أن الشفتين لهما أثر في إحداث كل حركة من هذه الحركات جميعها، لايمكن إغفاله فهما منفرجتان مع بعض هذه الحركات، ومستديرتان مع بعضها الآخر، وتختلف درجة الانفراج والاستدارة في كل صوت عن الآخر.

ويطلق علماء الأصوات على صوت الفتحة اسم «صوت العلة المتسع»، كما يطلقون على صوتي الضمة والكسرة اسم «أصوات العلة الضيقة». وهذا التقسيم له أهميته فيما يصيب هذه الأصوات كلها من تطوير أو تغيير، إذ إنه من الملاحظ أن مايصيب الضمة يجرى مثله في الغالب على صوت الكسرة، لأن كلا منهما من أصوات العلة الضيقة.

وصوت الفتحة يُعَدُّ قسيماً للضمة والكسرة، وله ظواهره وأحكامه الخاصة.

وقد فطن بعض علماء العربية، إلى علاقة القربى بين الكسرة والضمة من جهة، وبين ياء المدّ وواوه (وهما تطويل للكسرة والضمة) من جهة أخرى، قال ابن درستويه: «كل ماكان ماضيه من الأفعال الثلاثية، على فَعَلْت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه، ولاثالثه من حروف اللين، ولاحروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله:

يفعُل، بضم العين، ويفعِل بكسرها كقولنا: ضَرَبَ يَضْرِب، وشَكَر يَشْكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولافيه عند العرب إلا الاستحسان، والاستخفاف، إنما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفُر وينفِر، ويشتُم ويشتِم، فهذا يدل على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد، لأن الضمة أخت الكسرة»[1].

---

(١) انظر: «تصحيح الفصيح» ابن درستويه تحقيق عبد الله الجبورى بغداد سنة ١٩٧٥م ص ١٠٥.

وهكذا نرى القرابة بين الضمة والكسرة، هي السبب في جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى، في عين المضارع، ولذلك كانت القبائل العربية، لاتثبت على حال واحدة ضبط عين المضارع بواحدة منهما «قال أبو زيد: طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة. أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ماكان منه بالضم أولى، وماكان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرىء منهم على مايستحسن»(١).

وقد نص ابن جنى صراحة على علاقة القربى بين ياء المد وواوه، ولهذه العلاقة القوية بين هاتين الحركتين: الضمة والكسرة تطورت كل واحدة منهما في الجعزية. وهي الحبشية القديمة إلى الكسرة الممالة (e) مما يدل على أنهما كانت في أذن الحبشي شيئاً واحداً أو كالشيء الواحد.

والفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فرق في الكمية لافي الكيفية، بمعنى أن وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل صوت، فإذا قصر كان الصوت قصيراً وإذا طال كان الصوت طويلاً والذى يحدد الطول والقصر هنا هو العرف اللغوى عند أصحاب اللغة، ويقول كانتينو في المدى الذى يستغرقه طول الحركة: «يطلق اسم حركات طويلة، على الحركات التى يمتد فيها إخراج النفس امتداداً ، يصير معه مدى النطق بها، مساوياً لمدى النطق بحركتين بسيطتين وقد يتعدى ذلك»(٢).

ولقد كانت هذه العلاقة بين الطويل والقصير من الحركات معروفة عند بعض القدماء(٣).

---

(١) المرجع السابق ص ١١٠.

(٢) انظر: «دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ترجمة صالح القرماوى تونس ١٩٦٦ م ص ١٤٥».

(٣) انظر: مفاتيح العلوم ، الخوارزمى، القاهرة، ١٣٤٢هـ. ص ٣١.

وطول الحركة أو قصرها، ليس محدداً بزمن معين في أية لغة من اللغات وإنما هو أمر نسبي مرهون بسرعة الأداء وبطئه «ومن الطبيعي أن يقل طول الأصوات عندما تزيد سرعة الأداء، وأن تزيد طول الأصوات القصيرة عندما تقل، ومع ذلك لابد من الاحتفاظ بالفرق بين الأصوات الطويلة، مهما زادت السرعة أو قلّت، وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن طول الصوت أمر نسبي، لا أمر مطلق فالصوت الطويل هو الذى يكون أطول من غيره فى نفس اللغة، ولو كان هذا الصوت الطويل ينطق أقصر منه أحياناً أخرى»(١).

وعلى ذلك فكل صوت من أصوات الحركة السابقة يمكن أن يطول معه الزمن فيصير طويلاً، فإذا طال الزمن مع صوت الفتحة مثلاً، نتج عنه مايسمى بألف المد (ā)، وإذا طال مع الكسرة الخالصة نتج عن ذلك مايسمى بياء المد (ī)، وإذا طال مع الضمة الخالصة نتج عنها مايسمى بواو المد (ū)، وكذلك الحال مع الكسرة الممالة (ē) والضمة الممالة (ō).

وتطلق أصوات العلة فى العربية على أصوات المد ألفاً أو واواً أو ياءً، (وهى الحركات الطويلة)، كما تطلق على ماشابهها، وهو الواو والياء – المعتلتان، وهما المقصودتان فعلاً بتعبير (أصوات العلة)، وبعبارة أدق: صوتى العلة. وإنما وصف هذان الصوتان بالاعتلال نظراً إلى أنهما لايسلكان مسلك الحروف الصحيحة، فى تحمل الحركة والانفصال منها دون غموض أو لبس، كما فى (كتب)، فلكل صامت من هذه الصوامت استقلاله عن حركته، فتحة أو كسرة أو ضمة، بل إنهما يتحملان الحركة، وهى جزء منهما، ولايتصور أنها تنفصل عن بنيتهما، فالواو فى كلمة (وَعَدَ) مفتوحة، وهى فى كلمة (أَوْعَدَ) ساكنة، ولكن التحليل يؤكد أن انفصالها عن الفتحة فى المثال الأول يعنى أن تفقد أحد عنصريها، فهى أصواتياً مكونة من (ضمة – فتحة) ع + u، فإذا اتصلت الحركتان فى النطق نشأ عن اتصالهما وفى مرحلة الانتقال بينهما – صوت الواو هكذا $\frac{\text{ع} + u}{W}$ فلكى

(١) انظر: أصوات اللغة. د/ عبد الرحمن أيوب القاهرة ط١٩٦٨ ص ١٤٩.

ينطق المتكلم بهذه الواو يضع لسانه موضع الضمة أولاً، ثم ينطقها متصلة بالفتحة، حيث ينتقل إليها في عملية نطق واحدة، فيتكون ماسمي بشبه الحركة، وهو الواو، في النصف الأول من العملية النطقية، مع الضمة، أي: في بداية المقطع، ولذلك لايتصور انفصال هذه الفتحة عن الواو، لأنها حينئذ ستكون مجرد ضمة تستدير معها الشفتان، ثم لاتنفرجان لإفراز شبه الحركة (W) وقد يعكس ترتيب الحركتين (U + ع) فيكون المنطوق واواً ساكنة، يضع الناطق لسانه موضع الفتحة أولاً، ثم ينطقها (W) متصلة بالضمة، في عملية نطق واحدة، وهنا يتكون شبه الحركة (الواو) في نهاية العملية النطقية، مع الضمة أيضاً. أي: في النصف الثاني من المقطع، وهذا هو النموذج الثاني (أَوْعد)، وكذلك الحال في الياء فهي عند التحليل إحدى صورتين:

إما كسرة وفتحة (مثلاً) ع + i (y)

وإما فتحة وكسرة (مثلاً) i + ع (y)

فالصورة الأولى هي الياء المتحركة في مثل: يَنع، والثانية هي الياء الساكنة في مثل أَيْنع، والفرق التحليلي بينهما، أن ياءَ (ينع) تكونت في بداية المقطع، وياء (أَيْنع) في نهايته.

ومع أنّ الواو والياء هما في الأصل نتيجة هذا الانتقال بين حركات متخالفة، فإنهما يوصفان بأنهما (شبه حركة)، وهو إيماءٌ إلى أنهما أيضاً (شبه صامت). فهما من الناحية الأصواتية أشباه حركات، وهما من الناحية الصرفية (أشباه صوامت)، نظراً إلى أنهما يتحملان الحركة كما يتحملها الصامت، وقد غلب بروزهما في اللغة بهذه الهيئة التي تنم عن استقلالهما الرمزي، حتى اعتبرا صامتين، رغم سلوكهما مسلك العلل وتقلبه مابين سقوط، إبدال، وثبات، وحتى مضى الصرفيون إلى إنكار علاقتهما بالحركات، بل وإنكار وجود المزدوج أصلاً في العربية.

واستمر العلماء بعد سيبويه في ترديد كثير من القواعد الكتابية (الناشئة عن الكتابة)، دون أن يعيروا التفاتاً إلى التحليل الأصواتي، والمزدوج حقيقة ثابتة في

العربية، وكثير من السياقات تؤكد وجوده بصورته الأصلية. وصحيح أن التركيب التشريحي للجهاز النطقي للبشر على وجه الأرض واحد لكن هناك فروقاً طفيفة بين هذه الأجهزة في البيئة الواحدة من ناحية وفي البيئات المختلفة من ناحية أخرى. وهذه الفروق قد تجعل للأفراد عادات نطقية تتباين قليلاً من شخص لشخص في اللغة الواحدة. على أن ليس لاختلاف اللغات دور أساسي في اختلاف طريقة نطق الحركات أو إخراجها كما أن العائلات اللغوية المختلفة ليس لها ذلك الدور أيضا ففي كل لغات البشر حركة قصيرة "Short Vowel" وأخرى طويلة "Long Vowel". كما أنّ هذه اللغات بها حركات مماثلة للكسرة والضمة والفتحة العربية مع اختلاف طفيف في إمالتها أو حدتها بغض النظر عما يطرأ على الحركات فيحولها عن وضعها كالنبر.

فإذا كانت أغلبية الحركات المعروفة تنطق بمساعدة وسط اللسان، فهي حركات وسطية غارية – فلا شيء يحول دون إنتاج حركات من طرف اللسان أو من المنطقة قبل الوسطية (Predorsole) (وهي نماذج طرفية أو قبل غارية ومثل هذه الحركات موجود فعلاً، فالحركة في بعض اللهجات السويدية والنرويجية تنطق بهذه الطريقة، وهناك أيضاً نموذج آخر مقابل لها مستدير، والحركات المعروفة بالانقلابية أو الالتوائية (rétroflexes) تتميز بوضع خاص لطرف اللسان الذى يرتفع نحو الحنك، والشكل المقعر للسان الذى ينتج عن هذا الوضع يضفى على هذه الحركات طابعاً نوعياً).

وانطلاقاً من هذه المعطيات النطقية يمكن أن نميز جميع الحركات الفرنسية ببيان موضعها في الفم، ودرجة الإغلاق ووضع الشفتين فالحركة (i) سوف تكون إذن حركة أمامية مغلقة غير مستديرة، والحركة (é) لها نفس الصفات، ماعدا درجة الإغلاق، فهي نصف مغلقة، والحركة (û) أيضا باستثناء التشفيه أو الشفوية، وحركة (ou) ستكون خلفية مغلقة مستديرة والحركة ô مثلها فيما عدا درجة الإغلاق، فهي (نصف مغلقة) .. الخ.

وكل هذه الحركات فموية أعنى: أنها تنطق دون رنين أنفى.

وهناك أيضاً خواص أخرى تختلف عن هذه الخواص المذكورة هنا، وهى تؤثر على نوعية الحركات، ومن ثم تساعد على معارضة طابع بآخر.

فقد تنطق حركة، مع كثير أو قليل من التوتر العضلى، فيفرق فى بعض اللغات (كالألمانية والإنجليزية) بين الحركات (المنبورة) المتوترة، والحركات (غير المنبورة) المرتخية ويفرق علم الأصوات بين الحركات الأحادية البسيطة (Monophtongues) تلك التى تتميز بثبات طابعها فى الأذن، من الناحية الصوتية طول مدة الحركة، وبين الحركات الثنائية أو المزدوجة (Diphtonguss) التى يتغير طابعها خلال إصدارها فتسمع حينئذ صفة حركية معينة فى بداية المزدوج وصفة أخرى فى نهايته وتعد العلل الطويلة[1] فونيمات مستقلة لما يأتى:

فقد أثبتت الدراسة التشريحية أن الخلاف بين العلل الطويلة والعلل القصيرة (منعزلة) ليس خلافاً فى الكمية فقط، وإنما فى الكيفية كذلك.

فموقع اللسان مع إحدى العلتين المتقابلتين مختلف قليلاً، وإن التقابل بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة قد يؤدى إلى تغيير المعنى أو الصيغة. ومعنى هذا أن كلا منهما فونيم مستقل، بالإضافة إلى أن كلا من الطويل والقصير قد يقع موقع الآخر، وأمثلة ذلك كثيرة منها:

ضاربَ: ضَرَّبَ ، سامح: سمح.

ضورب: ضُرب، مهندسو المدينة: مهندسُ الحى ولم نعدّ[2] كلا من الواو والياء، سواء كانت علة أم نصف علة فونيماً واحداً نرمز له برمز واحد، كما فعل واضعو الأبجدية العربية، فهناك فروق بين الواو كنصف علة، والواو العلة، وهو الفرق نفسه بين الياء كنصف علة والياء كعلة. وتتلخص فى قلة وضوح الأولى بالنسبة للثانية، وضيق المجرى مع الأولى، بالنسبة للثانية. ولذا فكما ألحقها بعضهم

(١) انظر: أحمد مختار عمر «دراسة الصوت اللغوى» عالم الكتب القاهرة ط٢ ١٩٨١ ص ٢٨٢.
(٢) انظر: د/ أحمد مختار عمر «دراسة الصوت اللغوى» ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

بالعلة، وعدّها نصف علة (Semi - Vowel) ألحقها بعضهم بالساكن وعدّها نصف ساكن (Semi - Consonant)، والخواص الوظيفية لكل منهما مختلفة عن الأخرى. فالواو والياء كنصفى علة تقومان بدور الأصوات الساكنة، وتقعان موقعها تماماً فى التركيب الصوتى للغة العربية، ويتضح هذا من الثنائيات الآتية.

بلد: ولد، نترك: يترك، ثغر: ثور، بخت: بيت ومما يؤيد أنهما فى المثالين الأولين، ونحوهما يؤديان وظيفة الأصوات الساكنة أنهما - كالأصوات الساكنة تماماً -متبوعتان بحركات.(الفتحة فى كل منهما)(١).

ومن المعروف أنّ كثيراً من اللغات الأجنبية تحتوى على مايسمى بالعلل المركبة التى قد تكون ثنائية (Diphthong) أو ثلاثية (Triphthong) فهل يوجد هذا النوع من العلل فى اللغة العربية؟.

فالعلة المركبة تقتضى انتقال اللسان أثناء النطق بها من موقع نطق علة إلى موقع نطق علة أخرى، واختلف العلماء فى تحليلها: فمنهم من عدّها علة واحدة تقوم بوظيفة فونيم واحد، ومنهم من عدّها تتابعاً من العلل المنفصلة، ومنهم من عدّها علة + نصف علة، يقوم نصف العلة فيها بوظيفة الصوت الساكن.

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر(٢) أن هذا النوع موجود بالفعل، فاللغة العربية تحوى التتابع (aw)، (ay) وقد أطلق Ferguson على هذين التتابعين مصطلح (Diphthong) مقابل للعلة الطويلة (ē) و (o).

ويحمل على الفهم نفسه قول الدكتور أيوب: «وفى العربية كلمات توجد فيها حركات مزدوجة، ولكن من الأوفق (عند الدراسة التنظيمية - يعنى الفونولوجية). عدّ كل منهما صوتين منفصلين بالرغم من أنها - من الناحية

(١) انظر: د/ كمال بشر «الأصوات» - دار المعارف بمصر - طبعة أولى ص ١٠٦ - ١٠٨.

(٢) انظر: دراسة اللغوى أحمد مختار عمر ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

(3) Ferguson, Charles A. Twoproblems in Arabic Phonology p4 - 60.

الوصفية البحتة - لاتفترق عما نسميه في لغة كالإنجليزية بالحركات المزدوجة».

ومثال ذلك في العربية «أو» و «أي». فعند النطق بالكلمة الأولى يتخذ اللسان وضعه في منطقة الحركات للنطق بالفتحة التي تلى الهمزة، ثم لايلبث أن يتحرك منه لاتخاذ موضع جديد هو موضع الضمة[1].

كما يحمل عليه قول الدكتور إبراهيم أنيس: «إن اللغة العربية تشتمل على النوعين الهابط والصاعد من أنواع العلة المركبة، تمثيله للأول بكلمة «بيت» وللثاني بكلمة «يسر»[2].

وأما إذا فسرنا العلة المركبة أو الحركة المركبة بعلة واحدة تقوم بوظيفة فونيم واحد، فإن هذا النوع غير موجود في العربية.

ويحمل على هذا قول الدكتور بشر: «وقد وهم بعض الدارسين فظن أن الواو والياء في حوض وبيت جزءان من حركة مركبة (Diphthong). وهو أمر خاطيء ولاشك.

إذ الحركة المركبة وحدة واحدة One Unite والموجود في حوض وبيت ليس وحدة واحدة، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في حوض، والفتحة + الياء في بيت[3].

وقد تبين مما سبق أنه ليس ثمة وهم، وإنما هو مجرد اختلاف في المصطلح، أو في تفسير المصطلح بتعبير أدق ولايصح اعتبار العلة الطويلة في اللغة العربية مركبة، لأنها علة بسيطة لايغير اللسان موضعه أثناء النطق بها، حتى لو طال امتدادها.

من الممكن تصنيف العلل إلى نماذج أكوستيكية، هذه النماذج في أساسها

---

(١) انظر: الأصوات ص ١٧٢.

(٢) انظر: الأصوات ص ١٦٢.

(٣) انظر: الأصوات ص ١٠٨.

تتشابه فى كل اللغات، ولكن كل لغة تستعمل عدداً محدوداً من إمكانيات العلل الممكن إنتاجها عن طريق جهاز النطق.

فكل أنظمة العلل فى اللغات مبنية على تضاد مزدوج من ناحية بين

١ – حاد	← acute	i
		↓
٢ – رزين	← grave	u

ومن ناحية أخرى بين.

١ – متضام	← Compact	i	u
		↓	↓
٢ – منتشر	← Diffuse	a	a

وهناك لغات تملك هذين النوعين من التضاد فقط، ولذا فهى تملك ثلاث علل. ولكن معظم اللغات قد كثّرت فى هذا النظام بإضافة سلاسل متوازية، أو ذات درجات متعددة. ومن المعلوم أن العلل الموجودة فى الكلام البشرى تملك على الأقل حزمتين مستويتين عن النوع المعين لشكل كل علة (كسرة – فتحة – ضمة) هاتان الحزمتان تنسبان عادة لحجرتى رنين فى الجهاز النطقى وهما: تجويف الحنجرة وتجويف الفم، على الرغم من أن العلاقة بين حجرة الرنين والتركيب الحزمى تتسم بالتعقيد. ويكشف التحليل الأكوستيكى للعلل عن عدم وجود حزم أخرى بعضها يحدد الخصائص الثانوية للعلل مثل الأنفية وبعضها حزم تميزية تعكس فروقاً فردية فى نطق الأشخاص أو خصائص جماعية، ويكتسبها الإنسان بتأثير الجماعة المعنية التى ينتمى إليها، ويمكن أن نستنتج موطن المتكلم ومركزه الاجتماعى. ويؤثر اختلاف شكل حجرة الرنين فى تغير أشكال الموجات الناتجة أثناء نطق العلل الثلاث، أ، ɔ، u مع نطقها جميعا بدرجة واحدة، إن الفروق بينها تنتج عن اختلاف النوعية، فهى تسمع، كأصوات مختلفة لأن كلا منها له شكل موجة مختلف[١].

---

(١) انظر: دراسة الصوت اللغوى د/ أحمد مختار عمر ص ٢٠، ٢٣.

وأساس هذا التقسيم عندهم هو الطبيعة الصوتية لكل من القسمين: فالصفة التى تجمع بين كل أصوات اللين "Vowels"هى أنه عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه فى الحلق والفم فى ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيق مجراه، كما يحدث مع الأصوات الرخوة، أو تحبس النفس ولاتسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشديدة،فالصفة التى تختص بها أصوات اللين هى كيفية مرور الهواء فى الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع(١).

وتختلف الحركات من لغة إلى أخرى اختلافاً كبيراً. وتستطيع أن تتأكد من ذلك حين تحاول المقارنة بين حركات اللغة العربية مثلاً وحركات اللغة الإنجليزية. سوف يتبين لك حينئذ أن الحركات الأساسية فى اللغة العربية ثلاث فقط. على حين أن الحركات الرئيسية فى اللغة الإنجليزية إحدى وعشرون حركة، بل لانعدو الحقيقة إذا قررنا أن حركات اللغة الواحدة تختلف فيما بينها من بيئة إلى أخرى. قارن مثلاً حركات العربية الفصحى حين يتكلم بها عراقى بحركات هذه اللغة ذاتها حين ينطق بها مصرى سوف تجد أن هناك فروقاً دقيقة بين هذه الحركات فى الحالتين، وسر هذا الخلاف يرجع إلى تأثر كل منهما بعادات النطق المحلية، أى إلى تأثره بحركات لهجته الخاصة.

واعتنى العلماء بالحركات فى الدراسات الصوتية عناية كبيرة. وذلك لكثرة المشكلات الصوتية التى تتعلق بالحركات إذا قيست بالأصوات الصامتة. وليس معنى هذا أن الأصوات الصامتة ليست لها صعوباتها ومشكلاتها، إنها هى الأخرى لاتخلو من صعوبات، ولكنها لاتصل إلى الحركات فى هذا الشأن. والحقيقة أن الحركات لاتنطق منعزلة بل هى فى تتابع وتجاور مع الصوامت، أو بالأحرى هى فى تفاعل مع نظيراتها من الحركات من ناحية، ومع الصوامت من ناحية أخرى أضف لذلك مايمكن أن ينجم عن تحول لهذا التفاعل فى الظواهر اللغوية المختلفة وسنعرض لذلك عرضا مفصلاً.

---

(١)انظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ط السادسة ١٩٨٤ القاهرة الأنجلو المصرية ص ٢٦.

والعلة تتميز بنطق مفتوح وغياب أى عائق كما أنها بطبيعتها مصوتة أو رنانة أكثر من السواكن، ومع هذا فهناك تفسيرات أو اختلافات داخل التقسيم الثنائى لأصوات ومصوتات ومن أمثلته: أن علماء الأصوات يتفقون على أن الغلق، ثم التسرع للهواء عند فتحة المزمار كما يحدث مع الهمزة يحدد هذا المنطوق على أنه صامت، ومع ذلك فهم ليسوا متفقين على أن ضيق المجرى فى نفس المكان يجعل الهاء "h" صوتاً صامتاً، فكثيرون يعدّونها صامتاً مهموساً، بل إن الهاء فى بعض الحالات إذا وقعت بين علتين تصبح مجهوراً (behind) كذلك يوجد خلاف بشأن الساكن الذى ينطق بعائق جزئى مثل صوت اللام، فهو يصحبه غلق فى وسط الفم، ولكن يتسرب الهواء من جانبى اللسان،وفى صور كثيرة لإنتاج اللام قد لايسمع احتكاك ملموس، وبهذا فإن غلق المجرى مع اللام، قد يضعها فى الصوامت، ولكن إذا نظرنا إلى المجرى الحر من الجانبين وغياب الاحتكاك المهموس فربما أمكن عدها من الصوائت[1].

والهاء هى أداة التعريف فى العبرية، و«أل» هى أداة التعريف فى العربية هذا فى حالة انفرادهما،والحقيقة أن الأداتين تعدان من المورفيمات المقيدة إذ لابد أن تتحدد كل منهما بأسماء اللغة المختلفة، ونتيجة لهذا فانّ كلاً منهما يحدث له تفاعل صوتى مع مختلف صوامت اللغة، وهناك سمات مشتركة بين الأداتين فى كل لغة على حدة، فـ «أل» التعريف فى العربية تسمى بالشمسية إذا دخلت على بعض حروف اللغة، مثل النون والتاء والذال.... الخ. وحينئذ تحذف كلها ويشدد الحرف التالى عليها ويفَك بحرفين أولهما ساكن والثانى متحرك.. وهكذا. وتسمى بالقمرية إذا دخلت على عدد من حروف اللغة كالقاف والحاء والباء.... الخ حينئذ يحذف منها ألف الوصل وتظل اللام ساكنة. وشبيه بهاء التعريف فى العبرية، إذ تسلك مسلكاً يماثل الأولى بل يزيد عنه، إذ تؤثر على حركات الأسماء الداخلة عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حركتها ذاتها تتأثر عند دخولها على بعض الأسماء التى تبدأ بأحرف معينة كأحرف الحلق.

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ١١٣ : ١١٤.

ويرى د/ رمضان عبد التواب أن اللغات السامية لم تكن تستخدم في الأصل رمزاً أو أداة بعينها للتعريف، وقد حافظت الأكادية والحبشية على الأمر نفسه. ففي اللغة الحبشية يمكن للاسم المجرد أن يدل على التعريف الإشاري الدقيق فمثلا كلمة Yom يمكن أن يكون معناها في سياق النص «اليوم» ولاتزال تلك المقدرة على هذا السلوك موجودة كذلك في العربية ففي تاريخ الطبري[1]. مثلا: «سدوم يوماً هالك» يعني: سدوم اليوم هالك، وفيه كذلك «فقال أبو قبيس لا أسلم سنة» يعني: السنة وفيه أيضاً: «إنما عهدك بالعمل عاماً أول»[2] يعني العام الماضي وهذه العبارة تحولت على ألسنة الناس فصارت «عمنوّل»[3] ومثل ذلك في العبرية كلمة عتّا «âtta»[4] «الآن» ويرجح علماء اللغات السامية أن الأصل في أداة التعريف السامية هو «الهاء واللام» وهما عنصران يدخلان في تركيب كثير من أسماء الاشارة في اللغات السامية كما أشرنا – والتشديد في نظر هؤلاء العلماء علامة على إدغام العنصر الثاني من عناصر أداة التعريف في أول حروف الكملة المعرّفة[5].

إن أنصاف المصوتات وهي «الواو W والياء Y» تقوم بدور كبير في تركيب الجذور، وكثيراً ماتقلب إلى مصوتات «الكسرة i أو الضمة u».

والحركات قليلة التنوع في اللغات الحامية – السامية وقد أدى عدم وجود إيضاح قديم لها إلى الصعوبة الحكم على وضعها الأصلي، أو نقطة بدئها. فلغة ذات طابع محافظ، كالعربية الفصحى، تكتفي بثلاثة مصوتات، مع الاختلاف في الكمية.

فتحة قصيرة a وطويلة a a.

ضمة قصيرة ضيقة u وطويلة uu.

---

(١) انظر تاريخ الطبري ١/ ٣٠٦.
(٢) انظر المرجع السابق الصفحة نفسها.
(٣) انظر لحن العامة والتطور اللغوى د/رمضان عبد التواب ص ١٣٦.
(٤) انظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، د/ رمضان عبد التواب ص ٢٤١.
(٥) انظر المرجع السابق ص ٢٤٢ : ٢٣٤.

كسرة قصيرة ضيقة i وطويلة ii.

وللفتحة طابعان: طابع مرقق، وطابع مفخم، تبعاً لنوع الصامت السابق عليها. أكان من أصوات الإطباق، أم من أصوات الاستفال.

وأما المصوتان (e، o) أو الضمة الممالة، والفتحة الممالة فيبدو أنهما يظهران عندما تتجه الأصوات المزدوجة إلى أن تختصر، كسلوك العامية المصرية الذى تقلب معه كل واو ساكنة فى الفصحى إلى ضمة ممالة، كما فى نطق الكلمات (قوم، ونوم، ويوم)، وكما تقلب كل ياء ساكنة إلى فتحة ممالة، مثل الكلمات (بيت، وغيظ وذيل).

وهناك تغيير اعترى الضمة العربية، وهى المعروفة بأنها ضمة خلفية ضيقة (u)، وتبدو قيمتها الصوتية واضحة فى نطقنا للضمة الطويلة فى (يقول)، فإننا لانستطيع أن نحولها إلى ضمة نصف ضيقة (o)، وإلا ظهر نطقنا لها شاذاً غير فصيح.

ولكن نطق الفصحاء الآن لفعل الأمر من (يقول)، وهو (قل) لايأتى بالضمة على وصفها الصحيح، خلفية ضيقة، بل تتحول إلى خلفية نصف ضيقة، وكذلك الحال فى نطق سائر الأفعال التى عينها واو، ومثل (صم، ودم، وقم).... الخ. ويلاحظ أن قراء القرآن يحاولون دائما أن يأتوا بالأصوات على وجهها الصحيح، وهو مايوحى بأن اختلاف النطق بالمصوتات فى العربية نابع من اختلاف مستوى الناطقين، وتفاوتهم فى الحرص على الأداء الدقيق.

ويعتمد كل من العلل والسواكن على الآخر، فالسواكن تفصل العلل، والعلل تمكن أجهزة النطق من الانتقال من وضع ساكن للذى يليه. وأكثر من هذا فنحن نعتمد على العلل - إلى حد ما - لنسمع السواكن[1] وقد اختلف اللغويون فى تعريف العلة، فقدموا تعريفات كثيرة منها:

---

(١) انظر:
- Abercrombie D. Studies in Phonetics and Linguistics, Oxford University Press, 1965, p. 59.

١- تعريف العلل بأنها تعديلات للصوت المنطوق لايتضمن غلقاً ولااحتكاكا ولااتصالا من اللسان أو الشفتين.

٢- تعريفها بأنها صوت مجهور ينبعث الهواء أثناء تشكيله في تيار متتابع خلال الحلق، والفم.ولايوجد معه إعاقة أو تضييق يسمح بوجود احتكاك. كذلك فإن وجود الاحتكاك أو غيابه لايصلح معياراً للتمييز بين العلل والسواكن في جميع الحالات. فإذا لم يكن هناك شك في أن الأصوات (F) و (S) من السواكن، فإن أصواتاً أخرى معينة (العلل الضيقة) تصنف كعلل مع إمكانية احتوائها على احتكاك مسموع، في حين أن أصواتاً أخر لايسمع لها احتكاك (المصوتات المجهورة) Voiced Consonants تصنف كسواكن. ولهذا فإن بعضهم مثل (Stetson) يصرح بأن تقرير ما إذا كان الصوت ساكناً أو علة يتوقف على وظيفته في المقطع. ومعنى هذا أن كل صوت مقطعي يجب أن يصنف كعلة، وكل صوت غير مقطعي يجب أن يصنف كساكن.

وقد ظهر خطان رئيسيان في دراسة العلل، هما الخط النطقي، والخط الأكوستيكي، أما الخط النطقي فقد تسلسل على النحو التالي:

١- القرنان السادس والسابع عشر:

كان Robert Robinson (١٦١٧) من أوائل الكتاب، الذين حاولوا وصف مواقع أعضاء النطق خلال نطق العلل. وقد ضمن بحثه رسماً توضيحياً للأعضاء المتداخلة.

وقد أقام Robinson رسمه للعلل الرئيسية في الإنجليزية على موضع اللسان حين النطق بالعلة، وهو أساس مايزال مستعملاً حتى الآن.

وتلاه في الأهمية Wallis (١٦٥٣) الذى كان لكتابته تأثير على كل الأصواتيين التالين. وقد كتب Wallis كتاباً باللاتينية في النحو طبع عدة طبعات

(1) Robins , R. H. General Linguistics, G. B 1966 pp. 91 - 94.

وأقام وصفه للعلل على أساس من تقابلات زوجية:

مرتفع: فى مقابل منخفض (بالنسبة لموقع اللسان).

مستدير: فى مقابل ممتد (بالنسبة لوضع الشفتين).

ومن أصواتيّى القرن السابع عشر كذلك John Wilkins ١٦١٤ - ١٦٧٢ وقد قدم تصنيفاً للعلل تبعاً لدرجة الانفتاح وحركة الشفتين، وتبعاً لمواقعها فى الفم بادئا بما سماه العلل الشفوية، ومنتهياً بالعلل الحلقية Guttural.

وفى تطبيقه لفكرته على العلل اختار ثمانية أصوات متميزة، وهو نفس العدد الذى اختاره دانيال جونز للعلل الرئيسة.

وقد صرح بأنه اختار ثمانية لتمييزها عن غيرها وبذلت محاولات أخرى قام R.Mulcaster, John Hart, Thomas (١٦١٦- ١٦٩٨) William Holder S.mith (كلهم من القرن السادس عشر).

وقد شهد القرن التاسع عشر ترسيخ الأسس لعلم الأصوات الحديث. ومن أهم الجهود التى قدمت فيه بالنسبة لدراسة العلل وتصنيفها جهود Alexander Melville الذى وصف موقع اللسان باعتبارين:

١- علو اللسان، وقد صنفه إلى مرتفع متوسط ومنخفض.

٢- النقطة المرتفعة، وقد صنفها إلى مقدم الفم ومؤخر الفم وخليط منهما.

ونتج عن ذلك تسعة مواضع رئيسية للسان. وقد كانت هذه هى أول مرة يستخدم فيها اللفظ «رئيسية» Cardinal فى وصف العلل. وقد ميز فى تصنيفه بين ستة وثلاثين نوعاً من العلل.

وفى القرن العشرين نجد أشهر عمل تم فيه ماقدمه دانيال جونز، والذى تمثل فى نظامه للعلل الرئيسية Cardinal - Nomel System. وقد قدم جونز فى هذا النظام ثمانى علل رئيسة أوضح من مواقع اللسان فيها على رسم تخطيطى.

وفى عام ١٩٢٩ نشر S.Jones صوراً بأشعة إكس، تبين مواقع اللسان بالنسبة

للعلل الرئيسية وقد ظهر منها أن مواقع اللسان مختلفة جداً عن الوصف النظرى للعلل الرئيسية[١]. ومن هنا جاء بحثنا الذى يركز على القيمة الوظيفية فى دلالة المفردات سواء أكانت صيغاً صرفية أم وحدات فى التركيب أم تعلقت هذه الوظائف بظواهر المطابقة كالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وكذا الإشارة بالضمائر على نوع المشار له.

وإذا كانت القاعدة القائلة:

الكلام العربى لايبدأ بساكن ولايقف بمتحرك، غير صحيح بصورة مطلقة، فإن الصحيح بصورة مطلقة هو احتياج الحرف الصامت (الحرف الصحيح) إلى بعض الهواء كى يتحقق ويسمع. وهذا الهواء اللازم للتصويت يبرز مجسداً فى بعض مانسميه حرف علة أو حرفاً مصوتاً Vowel، قبل الصامت وبعده، ولابد من ذلك. فإذا نبهتَ شخصاً بصوت (سْـتْ) فإنك لاتنتبه، ولاهو ينتبه، إلى صوت الهواء الجارى من الرئتين نحو مخارج السين والتاء. صفير السين أجهر من نسمة ذلك الهواء الخفية (هــ....)، وفى ذلك الصفير تلبية لحاجتك إلى التنبيه. وقد يركز المنبه على إخراج صوت الهواء الخفى فيقول (إسْـتْ)، ومع هذا تظل (إ) فى ظل (سْـتْ) والناس، منذ كانوا، يختلفون فى إجهار وإخفات صوت الهواء الضرورى للفظ الساكن الابتدائى. وتقييد واضعى الخط العربى لهذا الصوت، إعطاؤهم صورة له، ينم عن حُسن انتباه إلى أن الصامت لايكون مصوتاً بدون الصائت، حتى وإن كان صوت هذا غير محقق للسمع.

وتستخدم بعض اللغات النبر أحيانا فى التفريق بين الكلمات، وحينئذ يُعد النبر فونيما. أما اللغات التى لاتستخدم النبر كمميز للكلمات فلا يعد النبر فيها فونيما وتسمى اللغات التى تستخدم النبر فونيما لغات نبرية Stress Languages والأخرى لغات غير نبرية وتتميز اللغات غير النبرية Non - Stress Languages بأنها تثبت موضع النبر فى مكان معين من الكلمة فهو فى الفنلندية والتشيكية على المقطع الأول وفى البولندية على المقطع قبل الأخير.

(١) انظر: أحمد مختار عمر (دراسة الصوت اللغوى) ص ١٢١ ومابليها.

ومن اللغات التى تحدد موضع النبر من الكلمة أيضا الفرنسية والهنغارية والسواحيلية[1] أما اللغات التى تستخدم النبر فونيما فيكون موضع النبر فيها حراً، وحينئذ يستخدم للتفريق بين الكلمات أو الصيغ عن طريق تغير مكانه.

واللغة الانجليزية مثال جيد للنبر Stress Free فنحن إذا نطقنا كلمة Import بغير المقطع الأول كانت اسما وإذا انتقل النبر إلى المقطع الثانى كانت فعلاً ومثل ذلك يقال عن كلمات Suluject, Permit , Present وغيرها.

وليس دور النبر فى اللغة الإنجليزية مقصوراً على تغيير الاسمية والفعلية، وإنما قد يكون أحيانا العامل الوحيد للتفريق بين كلمتين كلمة August (شهر أغسطس أو علم على شخص) يوضع على المقطع الأول فيها نبر قوى أما August (بمعنى مهيب أو جليل) فيوضع نبر قوى على المقطع الثانى.

[٢]- ويرى بعض الباحثين فى اللغة العربية أنه لاعلاقة بين النبر ومعانى الكلمات العربية، ويعد د/ إبراهيم أنيس ذلك من مميزات هذه اللغة قائلاً: «ولحسن الحظ لاتختلف معانى الكلمات العربية ولااستعمالها باختلاف موضع النبر فيها»[2].

وتستخدم أسفار العهد القديم النبر مميزاً لبعض التغيرات الصرفية خصوصاً عند دخول واو القلب على الأفعال المضارعة فتقلب زمنها إلى الماضى وينتقل النبر من نهاية الفعل المعتل إلى أول مقطع فيه ونتيجة لذلك تضعف الحركة فى نهاية الفعل كالفعل (مات) mat يصبح wayyāmōt ويَّاموت والصوائت توصف وتصنف وفقاً لأجزاء الجهاز النطقى كوضع اللسان ومنطقة الشفتين فاللسان والشفتان هما العضوان الأساسيان، اللذان لهما دخل فى تغيير شكل الممر الهوائى فى حالة ا لصوائت.

---

(١) انظر: أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوى ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) انظر: الأصوات اللغوية ص ١٧٥ .

ومن ثم فالصوائت تصنف إلى أمامية وخلفية ووسطى حسب الجزء الذى يرفع من اللسان وتصنف إلى ضيقة ونصف ضيقة ونصف مفتوحة ومفتوحة وذلك حسب درجة رفع اللسان وهكذا فياء «بِيعَ» صائت أمامى ضيق. وألف «باء» صائت أمامى نصف مفتوح، وألف «قال» صائت خلفى مفتوح، وضمة «صُمّ» صائت خلفى نصف مفتوح، وضمة «صُم» صائت خلفى ضيق، وكسرة «بيت» فى العامية صائت وسطى نصف مفتوح، وللشفتين - كما ذكرنا - دخل كبير فى تكوين الأصوات الصائتة بالإضافة إلى اللسان، قد تنضم الشفتان أو تكسران أو تتخذان وضعاً محايداً. تنضم الشفتان كما يحدث فى نطق الضمة، أو الضمة الطويلة، وتكسران فى نطق الكسرة والكسرة الطويلة، وتفتحان بصورة محايدة فى نطق الفتحتين، ولكل من الضم، والفتح، والكسر، درجات كثيرة.

من الأصوات مايوسم بأنه «صائت مركب» فما الفرق بينه وبين ماوصفناه صائتاً؟ مما يميز «الصائت» من الصائت المركب أن أعضاء النطق فى تكوين الأول تظل فى موضعها الخاص مدة ملحوظة من الزمان. أما الصائت المركب فقد جرى العرف على عدّه ارتباطاً من صوتين صائتين ينطقان بحيث يكوّنان مقطعاً واحدا لامقطعين. وهو فى واقع الأمر «صوت انزلاقى»: إنه صوت صائت يتضمن إنزلاقاً مقصوداً، إذ تبدأ أعضاء النطق متخذة الوضع الخاص بصائت من الصوائت ثم ينتقل مباشرة نحو الوضع الخاص بصائت آخر ويميز الصائت المركب كذلك أنه يتكون من مقطع واحد أى أن الانزلاق، أو الانتقال من الصائت الأول إلى الصائت الثانى ينبغى أن يتم دفعة واحدة من النفس. أما إذا تم هذا الانزلاق بأكثر من دفعة واحدة من النفس فإن السامع يسمع مقطعين اثنين متواليين لامقطعاً واحداً. وهذا أصعب على أصحاب العربية إذ لاتبدأ كلمة عربية بصوت صائت غير مسبوق بصوت صامت.

يتضح من الوصف للصائت المركب أنه يتكون بالبدء من موضع أى صائت والاتجاه إلى موضع صائت آخر، ولما كانت الصوائت كثيرة كان عدد «الصوائت المركبة» كبيراً جداً واللغات تتفاوت فى عدد الصوائت المركبة التى تستعملها.

وقد لوحظ أن أحد طرفى «الصائت المركب» يكون عادة أشد بروزاً أو جهارة من الطرف الآخر والصائت المركب يسمى هابطاً أو نازلاً إن كان طرفه الأول أبرز أو أشد جهارة من طرفه الثانى (أى أنه سمى كذلك باعتبار ما يصير إليه) ويسمى صاعداً أو طالعاً. إن كان طرفه الثانى أبرز أو أشد جهارة من طرفه الأول(١).

وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسى فى اللغات ومع أنها أكثر شيوعاً فيها لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية العناية اللائقة، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية،لاعلى أنها من بنية الكلمات، بل كعرض يعرض لها، ولايكون منها إلا شطراً فرعياً ولعل الذى دعا إلى هذا أن الكتابة العربية منذ القدم، عنيت فقط بالأصوات الساكنة فرمزت لها برموز، ثم جاء عهد عليها أحس الكتاب فيه أهمية أصوات اللين الطويلة، كالواو والياء الممدودتين فكتبوها فى بعض النقوش والنصوص القديمة، وظلت الحال هكذا حتى وضعت أصوات اللين القصيرة التى اصطلح القدماء على تسميتها بالحركات فى العصور الإسلامية فالكتابة التى ليست إلا وسيلة ناقصة للتعبير عن الأصوات اللغوية، صرفت القدماء عن أهمية أصوات اللين فلم يرمز لها برموز فى صلب الكلمات. وقد أشار ابن جنى فى كتابه «سر صناعة الإعراب» إلى هذه الأصوات فى قوله «اعلم أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، وهى الألف والواو والياء. فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهى الفتحة والكسرة والضمة وقد كان متقدمو النحاة رحمهم الله تعالى يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا فى ذلك عن طريقة مستقيمة ألا ترى أن الألف والياء والواو واللواتى هى حروف توام كوامل، قد تجدهن فى بعض الأحوال أطول وأتم منهن وذلك إذا وقعت بعدهن الهمزة والحرف المنعم نحو (يشاء أو دابة). وهن فى كلا الموضعين يسمين حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات

(١) انظر: د / محمود السعران «علم اللغة مقدمة للقارىء العربى» القاهرة دار المعارف ١٩٦٢ ص ٢٠١ : ٢٠٤.

حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه. ويدلك أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه، إلا أن هذه الحروف التى يحدثن لإشباع الحركات لايكنّ إلا سواكن لأنها مدّات والمدّات لايحركن أبداً[1]، هذا مارواه ابن جنى ومنه نرى أن بعض القدماء قد أحس كما يحس المحدثون بأن الفرق بين الفتحة ومايسمى بألف المدّ لايعدو أن يكون فرقاً فى الكمية وكذلك الفرق بين ياء المد وواو المد إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ليس إلا فرقاً فى الكمية، فما يسمى بألف المد هى فى الحقيقة فتحة طويلة، ومايسمى بياء المد ليست إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المد تعد من الناحية الصوتية ضمة طويلة، فكيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كل المماثلة كيفية النطق بما يسمى بألف مد مع ملاحظة فرق الكمية بينهما. ونستنتج مما رواه ابن جنى أن أصوات اللين التى اعترف بها القدماء هى فى الحقيقة ثلاثة فقط، بصرف النظر عن طول الصوت وقصره، فلايغير هذا من حقيقته.

وتلك الأصوات هى ماتسمى عادة بالفتحة والكسرة والضمة، فكلما أشرنا هنا إلى أصوات اللين القصيرة فى اللغة، لانعنى أكثر مما سماه القدماء بالفتحة والكسرة والضمة، ونحن لانعرف عن الحركات العربية فى القديم إلا مارواه بعض اللغويين كسيبويه وابن جنى وغيرهما. فإذا تعرضنا للحركات العربية فى القديم كان ذلك اعتماداً على ماقدمه لنا اللغويون القدامى معلومات عنها، والفضل حينئذ يرجع إليهم لأنهم هم الذين عرفوا هذه الحركات ومارسوها بالفعل[2]. ولسنا نجاوز الحقيقة حين نقرر أن علماء العربية القدامى لم يعنوا بالحركات العناية اللائقة بها.

فقد عدّوا الحركات أشياء عارضة تعرض للأصوات الصامتة فهى تبع لها

(١) انظر: ابن جنى سر صناعة الإعراب تحقيق مصطفى السقا وآخرين ١٩٥٤ جـ١ ص ٢٠.

(٢) انظر: «فى الأصوات العربية». د/ كمال بشر القاهرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ص ١٣٥.

وليست مستقلة مثلها، فأصول الكلمات عندهم مكونة من الأصوات الصامتة وهذه الأصوات هي الأساس أما الحركات فهي أصوات من شأنها أن تعدل الصيغة أو الوزن فقط. وقد نلتمس للعرب عذراً في ذلك هو أن العربية الأولى لم تكن فيها حروف أو رموز مستقلة للحركات. وكان الاعتماد كله على الأصوات الصامتة. أما الحركات قبل أبي الأسود والخليل فكانت تستنتج استنتاجاً بمساعدة السياق والمقام على أن ابتكار هذين العالمين لعلامات الحركات لم يغير - نظرة هؤلاء العلماء إليها، وهؤلاء العرب أدركوا معنى هذه الأصوات التي سموها بالحركات كما كانوا على علم بالفرق بينها وبين الأصوات الصامتة في النطق والصفات، وكذلك أدركوا أن هناك حركات قصيرة وأخرى طويلة، وعبروا عن الفرق بين القصر والطول في عبارات دقيقة تدل على العمق والتذوق[1].

وقد أشار ابن جني إلى أنواع ثانوية من الحركات أهمها تلك الحركات المختلفة التي جمعت تحت باب «الإمالة» وذلك كالفتحة المشوبة بالكسرة وألف المدّحين تُمال فتصبح مشوبة بنوع من الكسر. وهذا النوع من الحركات أثر من آثار اللهجات المحلية القديمة[2].

واعترف العرب القدامى بثلاث حركات للغة العربية - بقطع النظر عن اللهجات - وهذه الحركات الثلاث قد تكون قصيرة أو طويلة. وهذا هو حال الحركات القديم؛ والعربية الفصحى في مصر الآن تشتمل على ثلاث حركات رئيسية تختلف طولاً وقصراً إذن ست على هذا الأساس الأخير ولكن هذه الحركات الثلاث (أو الست) قد تعتريها صفات مختلفة بسبب السياق الصوتي الذى تقع فيه.

فالفتحة مثلاً قد تكون مفخمة وقد تكون مرققة وقد يكون بين التفخيم

(١) المرجع السابق ص ١٣٦.

(٢) انظر: ابن جني سر صناعة الإعراب جـ١ ص ١٩.

والترقيق مع القاف والعين ولكنها مرققة في المواقع الصوتية الأخرى. فلدينا إذن بحسب النطق الفعلى ثلاثة أمثلة للفتحة أو ستة حين نأخذ الطول والقصر فى الاعتبار، إذ إن الفتحة الطويلة يعتريها مايعترى الفتحة القصيرة من التفخيم وخلافه.

وهذا الشيء نفسه ينطبق على الكسرة والضمة (طويلة أو قصيرة) فهما مفخمتان مع أصوات الإطباق وبين التفخيم والترقيق مع القاف والعين والخاء ولكنهما مرققتان مع الأصوات الأخرى. فلدينا ثلاث كسرات (أوست) فالحركات العربية إذن بهذا الاعتبار السياقى تسع أو ثمانى عشرة.

وأساس الاختلاف فى عدد الحركات المذكورة إذا نظرنا إليها من زاوية النطق الفعلى أننا نستطيع تمييز ثلاثة أنواع للفتحة ومثلها للكسرة ومثلها للضمة فهى إذن تسع. وإذا اعتبرنا الطول والقصر صارت ثمانى عشرة حركة أو ثمانى عشرة مثالاً للحركات[1].

وفى لغة أسفار العهد القديم وردت الوحدات اللغوية مشكلة بعلامات ترمز للحركة الواحدة بأكثر من رمز لتبين درجات إمالة الحركة، أضف ذلك إلى الرموز الصوتية الأخرى كعلامات النبر التى تبين كمّ الحركة، وتوضح انغلاق المقاطع أو انفتاحها أو توسطها.

ففترة العصر الوسيط فى تاريخ اللغة العبرية والتى عايشت فيها اللغة العبرية اللغة العربية على أرض الأندلس تعتبر من أهم فتراتها وأخصبها فكراً ولغة إذ تبلورت فيها هذه اللغة. ووضعت فيها نظمها النحوية، وبدأت تأخذ مكانتها كلغة منظمة لها أصولها وقواعدها ففى أعقاب الفتح الإسلامى لهذه البلاد وبعد أن شاهد اليهود مدى اهتمام المسلمين بلغتهم العربية، وأنهم قد أخذوا فى دراستها والعناية بها. بدأ اليهود من جانبهم يهتمون أيضاً بدراسة لغتهم العبرية دراسة

(١) انظر: فى الأصوات العربية. د/ كمال بشر ص ١٣٨ ، ١٣٩.

علمية دقيقة متأثرين في ذلك كله بما كان عليه المسلمون في ذلك الوقت.

وظهر الاهتمام والعناية بهذه اللغة بصفة خاصة مع حاجة اليهود الملحة إلى تعلم ودراسة التوراة، وكانت البداية من جانبهم هي محاولة ضبط النص بالعلامات الدالة على الحركات،وقد ذكر الباحثون تطور هذه الحركات وماتتج عنها من مشاكل وآراء. كما ذكر أيضا أولئك الذين اهتموا بهذه الدراسة وهم الذين يطلق عليهم علماء الماسورا الذين قاموا بوضع نظام التنقيط والحركات في العصر الوسيط إذ إنه من المعروف أن هذا النص بتنقيطه وحركاته الموجودة والمتداولة الآن لم يكن معروفاً بهذه الصورة في الفترة الأولى لتدوين العهد القديم، كما لم يذكر لهذا النظام الحركي فيما جاء في (الجمارا) أو (الأجدوت)و(المد راشيم) . ويذكر البعض أن علماء الماسورا قد اقتدوا في بيان أنواع الحركات بنظام العلامات الذى وضعه السريان الشرقيون النساطرة وقد وجدت مدرستان لهذه الدراسة واحدة منها في بابل والأخرى في فلسطين ولكل من هاتين المدرستين نظمها وقواعدها التى قد تختلف عن الأخرى وإن كانت المدرستان تقومان في البداية على وضع هذه الحركات فوق الحروف... أما نظام تلك الحركات المتبع الآن فيبدو أنه قد تم في مرحلة متأخرة إلى حد ما. إذ يرى البعض أنه ربما يكون قد وضع في البداية في عصر الجأونيم ثم أكمله بعد ذلك عالم النحو الأندلسي يهودا حيوج وعلماء الماسورا المتأخرين وكانت بداية هذا النظام في فلسطين حوالى نهاية القرن الثامن الميلادى حيث قامت مدرسة طبرية على يد نفتالى وابن أشير فقد قام هذان العالمان بتثبيت نص التوراة ونطقها بنظام من الحركات والنبرات وبطائفة من الملاحظات، ولم تلبث الماسورا الطبرية أن أنهت النظام الذى كان متبعاً في بابل ولعل ذلك ماجعل جاءونى العراق يمتنعون عن تنقيط أسفار التوراة. ويرفضون القراءة في نص مشكل بها، ويرى بعض الذين اهتموا بدراسة تطور هذه الظاهرة أن استخدام التنقيط والحركات في اللغة العبرية قد تم بعد الانتهاء من تعلم التلمود وذلك بفضل مجهودات كل من ابن نفتالى وابن أشير في طبرية على الرغم من أن بعض

المتشددين يرون أن النص قد نزل بهذه الصورة التى هو عليها الآن. وذلك من أضعف الآراء فى هذا الشأن.

والأمر الطبيعى أن تنزل الرسالة فيكون الرسول أو النبى هو النموذج والمثال لتمثيلها نطقياً ثم يعلمها لقومه ثم تأتى بعد ذلك مرحلة وضع الرموز الصوتية حين تنتشر الرسالة وهذا هو ماحدث فى لغة القرآن الكريم. حيث نزلت على محمد ﷺ ثم علمها لأصحابه وتابعيه، ثم جاء بعد ذلك أبو الأسود الدؤلى فوضع النقط التى تحدد وظائف الكلمات ثم نصر بن عاصم الذى وضع نقط الإعجام.

وبانتقال الفكر والثقافة اليهودية من العراق إلى شمال إفريقيا والأندلس.

على ماتقدم نجد أن هذه البلاد كانت لها دور كبير فى إرساء دعائم العبرية والفكر اليهودى. حتى فى وقت قيام مدارس الجاء ونيم فى الشرق وبصفة خاصة فيما يتعلق بالدراسات اللغوية والنحوية؛ ففى القرن التاسع الميلادى فى شمال إفريقيا كان هناك يهود ابن قريش الذى عرف بنشاطه اللغوى والنحوى والذى أثر عنه أن العبرية متطورة عن العربية وقد وضع كتاباً فى العلاقة بين كل من العبرية والآرامية والعربية.ويرى بعضهم أنه بذلك ربما يكون أسبق من سعديا الفيومى فى هذا المجال. وفى الأندلس ازدهرت الدراسات اللغوية ازدهاراً لم تشهد العبرية مثله من قبل وظهر فى هذا المجال كثيرون ممن لاتؤرخ الحركة اللغوية العبرية إلا بهم أمثال دوناش بن لبراط ومناحم بن سروق وهما من مؤسسى المدرسة النحوية الأندلسية. كذلك وجد يهودا بن حيوج صاحب كتاب الأفعال ذوات حروف اللين والأفعال ذوات المثلين،ويعده الباحثون من أوائل من كتبوا فى علم الصرف ومنهم أيضاً مروان بن جناح القرطبى صاحب كتاب التنقيح بجزئيه اللمع والأصول. وفى هذا الكتاب أشار مروان إلى أن مادفعه إلى ذلك مارآه من تقصير اليهود فى حق لغتهم المقدسة فى حين يرى جيرانه من المسلمين يهتمون اهتماماً بالغاً بلغتهم. وإلى جانب كتاب التنقيح وضع مروان بن جناح أيضاً مجموعته

المعروفة بكتب ورسائل التى تحتوى على رسالة التسهيل والتقريب وغيرها من الرسائل. كما ترك أيضاً كتاب المستلحق وهو كتاب فى النحو حاول فيه أن يلحق ماتركه حيوج من الأفعال ذوات حروف اللين والأفعال ذوات الأمثال.

وقد أدى اعتماد الكتابة العربية على التشكيل إلى سوء فهم قديم فى تحديد طبيعة الأصوات المتحركة Vowels فى اللغة العربية[١] لأن الكتابة العربية لاترمز إلى الحركات القصيرة "Short Vowels" فى الكلمة، وإنما توضع رموزها فى الخط فوق الحرف أو تحته، فتوهم القدماء بذلك أنها تابعة للصامت "Consonant" وليست رمزاً لصوت مستقل تمام الاستقلال، لايقل شأنه عن رمز الحرف للأصوات الصامتة ويبدو ذلك واضحاً فى وصف ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) لعلاقة الحرف بالحركة يقول: «إن الحرف كالمحل للحركة وهى كالعرض فيه، فهى لذلك محتاجة إليه»[٢] كما يقول «لما كان الحرف قد يوجد ولاحركة معه. وكانت الحركة لاتوجد إلا عند وجود الحرف، صارت كأنها قد حلته وصار هو كأنه قد تضمنها»[٣].

كما وقعوا فى خطأ آخر حين عدوا الحركات الطويلة "Long Vowels" وهى الألف فى مثل «قام» والواو فى مثل «يدعوا» والياء فى مثل «القاضى» أصواتاً صامتة، ولذلك وضعوا قبل الألف علامة الفتحة، كما وضعوا قبل الواو علامة الضمة، وقبل الياء علامة الكسرة فى حين أن الألف والواو والياء فى مثل هذه المواضع علامات لأصوات الفتحة الطويلة والضمة والكسرة الطويلة. والسبب فى هذا الخطأ أن الخط العربى يرمز للحركات الطويلة برمز داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة التى تتحقق بواسطة رموز توضع فوق الحرف وهذا العيب فى الخط العربى يرجع إلى أصوله التى أخذ منها[٤].

(١) انظر: رمضان عبد التواب،فصول فى فقه العربية،القاهرة، مكتبة دار التراث الطبعة الأولى ١٩٧٧م ص ٣٥٣.
(٢) انظر: سر صناعة الإعراب،ابن جنى،جـ١ ص ٣٢.
(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٧.
(٤) انظر: رمضان عبد التواب،فصول فى فقه العربية،ص ٣٥٤.

ويفسر د/ تمام حسان عدم اهتمام النحاة واللغويين العرب بالحركات الاهتمام اللائق أو بالأحرى هو يسمهم بعدم الدقة في وضع هذه الحركات في موضعها الصحيح من حيث الدراسة والتناول وهو يعزو هذا الأمر إلى تأثر العرب بالمقولات العشر وعلى الأخص مقولة الملك فقد أعطوا المحل الأول والاهتمام الأول للحرف الصحيح. وهذا الحرف الصحيح إما أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً فالحركة إذاً وصف للحرف الصحيح وملك يمين له كما رأى النحاة ذلك. وفي كل لغات العالم الأخرى تكتب الحروف والحركات جنباً إلى جنب في روح من المساواة، ولكن اللغة العربية قد جعلت من حركاتها في الخط علامات كتابية، وفي النحو علامات إعرابية فهي علامات لاحروف في الحالتين على أن العروضيين قد قلبوا الوضع في رمزهم إلى مقاطع الشعر بالخطوط والدوائر وجعلوا الاهتمام الأول بالحركة لقيمتها الموسيقية.

وأهملوا الحرف أن يرمز إليه؛ فكانت الشرطة علامة على حرف متحرك (والشرطة حركة فقط في الكتابة) وجعلوا السكون علامة على حرف ساكن أو مد[1].

ولم يعط النحاة القدماء للحركات استقلالها، وذلك أنهم نظروا للحركات الطويلة على أنها حروف، وإن كانوا يقولون: إنها حروف مدّولين، ونظروا للحركات القصيرة على أنها أبعاض لحروف المدواللين هذه، وهذه اللفتة مع صحتها صوتياً، مشعرة من جانب آخر بأن الحركات نفسها غير مستقلة الوجود، وهذا يؤكد وجهة نظرهم في أنها عرض في الحروف وبالجملة.

فإنا نحاتنا القدماء لم يصيبوا توفيقاً كبيراً عندما نظروا إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف، لأن الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى عكس ذلك، فقد لاحظ المحدثون: «أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندها قد تخفى الأصوات الساكنة أو يخطأ في تمييزها، فالفتحة مثلاً، وهي صوت لين قصير تسمع بوضوح

(١) انظر: تمام حسان «مناهج البحث في اللغة» الطبعة الثانية ١٩٧٤ م القاهرة ص ٢٢.

من مسافة أبعد كثيراً مما تسمع عندها الفاء، ولهذا عدّ الأساس الذى بنى عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أساساً صوتياً، وهو نسبة وضوح الصوت فى السمع[1].

وكذلك لم يصيبوا توفيقاً فى فهم العلاقة بين الأصوات الساكنة والحركات، إذ بنى هذا الفهم على أساس أن الحركات شيء ثانوى بالنسبة للأصوات الساكنة، ولعل السر فى ذلك هو سيطرة فكرة الأصول للكلمات على أذهانهم، وهذه الأصول عندهم، مكونة من الأصوات الساكنة فقط، وحقيقة الأمر أنه لافرق ألبتة بين نوعى الأصوات من حيث الأهمية، فكل له وظيفة فى التركيب المقطعى، ومن ثم فى تكوين الكلمة وتأليفها، ولاتوجد السواكن دون حركات إلا فى حالة تجريدية، وهى حالة افتراض أصل الكلمة كالأصل (ض ر ب) فى ضرب ومشتقاتها ودراسة الأصوات ينبغى أن تكون قائمة على المنطوق الفعلى، ولاتكون مرحلة التجريد إلا بعد معرفة خواص كل من النوعين السواكن والحركات[2] ولعل الخلاف حول مكان الحركة من الحرف، وإهمال الحركات القصيرة وعدها أبعاضاً للحركات الطويلة دون إعطائها ماتوجبه هذه البعضية كان وراء الدعوة إلى وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكونة من قسمين رئيسيين:

أحدهما: مكون من رموز الأصوات الصامتة، والثانى من رموز الحركات[3].

وهذا النظام كما يرى د/ كمال بشر أوفق وأنسب للغة العربية بوجه خاص، لأننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة، لا أن نتركها هكذا مهملة أو شبه مهملة أى دون وضعها فى نظام خاص يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة.

---

(١) انظر : د/ إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٢٧ : ٢٨.
(٢) انظر: مذكرات فى علم اللغة د/ كمال بشر ألقاها على طلبة الليسانس سنة ١٩٦٧ بكلية دار العلوم.
(٣) انظر: د/ كمال بشر دراسات فى علم اللغة القسم الأول ص ٨٤.

وقد ميز - سيبويه وغيره - بين الفتحة والألف من ناحية، والكسرة والياء، والضمة والواو من ناحية أخرى وتابع ابن جنى كلام سيبويه بقوله:

(الحروف التى اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف).

ويقول ابن يعيش فى وصف الواو والياء والألف (يعنى الحركات الطوال) أنها «أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً وأقلها كلفة».

وأما قول النحويين إن الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان وردد ابن يعيش[1] مايفيد بأن حكمة هذا ينطبق أيضاً على الحركات فهى لخفتها لايخلو منها الكلام فيقول (ألا ترى أن كل كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف يعنى الألف والواو والياء. فلن تخلو من حركة إما فتحة وإما ضمة وإما كسرة والحركات أبعاض هذه الحروف). وهذا الكلام يشبه إلى حد كبير مايقوله المحدثون فى الحركات الطوال والقصار "Vowels" غير أن المحدثين حين ميزوا بين هذه الحركات - من حيث مجرى أصواتها واتساعه قسموها إلى نوعين: أصوات ضيقة وهى الضمة الطويلة والقصيرة والكسرة الطويلة والقصيرة.

وهذا التقسيم المُحْدَث، وإن كان لم يذكره القدماء صراحة، فمن الممكن فهمه واستخلاصه من سياق كلامهم. ولا أدل على ذلك من أن أصحاب العربية الأقدمين، كان لديهم الحس اللغوى فى استخدام الفروق بين الفتحة من ناحية والكسرة والضمة من ناحية أخرى، فى بناء الصيغ ولهذا أمثلة كثيرة فى العربية الفصحى نذكر منها أنّا: نلحظ فى معظم الأحيان أن مايجرى على الضمة يجرى على الكسرة لأن كلا منهما صوت لين ضيق، بخلاف الفتحة فيه قسم مستقل له ظواهره الخاصة[2].

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة المطبعة المنيرية د.ت ٩/١٤١.
(٢) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤١.

فمن ذلك أن الفعل للماضى الثلاثى الذى على وزن فَعُل بضم العين وفَعِل بكسر العين يتقاربان فى وظيفتهما بحيث نلاحظ أن الفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعُل وفَعَل أو بين فَعِل وفَعَلَ، وذلك لتقارب الضمة والكسرة وهما من الحركات الضيقة، وتباعدهما من الفتحة وهى حركة متسعة وكذلك فى الحركات الطوال نجد الصيغ التى على وزن فَعِيل فَعُول قريباً بعضهما من بعض.

ويجوز فى نظم الشعر العربى أن يعاقب الشاعر بين الواو والياء إذا كانتا ردفَيْن فى تقفية القصيدة الواحدة (فتكون الواو ردفاً فى بيت والياء فى آخر، فيأتى الواو المضموم ماقبلها مع الياء المكسور ماقبلها والواو المفتوح ماقبلها مع الياء المفتوح ماقبلها) (أما الألف فلايجوز المعاقبة بينها فى الردف مع الياء أو الواو)[١].

وقد تمتزج الكسرة والضمة فى حركة واحدة، والنحاة يسمونه «الإشمام» ومثاله فى الفعل الماضى المبنى للمجهول إذا كان ثلاثياً معتل العين. وقد أجاز النحاة فى هذا الفعل الثلاثى أوجه إخلاص الكسر نحو قيل وبيع وهذا ليس بإشمام، وإخلاص الضم نحو قُولَ وبُوعَ وهذا أيضاً ليس بإشمام، والإشمام – وهو الوجه الثالث، هو الإتيان بحركة بين الضم والكسر.

وفى إطار عناية القراء بإطالة الحركات وكيفية عدها. وقد عنوا بهذه الإطالة عناية كبيرة وأفردوا لها أبواباً وفصولاً فى كتبهم ووضعوا لها مراتب متعددة قاسوها بالألفات وعد الأصابع[٢] ، وهذا يتضح فى النص التالى وهو منقول من كتاب «صريح النص فى الكلمات المختلف فيها عن حَفْص» من تأليف الشيخ على محمد الضبّاع[٣]: وهذه الألفات قَدْر كل ألفٍ منها حركتان طبيعيتان، وكان مشايخنا يقدرون ذلك تقريباً بحركات الأصابع – أى قبضاً أو بسطاً. وذلك يكون

(١) انظر: القوافى لأبى يعلى التنوخى تحقيق د/ عونى عبد الرءوف مكتبة الخانجى القاهرة ط ١٩٧٥، ص٨٤، ٨٨.

(٢) انظر: الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس ص ١٥٩.

(٣) ط الحلبى بمصر ١٣٤٦ هـ . ص ٦.

بحالة متوسطة ليست بسرعة ولابتأن فقدر القصر المحض: حركتان — وفويقه: ثلاث — والتوسط أربع — وفُويقُه خَمْسُ — والإشباع: ستُ يفهم من النص أن الإطالة خمس مراتب، أقصرها الألف العادية وقدرها حركتان طبيعيتان من حركات الأصابع يليها مامقداره ألف ونصف أي ثلاث حركات، ويسمون هذا «فريق القصر» والمرتبة الثالثة هي المتوسطة وقدرها أربع حركات وأطول منها ماهو «فويق المتوسط» وقدره خمس حركات ثم المرتبة الخامسة وهي «الإشباع» وقدرها ست حركات فقياس الأصوات عندهم يعتمد على عدّ الحركات الطبيعية للأصابع، وهو تقدير تقريبي وهي طريقة تشبه مانسميه اليوم في قياس أطوال المقاطع الصوتية بالوحدات الزمنية التقريبية.

فلكمة (كتابان) — مثلاً — ثلاثة مقاطع هي كِ — تا — بانْ فالأول يقدر بوحدة زمنية واحدة، والثاني بوحدتين، والثالث بثلاث وحدات أو أكثر بحسب امتدادها مع نفس الناطق وقد استخدم العروضيون القدماء طريقة في قياس وحدات الوزن العروضي، تعتمد على تقصّي الحركات والسكنات ومايتألف منها من أسباب وأوتاد.

ولما كان عدد الحروف في الأبجدية العربية تسعة وعشرين حرفا باعتبار (لا) حرفاً يمثل الألف واللام حاملة لها، قال علماء العربية إن أصل الحروف تسعة وعشرون حرفاً ويقوم المبدأ المتبع في دراسة الحروف في علم العربية على التمييز بين الساكن والمتحرك، لذا بحثوا في الألف المدة (التي هي صائت غير قصير) كما بحثوا في الهمزة (التي هي أقرب الأصوات الصامتة إلى الألف من حيث المخرج).

لوجود حرف في الأبجدية لكل منها (أ ، ء) ولكنهم لم يبحثوا بشكل منفصل في الياء المدة (التي هي صائت غير قصير) وفي الياء غير المدة (التي هي صامت) لاشتراكهما بحرف واحد في الأبجدية (ى) كما أنهم لم يبحثوا بشكل

منفصل فى الواو المدة (التى هى صائت غير قصير)، وفى الواو غير المدة (التى هى صامت) لاشتراكهما بحرف واحد فى الأبجدية (و).

بحث المستشرقون أصوات العربية من حيث تقسيمها إلى صوامت وصوائت، ثم أيدهم الباحثون العرب المحدثون فى ذلك. وحددوا الصوامت والصوائت فى النظام الصوائى للعربية كمايلى:

عدد الصوامت – ثمانية وعشرون يدخل فيها الواو غير المدة والياء غير المدة.

عدد الصوائت – ثلاثة قصيرة هى الحركات (الفتحة والكسرة والضمة) وثلاثة غير قصيرة هى الألف والياء والواو والمدات، وعلماء العربية لم يدرسوا الأصوات من حيث تقسيمها إلى صامتة وصائتة بل درسوها من حيث مخارجها[1].

وقد نسب سيبويه تحقيق الهمز إلى تميم، أما تخفيف الهمز فينسب إلى لغة الحجاز [2]. والمقصود بتحقيق الهمز نطق الهمزة نطقاً متميزاً باعتبارها أحد الصوامت وتنطق الهمزة نتيجة إغلاق لحظى فى أقصى الحنجرة ثم حدوث انفراج مفاجىء والهمزة المحققة أحد الصوامت. أما عند تخفيف الهمزة فلاتنطق الهمزة همزة وإنما تنطق باعتبارها حركة طويلة، فكلمة (رأس) على نحو ماكان فى لهجة الحجاز قديماً وعلى نحو مانعرف فى اللهجات العربية الحديثة. ومن هذا الجانب تتفق لهجة تميم مع العربية الفصحى فى تحقيق الهمز. أضف ذلك إلى أن مسألة تخفيف الهمز لها آثار فى اللغات السامية خصوصاً فى اللغة العبرية وهذا مانستدل عليه باستخدام المنهج المقارن مطبقاً على عائلة اللغات السامية، فالكلمات الخاصة بأعضاء جسم الإنسان مثل العين واليد والرجل والأذن والرأس نجدها مشتركة فى كل اللغات السامية ،وإن هناك اختلافات فى المكونات الصوتية لهذه

(١) انظر: د جعفر دك الباب، الصوامت فى العربية، ص ٣٥، مجلة اللسان العربى العدد ١٩ جزء أول، سنة ١٩٨٢م، الرباط، المغرب.

(٢) انظر: الكتاب، طبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦، ١٦٣/٢.

الكلمات باختلاف اللغات السامية. وهذا مايمكن بحثه بالمنهج المقارن في إطار القوانين الصوتية. فالكلمة الدالة على الرأس مثلاً في اللغة العبرية هي (روش) وهذه الكلمة تشترك مع العربية في الراء، والراء من الأصوات الموروثة في اللذات جميعاً عن اللغة السامية الأم، ولكن الصيغة العبرية تضم بين الراء والشين صفة طويلة تقابل الفتحة الطويلة في العربية – ومعنى هذا أن الصيغة العربية خففت فيها الهمزة من رأس (بالهمز) إلى راس (بعد ألف دون الهمزة) ثم تغيرت الفتحة الطويلة العربية إلى ضمة طويلة في العبرية وفي السريانية تعادل كلمة (رِيش) أن الفتحة الطويلة في العربية قابلتها ضمة طويلة في العبرية وكسرة طويلة في السريانية هذا قانون صوتي في علم اللغات السامية المقارن[1].

٣– إن الأصوات هي اللبنات التي تشكل اللغة، أو المادة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات، فما اللغة إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة، أو المتجمعة في وحدات أكبر ترتقي حتى تصل إلى المجموعة النفسية، وعلى هذا فإنّ أي دراسة تفصيلية للغة ماتقتضي دراسة تحليلية لمادتها الأساسية أو لعناصرها التكوينية وتقتضي دراسة تجمعاتها الصوتية، وربما كان أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي. هو علم الصرف، كما أن دراسة الدلالات ترتبط ارتباطاً كبيراً بدراسة التبادلات الصوتية في الموقع الواحد. ولايستغني اللغوي مهما كان منهجه عن دراسة اللغة وصفياً أو تاريخياً أو معيارياً أو مقارناً، ولايستغني عن علم الأصوات ويصدق هذا حتى على علم اللغة التقليدي في القرن الماضي حين ركز على التطور اللغوي، فقد أعطى اهتماماً خاصاً بالتطور الصوتي Sound Change وبالقوانين الصوتية Sound - Laws وهي دراسة يمكن أن تسمى بعلم الأصوات التطوري Evolutive Phonetics[2] . وثمار هذه الدراسة بعناصرها هو القيمة الدلالية فلابد لكل تغيير في العناصر المكونة للغة من تغير في الدلالة فكما أن

(١) انظر: اللغة العربية عبرالقرون محمود فهمي حجازي ص ٦، القاهرة ١٩٧٨.

(٢) انظر: د/ محمود السعران علم اللغة مقدمة للقارىء العربي، ص ١٣٣ : ١٣٥.

هناك قواعد وقوانين للتطور فى المستويات المختلفة للغة فهناك قواعد وقوانين للتطور الدلالى فدراسة مستويات اللغة وتحليلها دون الالتفات إلى مايقابل ذلك من دلالة يعد عديم الجدوى.

وإذا كانت الحروف عبارة عن صوامت وصوائت فإن الكلمات تتكون من الحروف. وإذا كان لكل حرف معنى فإن مجموع معانى الحروف يؤدى إلى معنى الكلمة ومجموع معانى الكلمات يؤدى إلى معنى الجملة، وهنا قال علماؤنا بمطابقة التراكيب للمعانى كذلك وقالوا إن الزيادة فى المبنى زيادة فى المعنى، بدون اعتبار دوران الحركات فى الأوزان فبحر جمعه بحور وبحار وأبحرة وأباحير وأبحار، والبحر قليل التركيب لأنه يدل على المفرد وجموعه أطول منه لأنه يدل على الكثرة، ولكن تحديد المعانى بالتراكيب اختلف فيه كما اختلف فى ماسبق لعدم توفر مواد البحث فى ماوصل إليه العلم الحديث. إلا أنهم تركوا هذا الموضوع لتعقده وإشكاله. فلم يعيروا الحركات الأهمية التى تستحقها وغلبت عليهم نظرية السماع والقياس التى كانت سائدة فى العلوم اللغوية آنذاك مما أدى إلى مايسمى اصطلاحاً بالعامل المؤثر باعتبار متن اللغة أو فى ماهو ضمنى باعتبار الإعراب كل ذلك لغاية واحدة هى المحافظة على التراث اللغوى وعلى القرآن ورفع اللحن الذى كان قد انتشر بصورة كبيرة. أضف إلى ذلك أنه كلما ثبت عند بعضهم القياس أضعفته شواهد سماعية شاذة مما أدى إلى بلبلة الأفكار واللجوء إلى السماع مع الابقاء على فكرة القياس رمزياً لأن أحداً من القائلين بالقياس لم يجرؤ على تغيير ما أصبح شائعاً من اللغة وإحلال القياس محل السماع. فبقدر مادرسوا معانى الحروف ووقفوا فى بعض نواحيها بقدر مافشلوا فى معانى الحركات ولم يصلوا إلى نتيجة علمية تجعلهم يشيدونها بمثابة قاعدة فكثير منهم قالوا عن الفتحة إنها أخف الحركات العربية لذلك كثرت فى اللغة وقالوا عن الضمة إنها أثقلها. إذن بنوا حكمهم فيما يرجع إلى الحركات على أساس سمعى لافيزيقى كمافعلوا ذلك فيما يخص الحروف وهذا الأساس السمعى.

وفى العصر الحديث قال به الأستاذ/ إبراهيم مصطفى حين ألف كتابه المشهور «إحياء النحو» الذى كان له أكبر صدى فى هذا الميدان فعلل الفتحة بأنها أخف الحركات وأنها تدل على شىء وعلل الضمة بأنها علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد بها الإسناد إليها والمحادثة عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة، وأشار إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، وقال إبراهيم أنيس بعدم معانى الحركات فى الإعراب وقال المخزومى: ليست الفتحة علما لشىء خاص ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد (الذى هو للضمة) أو الإضافة (الذى هو للكسرة) وأن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة التى يهرع إليها العربى ماوجد إلى الخفة سبيلاً وهو رأى الخليل وسيبويه، وأما إبراهيم السامرائى فإنه يقول فى الفتحة إنها وجدت فى كثير من اللغات السامية إلا أنه سرد أقوال «مارسيل كوهن» و«يوهان فوك» اللذين يثبتان بأن اللغات السامية كان لها إعراب. أما إثبات الإعراب فإنه جاء فى معظم كتب اللغة من الصاحبى المزهر إلى كتب فقه اللغة الحديثة.

ومن الذين عالجوا هذا الموضوع «عبد الله العلايلى» الذى قال:

«باب ضرب يضرب» يخضع له التلبس بحركة الفعل فى الزمن الحاضر فبينما الخمسة الأخرى فلإفادة معنى... فإذا أردت الدلالة على التركيب فوق الدلالة على التلبس بالحال الفعلية تنقل الفعل إلى باب نصر ينصر ولذا طرده اللغويون فى المفاخر والمبالغة (فأمرته فقمرته فأنا أقمره) وإذا أردت الدلالة على التقلب والانشراح تنقل الفعل إلى فتح يفتح ولاتلق بالاً إلى ماشترطه اللغويون من أن هذا الباب خاص بما كان عينه أو لامه حرف حلق فهو تقدير واهن.. ولذا أردت الدلالة على التغير خلواً وامتلاءً، وجوداً أو عدماً تنقل الفعل إلى علم يعلم... وإذا أردت الدلالة على الرسوخ والطبع تنقل الفعل إلى حسن يحسن وإذا أردت الدلالة على التجزئة والتقسيم تنقل الفعل إلى باب ورث يرث (انظر المعجم للعلايلى) وهذه الأقوال كلها إما تكرير لما قاله القدماء وإما استنباط منها، إذا قالوا

إجمالاً إن «فعل» بفتح العين لمعانٍ كثيرة لاتنضبط، منها القلب قامرنى فقمرته أقمره أى أغلبه فى القمر، ومنها أن أفعال الحدوث تندرج تحت عنوانه - فى حين «فعل» يشمل أفعال الغرائز والطبائع فيدل على لزوم مداولاتها لأن مايقتضيه الطبع يدوم بدوامه وتكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها... وتجىء فى غير فعل إلا أنها فيه أكثر منها فى غيره، و(فعل) للطبائع وهى الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهى القوة الموجودة فى الشىء التى لاشعور لها بما يصدر عنها، وخص الضم بها لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال معها كانضمام الشفتين عند خروج الضم منها. وفى الحرف الأول من الفعل قالوا: لماكانت العرب لاتبتدى بساكن فلاتكون فاؤه ساكنة ولاتكون مكسورة - إلا للضرورة وذلك عندما يكون الفعل أجوف وبنى للمجهول أو من باب (فعل) وهو أجوف كذلك وتضم كذلك فى الأجوف من باب فعل لاغير - إذن لاتكون مكسورة لقوة الكسرة وهو قليل لأنه يتغير وليس بثابت كالأسماء، ولاتضم إلا إذا بنى للمفعول فيبقى الفتح فى فاء كل فعل ماض، أما الحرف الأخير فهو مبنى على الفتح إلا إذا طرأ عليه مايضمه أو يسكنه. وحرف الوسط فقد ذكرنا ماجاء عندهم فيه.

ونستنتج مماسبق أنه ليس هناك قاعدة عامة يطمئن الفكر إليها ويركن وأن السماع هو الأساس بيد أنه إذا تتبعنا بإزاء معالجة معانى الحروف، معانى الحركات قد نهتدى إلى شىء مضبوط وناتج عن الإحصاء من جهة وعن اعتبار قانون جهد الأقل المهيمن على كل ماهو من قبيل تصرف الإنسان فى عميق حياته. إذ منذ أن ظهر الإنسان على البسيطة إلا وحاول ومايزال يحاول أن يوفر لنفسه أسباب الحياة بأقل جهد ممكن مما أدى به إلى هذه الاختراعات العجيبة التى يريد تسخيرها لخدمته ليعيش سعيداً والسعادة لديه معناها الحصول على كل مامن شأنه أن يلبى رغباته وحاجاته وآماله بلا تعب ولامشقة. أضف إلى ذلك أن له نشاطاً عقلياً يجعله يتصور العالم بصورة مختلفة باختلاف الأغراض والهوى والأمانى والخيال والشعور

وبما يؤثر به على الطبيعة وعلى غيره من البشر وبما يتأثر به من الطبيعة ومن المجتمع. ومن الأسباب التى دفعتنا إلى تركيز البحث على معانى الحركات التناقض الظاهر فى مدلولاتها.

فهذه لغة العربية وتبدو كذلك فى كتابتها مبنية على أساس حروف صامتة. وهذه الحروف ليست مع علامات خاصة توضع فوقها أو تحتها، وهذه العلامات لاتنطلق وحدها لأنه لايوجد فى العربية معنى يفاد بصوت حركى مفرد، كما هو الشأن فى اللغات الأوربية. يعنى أنه لايوجد لفظ مكون من حركة واحدة والكلام مركب من حروف صوامت وصوائت لامن حروف وحدها ولامن حركات وحدها.

والحركة إما يقوم بها الإنسان وإما تحصل له من غيره من البشر الذين يعيشون معه أو من العالم الذى هو فيه بالنسبة إلى عناصره من ريح ورعد ومطر ونار.. الخ فهو، إما مؤثر على العالم وإما متأثر به،فالعربى يرى العالم فى أبعاد ثلاثة، كما أن لغته مبنية على ثلاث حركات، حركة الفتح أى التأثير على العالم الخارجى، وهو عمل صادر عن الإرادة مثل ضرب وقتل وخرج وقطع وأكل وفتح ودخل وصرع. الخ وكلها أفعال مفتوحة العين لأن الفتحة تدل على العمل الصادر عن الفاعل بإرادة منه حقيقة أو مجازاً، ثم حركة الكسرة. إن التأثير الذى يحصل للفاعل من طرف العالم الخارجى، فالكسر والخسر والقصر والخزل كلها بمعنى حصول الشيء للفاعل المقلوب المقهور فالفعل المكسور العين يدل على كل مايحصل للفاعل بدون إرادة منه حقيقة أو مجازاً مثل مرض وحزن وعطش وعلم وفرح وسقم وغرق وعور وحدب وجزع .. الخ.

ثم الضم (والطم والتم كلها تدل على التجمع والكثرة والدوام والثبات) كـ: حسن وخشن وكبر وصغر وحزب وعرج وعور ودخن وشرف وكلها بمعنى حصول الشيء للفاعل لاحصولاً طارئاً أو مؤقتاً كما هو فعل بل بكثرة ودوام

وثبات ونهاية. كل هذا مبنى على أساس قانون الجهد الأقل الذى أشرنا إليه فيما أن الحروف بشدته ورخاوته برخومته وخشونته تصدر عن الإنسان للدلالة على الشدة والرخاوة والرخومة والخشونة فى الأشياء وأوصافها فإن الحركات كذلك يجب أن تعدّ على هذا الأساس.إلا أن فكرة الثقل والخفة بالنسبة إلى الأذن حسب ماذهب إليه الأقدمون فكرة ناقصة لأنها مبنية على ظاهر اللفظ لا على باطنه المحرك الذى هو النشاط العصبى الدماغى بالنسبة إلى تحكم الإنسان فى كلامه وإذا كان ذلك كذلك قلنا ثلاث حركات تقوم بها أعضاء الكلام لإخراج ثلاثة أنواع من الحركات: الفتحة والضمة والكسرة التى تتصرف بها اللغة جميعها ولاتستعمل كل لغة الوحدات الصوتية نفسها التى تستعملها اللغة الأخرى، لكى تركب منها الكلمات، وإنما تستعمل كل لغة وحدات صوتية مختلفة، وهذه الوحدات الصوتية تسمى الفونيمات Phonemes.

فاللغة العبرية تحتوى، كاللغة العربية، أحرفاً حلقية وأحرفاً مطبقة يعسر على الغربيين النطق بها نطقاً صحيحاً. فينطقون العين همزة ، والحاء خاء، والراء غيناً، والطاء تاء ، والقاف كافاً.

وتخل الطوائف اليهودية الغربية بالنطق بحرف الصاد «صادى» فتنطقه «تسادى» وهو محاكاة لحرف "TSĒ" من الأبجدية الألمانية. وكثيراً مايجارى اليهود الشرقيون اليهود الغربيين فى الإخلال بنطق هذه الحروف، لاسيما الطاء والقاف والصاد. الفونيمات إذن كأصوات لها سماتها الخاصة:قادرة على التمييز بين الكلمات فى معظم اللغات بل هى قادرة على التمييز من ناحية ترتيبها أيضاً فى صلب الكلمة.

والفونيمات ليست صوامت، وحسب وإنما تمثل الحركات القسيم الآخر من الفونيمات، فالحركات أيضا فونيمات تصلح للتمييز بين كلمة وأخرى(١).

---

(١) انظر:
_ O'connor J.D Phonetices, Pelican Books London, 1973 p. 199.

وقد فطن علماء العربية القدماء إلى خطورة الحركات فى التمييز بين الكلمات فجاءت العلامات المعروفة وهى الفتحة والكسرة والضمة للدلالة على فونيم الفتحة والكسرة والضمة حين تكون قصيرة. أما حين تكون هذه الفونيمات طويلة، فقد رمزوا لها بالألف والياء والواو ونجد ذلك حين تفرق الحركات بين اسم الفاعل واسم المفعول مثلاً من غير الثلاثى، باعتبار أن كلامنهما كلمة تختلف عن الأخرى مثل، «مخرِج» و «مخرَج» وقد أورد الثعالبى فى كتابه، «فقه اللغة» نماذج لهذا التفريق بين الكلمات عن طريق الحركات[1]. أما الحركات الطويلة فنجدها تفرق بين الكلمات فى مثل: قال – قيل – قول، وغير ذلك.

وحروف العلة هى: الفتحة والكسرة والضمة ثم الألف والياء والواو التى للمد ولحروف العلة فى اللغة وظائف تؤديها الحروف الصحيحة وهى:

أن حروف العلة تؤدى دوراً هاماً فى اللغة العربية حيث تعد أساساً لقوة الإسماع Sonority فى تاريخ المشافهة لهذه اللغة. وهذه الخاصية تمثل الطابع الإنشادى فى الأدب العربى. وقد لاحظ العروضيون أهمية حروف العلة للعروض. فعنوا برصدها فى موازين الشعر واعتبروها على عكس مافعله الصرفيون أهم من الحروف الصحيحة. وإذا كانت الحروف الصحيحة تنفرد بأنها أصول فى الكلمات العربية وأخواتها الساميات وهى من ثم أساس للتفريق بين مادة ومادة أخرى من المعجم، فإن حروف العلة تعد مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة فى حدود المادة الواحدة، فالفرق بين قتل وقتّل وقُتِلَ وقتيل وقتول وهلم جرا من مشتقات (ق.ت.ل) فرق يأتى عن تنوع حروف العلة بالتعاون مع حروف الزيادة وموقعية الكمية «التشديد والمد» وهى أخطر الوظائف فى تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية وأن حروف العلة وإن كان لايبدأ بها المقطع فهى بلاشك مركز المقطع العربى حتى لتبدو من خلالها صلات معينة بين الكمية وبين النبر والتنغيم ومن ثم تعدّ حروف العلة حركة كانت أومداً يصلح بمفرده أن يكون علامة إعرابية فيكون مفيداً إيجابيا بالذكر وسلبا بالحذف ولايكون الحرف الصحيح كذلك وسنعرض فى الفصول التالية لوظائف الحركات وكذا دلالتها.

(١) انظر: فقه اللغة وأسرار العربية ، الثعالبى مصر، المطبعة الأدبية، ١٣١٧ هـ ص ٣١٠.

الفصل الثانى
فى التفاعل الصوتى والذوق اللهجى

[١]-يتأثر الصوت اللغوى من حيث طوله بما يجاوره من الأصوات. ومما لاحظه المحدثون أن صوت اللين يزداد طولاً إذا وليه صوت مجهور، وكذلك لاحظوا أن الصوت الساكن يكون أطول إذا سبقه صوت لين قصير، والعكس بالعكس.

وقد درجت الكتب العربية خصوصاً الحديثة منها على تناول الصوامت تناولاً مفصلاً، وكانت فى الغالب تمس أصوات اللين مساً خفيفاً، فالدكتور إبراهيم أنيس فى عرضه لتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض يقول: «وتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصوراً على الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضاً فى أصوات اللين. وهو ما يسمى بانسجام أصوات اللين "Vowel Harmony"، غير أنا هنا سنكتفى بشرح التأثر ونسبته فى الأصوات الساكنة لوضوح التأثر فيها وضوحاً لايدع مجالاً للشك[١]». وعهدنا فى هذه الدراسة تبيين أثر التفاعل بين أصوات اللين وبعضها فى توافقها من جانب. وتفاعلها مع أصوات اللغة الساكنة من جانب آخر، ومدى تلاؤم هذا التأثر مع الجهاز النطقى، وإمكاناته، مما يؤدى إلى التغير والتحول فى هذه الأصوات.

فكثير من الكلمات التى تشتمل على صورتين متماثلين يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل، وهو الغالب، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين فى بعض الأحيان، ولا سيما اللام والنون، والسر فى هذا أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلى للنطق بهما فى كلمة واحدة، وليتيسر هذا المجهود العضلى يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التى لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين وأشباهها.

وهذا التطور هو أحد نتائج نظرية السهولة. التى نادى بها كثير من المحدثين،

---

(١) انظر د. إبراهيم أنيس «الأصوات اللغوية» ص ١٨٢.

والتى تشير إلى أن الإنسان فى نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة، التى لا تحتاج إلى جهد عضلى، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة فى لغته نظائرها السهلة، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، لعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلى.

وفى كتب اللغة ومعاجمها عشرات من أمثلة فيها معتل العين، أو اللام يشترك فى المعنى مع مضعف من المادة نفسها ويظهر أن الأصل فى كل هذه الأمثلة هو التضعيف، ثم سُهِّلَ مع تطور الزمن بالاستعاضة عن أحد الصوتين المتماثلين بالياء أو الواو لخفتهما، وفى بعض الأحيان أستعيض عن الصوت بأحد أشباه أصوات اللين كاللام، والنون، وإن كان هذا قليل فى اللغة وهناك أمثلة لتأييد هذا الرأى.

الطحّ: البسط؛ طحا كسعى: بسط

المحّ: صفرة البيض؛ والماح صفرة البيض

الجبّ والجوب: القطع

عسّ: طاف بالليل. والعوس: الطوفان بالليل

زحّه: نحاه عن موضعه زاح يزيح: بعد

وذهب وأزحته.

غسّ: غمس، انغسّ: انغمس.

قيراط أصلها قرّاط ودينار: أصلها دنّار

قصيت أظفارى: قصصت

وأما بفعل الصالحين فيأتمى: فيأتمّ.

غمّ الهلال حال دونه سحاب رقيق، وغامت السماء.

حنّ عليه: حنا عليه.

فقد قُلب أحد الصوتين المدغمين فى كل هذه الأمثلة إلى صوت لين طويل[1] فالمماثلة تقرب بين الأصوات المتجاورة فى الصفة والمخرج، وقد يصل هذا التقريب بين الصوتين المتجاورين أن يصبحا متماثلين تمام التماثل، وهنا قد يبدأ عملية المخالفة، التى تهدف أيضاً إلى التقليل من الجهد العضلى، فنرى أحد المتماثلين المتجاورين يقلب إلى صوت لين طويل أو إلى ما يشبه أصوات اللين كاللام والنون.

إن البحث فى تطور أصوات العلة أو اللين، يجب ألا يخضع لتأثير البيئة، أو اختلاف الجهاز النطقى لسلالة بشرية دون أخرى خضوعاً مطلقاً بل يمكن أن يخضع لقانونى السهولة والشيوع بعض الشىء وأهم من ذلك أنه يجب أن يخضع لتأثير الصوامت على الصوائت وتجاورهما أو العكس، كما يمكن أن ينشأ هذا التطور عن نوع الصامت الذى تصحبه الحركة وذلك فى حالة الحركة القصيرة.

فأصوات اللين بطبيعتها أطول من الأصوات الساكنة، على أنه حين قيست أصوات اللين وجد أن الفتحة أطول من الكسرة والضمة[2]. وأوضح ما يكون طول الصوت اللغوى فى أصوات اللين، لأن الفروق فى طولها تؤثر تأثيراً كبيراً فى النطق الصحيح للغة. هذا إلى أن كل صوت لين فى لغة من اللغات، يمكن أن يقسم من حيث الزمن الذى يستغرقه، إلى نوعين: طويل وقصير، بل قد يكون من الممكن أن يقسم إلى ثلاثة أنواع متميزة: طويل ومتوسط وقصير.

واللغويون عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين فقط: قصير، وطويل. والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أن الزمن الذى تستغرقه الأولى ضعف ذلك الذى تستغرقه الثانية.

وأصوات اللين العربية لا تختلف مقاييسها حين تطول، كما يحدث فى كثير

---

(١) انظر الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص ٢١١، ٢١٢.

(٢) انظر «الأصوات اللغوية» إبراهيم أنيس ص ١٥٤.

من أصوات اللين الإنجليزية. فلا يؤثر طول الصوت العربي في مقياسه، بل يبقى هو طال الصوت أم قصر.

أما العوامل التي تؤثر في طول الصوت اللغوى فأهمها: النبر[1]، ونغمة الكلام، وربما كان لنحو اللغة أثر أيضاً في طول الصوت أحياناً.

فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور، وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات، وقصر البعض الآخر، إذ يميل الصوت المنبور إلى القصر إذا وليه صوت غير منبور، وذلك تحقيقاً لضرورة في أن تتقارب مقاطعه المنبورة بعضها مع بعض، فإذا كثرت المقاطع غير المنبورة بعد مقطع منبور، قللت من طوله – فالألف في كلمة «كتاب» أطول منها في العبارة «كتاب تلميذ».

وأباح القراء قصر صوت اللين في حالة الوقف بما سموه «الروم» فبدلاً من الوقف بالسكون على أواخر الكلمات أباح القراء الوقف بالحركة نفسها، بعد تقصيرها إلى صوت لين قصير جداً لا يكاد يسمع إلا عن قرب. فالقراء يقفون على «نستعين» في (إياك نعبد وإياك نستعين) بضمة قصيرة جداً، وسموا هذه الظاهرة الوقف مع الروم، وكما يكون الروم مع الضمة يكون أيضاً مع الكسرة والفتحة.

وأصوات اللين طويلة في اللغة العربية قد يزداد طولها ضعفاً أو ضعفين، حين يليها همزة أو صوت مدغم، سواء كان هذا في كلمة واحدة وهو ما اصطلح القدماء على تسميته بالمد المتصل، أو في كلمتين وهو المد المنفصل.

وقد لاحظ علماء اللغة أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، نتيجة لاختلاف كيفية مرور الهواء في حالتي النطق بالأصوات الساكنة وأصوات اللين، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندها قد تخفى الأصوات الساكنة أو يخطأ في تمييزها، فالفتحة مثلاً «وهي صوت لين

(١) انظر الأصوات، اللغوية إبراهيم أنيس، ص ١٥٤.

قصيرا تسمع بوضوح من مسافة أبعد كثيراً مما تسمع عندها الفاء. ولهذا عدّ الأساس الذى بنى عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أساساً صوتياً، وهو نسبة وضوح الصوت فى السمع. ففى الحديث بين شخصين بعدت بينهما المسافة قد يخطئ أحدهما سماع صوت ساكن، ولكنه يندر أن يخطئ سماع صوت لين، وليست كل أصوات اللين ذات نسبة واحدة فى الوضوح السمعى، بل منها الأوضح. فأصوات اللين المتسعة أوضح من الضيقة، أى أن الفتحة أوضح من الضمة والكسرة، كما أن الأصوات الساكنة ليست جميعها ذات نسبة واحدة فيه، بل منها الأوضح أيضاً، فالأصوات المجهورة أوضح فى السمع من الأصوات المهموسة. والوضوح السمعى الذى بُنيت عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين، هو تلك الصفة الطبيعية فى الصوت لا المكتسبة من طول أو نبرة، فصوت اللين أوضح بطبعه من الصوت الساكن.

ومن النتائج التى حققها علماء اللغة أن اللام، والميم والنون، أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين. ولذا يميل العلماء إلى تسميتها «أشباه أصوات اللين». ومن الممكن أن تُعدّ حلقة وسطى بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين، ففيها من صفات الأولى أن مجرى النفس معها تعترضه بعض الحوائل. وفيها أيضاً من صفات أصوات اللين أنها لا يكاد يُسمع لها أى نوع من الحفيف، وأنها أكثر وضوحاً فى السمع. ويبدو أن منطقة تَشكّل كل من الأصوات المائعة Liquids (ل، م، ن، ر)، وكذا أصوات اللين جعلت علماء الأصوات يعقدون بينهما علاقة لا تقتصر على خصائص المجموعتين الصوتية وحسب، فإذا اتسع مجرى النفس وخرج عن النسبة المعينة للأصوات الرخوة، دخلنا إلى منطقة أصوات اللين، التى تبدأ بالأصوات المتوسطة وتنتهى بالفتحة وألف المد ومعهما يكون المجرى أوسع ما يكون.

والحقيقة أن المجموعتين الصوتيتين، أى الأصوات المائعة، وأصوات اللين تسلكان مسلكاً متشابهاً من حيث إحلال أىٍّ منهما محل الآخر، أو تبادل كل

منهما لموقع الآخر، وكذا تفاعل كل منهما مع الأصوات الأخرى للغة، وما يحدث لهما من تغير أثناء التفاعل الصوتي. ونوّه الدكتور رمضان عبد التواب إلى حدوث هذه الظاهرة بين كلمات اللغات السامية وضرب أمثلة من العربية والعبرية والآرامية والحبشية[1] فأصوات اللين في كل لغة كثيرة الدوران والشيوع، وأي انحراف عن أصول النطق بها يُعد المتكلم عن الطريقة المألوفة بين أهل هذه اللغة.

والفروق بين أصوات اللين في اللغات بصفة عامة كبيرة. ولا تكاد تشترك لغة من اللغات مع أخرى في كيفية النطق بأصوات اللين، بل إن لهجات اللغة الواحدة لتختلف فيها اختلافاً يميز كل لهجة من هذه اللهجات، فليست أصوات اللين في لهجات اللغة الإنجليزية ذات طريقة واحدة في نطقها، وكذلك الحال في الفرنسية والعربية وهكذا.

وتميل اللهجات العربية إلى التخلص من نصف العلة المشكل بالسكون المفتوح ما قبله عن طريق تغييره، وهو الفتحة بحركة طويلة مفخمة من جنسه فتحة + وْ ⇐ ضمة طويلة مفخمة ضوء ⇐ ضُوء، لَوْز ⇐ لُوز)

وفتحه + يْ ⇐ كسرة طويلة مفخمة بَيْت ⇐ بِيت، عَيْب ⇐ عِيب).

كما تعطي اللغة العربية الحركة للصوت الساكن وتسلبها عن نصف العلة، مثل ذلك قَوَلَ، بَيَع، ولكن قد يحدث حين التصريف اختلال لهذه القاعدة، فتحاول اللغة العربية إعادة التوازن عن طريق نقل الحركة، ومن أمثلة ذلك.

المضارع من قال أصله: يَقْوُلُ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت يقُول أولاً بتسكين الواو، وثانياً بحذفها مع إطالة الضمة) اسم المفعول من قال أصله مَقْوُول نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت مقُوول، ثم اكتفى بإحدى واوي المد فصارت مقول.

---

(١) انظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب ص ٢٢٦ – ٢٢٨.

وتقع بين العلل والسواكن مماثلات، والنوع الشائع فيها هو تأثير العلة على الساكن، وهذا يتحقق فى حالات مثل:

– حالة وقوع الساكن المهموس بعد علتين فحينئذ يوجد ميل نحو إجهاره، وأوضح مثال لذلك الهاء التى تُجْهَر فى هذا الموقع.

كما أن الساكن قد يتقدم. أو يتأخر مخرجه تبعاً لنوع العلة المجاورة، الكاف فى العربية تغوّر بعد الكسرة والياء[1]. وفى تركيب مثل ت + ضمة) أو د + ضمة) تأخذ الشفتان واللسان وضع العلة من البداية، مما يؤدى إلى جذب كل من التاء والدال إلى الوراء بقدر ما يسمح نطقهما، ويكون الناتج تاءً ودالاً شفويتين مطبقتين.

كما أظهرت البلاتوجرافيا أن نطق التاء والدال يتجه إلى الأمام فى مجموعة، مثل تاء + كسرة) أو دال + كسرة)، أكثر من مجموعة مثل دال + ضمة) أو تاء + ضمة)، كذلك اللام تنطق أكثر أمامية مثل «لحية»، بخلافها فى مثل «لقمة»، والغين تكون لهوية بعد الضمة، وطبقية بعد الكسرة[2].

وهذا جعل الباحثين يقررون ما إذا كانت السواكن المصاحبة ستكون أكثر غارية أو طبقية أو شفوية وجعل باحثين آخرين يقررون أنه يوجد عدد من كل صوت بعدد الإمكانيات المحتملة لتجمعات السواكن والعلل.

أما تأثير الساكن فى العلة، فمن أمثلته اتجاه العلة الأمامية إلى الخلفية بتأثير السواكن المفخمة Pharyngeals[3] ومثال ذلك الكسرة فى طب)، والفتحة فى «صبر» تحت تأثير الطاء والصاد، ومن المعروف فى اللغة العربية أن أصوات الإطباق

(1) O'Connor, J.D. Phonetics, Pelican Books , P 137.
(2) Ibid., P. 35.
(3) Hockett, Charles F, "Amanual of Phonology, International of American linguistics", October 1955. P. 80.

يمتد نفاذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات[1]، وحينما يوجد صوت ساكن مفخم داخل المقطع فإن كل مقطع يفخم، بل إنه يمتد نفاذ الصوت المفخم إلى المقاطع المجاورة.

ومن أمثلة المماثلة بين العلل والعلل، أو بين العلل وأنصاف العلل ما يأتي:

(الحمدُ لله) قرأ بعضهم الحمدُ لُله (تقدمية) وبعضهم الحمدِ لِله (رجعية).

(فلأمه الثلث) قرأها بعضهم فلإمه (تقدمية). عليهمُ الله تقرأ عليهم الله بضمتين رجعية. وأماكن قلب الواو ياء التي يذكرها الصرفيون في باب الإعلال، يمكن عدّ معظمها من باب قلب الواو ياءً بعد الكسرة تحقيقاً للمماثلة، والأمثلة (رضي – صيام – ديار) وكلها من نوع التأثير التقدمي.

حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة ،كإمالة الفتحة، أو إمالة ألف المدّ غير المنقلبة عن أصل، فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين لذلك جعل القدماء من أسباب هذه الإمالة وجود كسرة، سواء كانت سابقة أم لاحقة. ولاشك أن الانتقال من الكسر أو الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضليا أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأن تصبح متشابهة، لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة ومتى سلمنا بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي؛ استطعنا أن نتصور أن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة، أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام، ونستطيع لهذا أن نقول إن كلمة «كتاب» كما ينطق بها بغير إمالة، أقدم في نسجها منها مع الإمالة. وقد خلط القدماء بين عنصرين رئيسيين من الكلمات: تلك التي اشتملت على أصل يائي، وتلك التي رويت بالإمالة دون أن يكون مبعث الإمالة فيها يائياً.

(1) Beeston, A.F.L. "The Arabic language today", London, 1970, P. 129.

فإمالة الفتح إلى الكسر يجب في الحقيقة أن تُعزَى بصفة عامة إلى أحد عاملين:

الأصل اليائي، والانسجام بين أصوات اللين.

وليس يقتصر أثر العامل الثاني على الإمالة من الفتح أو الكسر، بل يمكن أن يعزى إليه أيضاً الانتقال من الكسر إلى الفتح، كما في تلك الأفعال الثلاثية التي رويت لنا مرة، مثل «فرح» وأخرى مثل «فتح» دون تغير في معناها مثل: «خطف، خبط، قنط»، ففي هذه الحالة يمكن أن يقال إنها أقدم وأسبق، حين تكون على صورة «فرح»، وقد تطورت إلى صورة «الفتح»، ليتحقق الانسجام بين الحركات.

ويلعب الانسجام بين أصوات اللين دوراً هاماً في معظم لغات البشر، وهو من التطورات الحديثة التي تميل إليها اللغات بصفة عامة، وقد اعترف به القدماء من علماء العربية، وسموه في باب الإمالة بـ «التناسب»، ثم سموه في بعض أبواب الإعراب «بحركات الإتباع» وتأوّلوا عليه قولهم «جُحر ضبٍ خربٍ».

بل إن حركة الإتباع قد اعترف بها بعض القراء، فرووها في بعض القراءات القرآنية، فقد قرئ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم الحمدِ لِله رب العالمين﴾.

أما قواعد النحاة في باب الإمالة فيمكن إرجاعها جميعاً إلى العاملين الرئيسين، غير أنه من الصعب مع هذا أن نبرر من الناحية الصوتية، ما زعمه بعض النحاة من جواز الإمالة فيما أصله واو مثل (خاف)، لأن الإحالة في مثل هذه الحالة كان حقها أن تكون من الفتح إلى الضم، لا من الفتح إلى الكسر. على أن النحاة قد اختلفوا في الحكم على إمالة أمثال (خاف) فأنكرها بعضهم أمثال أبي العباس المبرد، فقد روى عنه أنه قال إن إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو (دعا، غزا) قبيحة إلا إذا كان هناك ما يبررها ككسرة تسبق ألف المد كما في إمالة «ربا» التي قرأ بها الكسائي وحمزة.

وقد جعل النحاة الإمالة، من الأمور الجائزة!! فقد قرروا أن كل ممال يجوز

فتحه! ولو صح هذا القول لأمكن أن نتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم وذلك الأمر أمر لا يقبله اللغوى الحديث، إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة معتمدة وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التى تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التى تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح. فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها[1].

فسنجد أن كثيراً من هذه الإمالات يتردد فيما نستخدمه من مفردات.

قد وضع سيبويه لإدغام المثلين عللاً وأصولاً، ترجع إلى ظاهرة «كراهية التقاء الأضداد والأمثال» التى تسيطر على الذوق العربى فى الصوْغ السياقى. والأصل الذى يرجع إليه سيبويه فى ذلك ما عبر عنه بقوله: «كلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن» فاللغة العربية تكره توالى المتحركات فى الكلام وتأباه فى الكلمة الواحدة إذا زادت المتحركات على أربعة حروف، ويتضح هذا حين نعرب كلمة «ضربتُ»، حيث نقول إن الفعل هنا مبنى على السكون منعاً لتوالى المتحركات فى الكلام وتأباه فى الكلمة الواحدة إذا زادت المتحركات على أربعة حروف. ويتضح هذا حين نعرب كلمة «ضربت» حيث نقول إن الفعل هنا مبنى على السكون منعاً لتوالى أربعة متحركات فى حالات قليلة منها لفظ عُلَبِط». قال سيبويه، «ولا يكون ذلك فى غير المحذوف» وربما قصد بهذه العبارة أن توالى المتحركات الأربعة، ربما أنبأ عن ساكن محذوف، وربما كانت هذه الكلمة فى الأصل «عُلَابِط» فحذفت منها الألف[2]. والحقيقة أن الحركات المتتابعة هنا ليست من نوع واحد، أى أنها ليست فتحات متتابعة أو كسرات أو ضمات. وقد يكون فى هذا الأمر استكراه أيضاً، لكن الذى خفف من استكراه الصيغة عُلَبِط) حين تحولت

(١) انظر فى اللهجات العربية د. ابراهيم أنيس ص ٦٧ وما يليها، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة.

(٢) انظر د. تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها»، ص ٢٨٠، القاهرة، ١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

إلى «عُلاَبط» هو إحداث لون من السكون في وسط الصيغة، إذ ليس هناك سكون حقيقى، بل تغير نوع المقطع الأوسط فأصبح طويلاً مفتوحاً تبعاً لإطالة الصائت، وعلى هذا فإن الصيغ العربية ذات المقاطع المتساوية والمتابعة هى التى تُسْتَكْره، وأن الذى يخفف من مسألة الاستكراه أو الصعوبة هو تطريز الصيغة بالمقاطع المختلفة التى توافق الذوق والنطق فى كل لغة. وغالباً ما يحدث ذلك بالحذف أو تحريك الساكن أو تسكين المتحرك أو تأثر الصوت بأصوات مجاورة تسبقه أو تليه.

ومما يعود فى الذوق العربى إلى كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة "Vowel Harmony" فالمعروف أن الفتحة وألف المد من مخرج صوتى واحد، وأن الكسرة وياء المد من مخرج آخر، وأن الضمة وواو المد من مخرج ثالث، فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تتناسب مع ما كان شبيهها. ولقد لاحظ النحاة أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أى بحسب القاعدة، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تناسبه. ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ فى مكان هذه الحركة حركة أخرى؛ ولقد سجل النحاة تحت عنوان المناسبة حركة واحدة هى الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو هذا كتابى، ويمكن إضافة عدد من حركات المناسبة فى مواقع أخرى ومن هذه الحركات ما يلى:

١- بناء الماضى على الضم لمناسبة واو الجماعة فى نحو (ضربوا) فهذه الضمة لا يمكن تفسيرها إلا تحت عنوان «المناسبة».

٢- تحريك لام المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم فى جميع حالاته الإعرابية نحو يضربون ولم يضربوا ولن يضربوا فهذه الضمة للمناسبة أيضاً.

٣- تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو نحو ضربوه وذلك للمناسبة كذلك.

٤- تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء فى

جميع الحالات الإعرابية نحو تضربين ولن تضربى ولم تضربى.

٥- تحريك لام الفعل الأمر عند اسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء نحو اضربى.

٦- تحريك أواخر هذه الأفعال جميعاً بالفتحة عند إسنادها إلى ألف الاثنين نحو قولك ضربا ويضربان. لن يضربا - لم يضربا - اضربا.

٧- إذا كان الفعل معتل الآخر بالألف فإن الفتحة التى على عين الكلمة والتى تعد الألف مداً لها تبقى بعد حذف الألف فى بعض تصريفات الفعل لتكون قرينة على الألف المحذوفة، فهذه الألف فى الحقيقة حركة لمناسبة الألف، لأنه لا يوجد فعل معتل الآخر بالألف دون أن تكون عين الكلمة فيه مفتوحة لمناسبة هذه الألف ولا تسمى هذه الفتحة «قرينة الحذف» إلا بعد حذف الألف أما والألف موجودة فهى للمناسبة.

٨- مما يدخل تحت المناسبة أيضاً إعراب المجاورة كما فى «جُحر ضبٍ خربٍ» حيث يتضح المعنى بالقرينة المعنوية وهى قرينة الصلاحية للإسناد وعدمها فيصبح اعتبار المناسبة الموسيقية للحركات أهم من المحافظة على إعراب القاعدة[(١)].

* لقد فُسرت ظاهرة التوافق الحركى بأنها ميل لهجى إلى نوع معين من الحركات تفضله قبيلة وتقلع عنه إلى نوع آخر وفقاً لذوق أهلها الخاص، ولكن يلوح لنا سبب آخر هو تفاعل الأصوات بعضها مع الآخر خصوصاً فى بعض اللغات السامية كالعبرية التى تكثر فيها الحركات تبعاً لدرجة الإمالة، وهذه الظاهرة متحققة فى النسق الفصيح من العربية، وفى بعض الأحيان لا يمكن إرجاعه إلى ذوق لهجى خاص، لأنه يحدث فى الصيغ الصرفية خصوصاً عند تصرفها، فبعض الصوامت تتحول إلى صوائت والعكس وذلك فى المفرد عند تحويله إلى

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٧٣، ٢٧٤.

مثنى أو جمع، والأفعال عندما نشتق منها المصادر، أو أسماء الفاعلين والمفعولين وكذا أسماء الزمان، والمكان، والمرة، والهيئة الخ: وركز علماء الساميات على التحولات في الصوامت وخصائصها، فنجد ذلك عند إسرائيل ولفنسون في تاريخ اللغات السامية. كما يتردد عند الدكتور رمضان عبد التواب في «فصول في فقه العربية». ويبدو أن الذى دعاهم لذلك هو التشابه الكبير الذى وضعوا أيديهم عليه بين المواد اللغوية في أغلب اللغات السامية(ولد – أخ – بنت – أم – مقثأة – عينين – لسان – كبد – جحد... الخ) فقد شغلهم البحث في دراسة العلاقة بين مئات هذه المواد في اللغات السامية عن التركيز على الصوائت وقيمتها الوظيفية في تأليف الصيغ، والتمييز بين دلالة المفردات وتحول هذه الصوائت وفقاً للتفاعل الصوتي، وخصائص هذه الصوائت في اللهجات.والحقيقة أن الكلام سابق على وضع القواعد لكننا عند التفسير غالباً ما يلجأ إلى القواعد والأوزان لإيضاح مدى التصرف والتحول فيها فالفعل (أوجد) وزن ((أفعل) والمصدر وزن(إفعال)) ، وفي هذه الحالة تكون الفاء صامتاً أى أن صيغة المصدر يجب أن تكون (إوْجاد). ولما كانت الهمزة مكسورة في بداية الصيغة لذا وجب أن تتبعها ما يناسبها فأصبحت الصيغة (إيجاد)، ولأن الياء صائت طويل ولابد أن تكون له بداية، تلك هي الكسرة أسفل الهمزة السابقة عليها. وهنا حدث لون من التوافق شأنه شأن تاء الافتعال في (اتحاد) التى جذرها (وحد) وعلى القياس كان يجب أن يكون المصدر (اوْتحاد) ومثله (ازدهار) وجذره (زهر) وكان يجب أن يكون المصدر (ازتهار). هذا ما شُغِلَ به النحاة والصرفيون عن إبراز دور الصوائت شأنه شأن علماء الساميات، الذين انصرفوا، أو بالأحرى، ركزوا على دراسة الصوامت، وإن نالت الصوائت قسطاً بسيطاً من عنايتهم خصوصاً في مسائل اضطروا لمعالجتها في ثنايا أبحاثهم. ويبدو أن قبيلة طيء، كانت تميل إلى التخلص من صوت الهمزة في مثل:

يؤاخى، ويؤاكل، ويؤاسى، فتبدلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها؛ فتصير الأمثلة السابقة: يواخى، ويواكل، ويواسى[(١)] ونشتق الماضى من هذه الصيغ الجديدة، فتقول واخيت، وواكلت، وواسيت.

ويؤيد كراهية طيء لنطق الهمزة ما روى لنا عنهم من أنهم كانوا يبدلون الهمزة فى بعض المواضع هاء؟ فقد حكى ابن جنى عن قطرب أن طيئاً تقول: «هِنْ فعلتَ فعلتُ، يريدون: إنْ، فيبدلون»[(٢)]. وهذا يذكرنا بما حدث في اللغة العبرية إذا قلبت فيها همزة (إنْ) الشرطية، هاء كذلك؟ فيقال فيها hinne (هِنّى) = (إنْ).

ولم يقتصر الأمر فى قلب الطائيين الهمزة هاء على (إنْ) الشرطية وحدها، بل حكى ذلك عنهم فى همزة الاستفهام، كذلك، يقولون: «هَزَيْدٌ فَعَل ذلك؟ يريدون: أزيد فعل ذلك؟»[(٣)]. ومثل هذا حادث فى اللغة العبرية كذلك.

وفى العربية الفصحى، إذا تحركتا الياء والواو وفتح ما قبلهما ألفين مثل: سَعَى وأصلها سعَيَ، دَعَا وأصلها دَعَوَ؛ فإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً لم تقلب واحدة منهما ألفا، ولذلك بقيت الياء فى مثل: رَخِيَ. والواو فى مثل «سَرُوَ» لاختلال شرط الفتح قبلهما.

أما قبيلة طيء، فإنها تطرِّد الباب على وتيرة واحدة، «ولطيىء توسُّع فى اللغات»[(٤)] كما روى عنها، فهى هنا تطرد الباب على وتيرة واحدة. فتقلب كل ياء أو واو متحركة ألفاً، بشرط تحرك ما قبلها على الإطلاق دون تخصيص هذه الحركة بالفتح. قال الجوهرى: «وطيء تقول: بَقَا وبَقَتْ، مكان بَقِيَ وبَقِيَتْ. وكذلك أخواتها من المعتل»[(٥)].

(١) انظر لسان العرب (أخا) لابن منظور، بيروت، ١٩٥٥، ص ١٨، ٢٣.
(٢) المرجع السابق ص ١٦، ١٧٨، مادة أن.
(٣) انظر اللسان (ها) ٢٠، ٣٧٣.
(٤) انظر المزهر، للسيوطى، ٢، ص ٩٨، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
(٥) انظر الصحاح (الجوهرى) (بقى) ٦/ ٢٢٨٤ تحقيق أحمد عبد الغفور.

روى لنا عن قبيلة طيء أنهم كانوا يقولون في مثل أفعي وحُبلى وغيرهما مما ينتهي في العربية الفصحى بالألف المقصورة: أفْعَيْ وحُبْلَيْ بالياء في الوقف والوصل فمثل حُبْلَيْ وأفْعَيْ أسبق من:

أفْعَى وحُبْلَى بالألف.

فإن النظر إلى الأفعال الناقصة، مثل: رمى ودعا، وهي تماثل في صورتها هذه، صورة الأسماء المقصورة في الفصحى، يرينا أنها في أصلها الأول في اللغات السامية، كانت تتصرف تصرف الصحيح تماماً. والدليل على ذلك وجود هذا الأصل القديم في اللغة الحبشية على الأفعال الناقصة، بل إن الأفعال الجوفاء، يعامل شيء منها معاملة الصحيح كذلك؛ فيقال فيها مثلاً: «دَيَنَ» في: دان، و «بَيَنَ» في: بان، وغير ذلك»[1].

وبقي في العربية من الأفعال الجوفاء مثل: حَوِرَ، وَعوِرَ، وهَيِفَ، واستحوذ واستنوق، وغيرها.

ويبدو أن الاسم المقصور كان في تلك المرحلة على هيئة:

هُدَىٌ، وفَتَيٌ، وعَصَوٌ، وقَفَوٌ، وما إلى ذلك. كما يبدو أن الأفعال المعتلة والأسماء المقصورة قد مرت بمرحلة سكنت فيها الحركة أو سقطت بعد الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو:

قَضَيْ ودَعَوْ، كما تصبح الأسماء المقصورة على نحو:

أفْعَيْ وعَصَوْ.

وفطن «ابن جني» إلى سلوك الأفعال المعتلة هذا المسلك، فقال: «ومن ذلك

---

(1)Dillman, Grammatik der at hiopischen sprache, انظر
PP 163 - 165.

نقلاً عن د. رمضان عبد التواب: «بحوث ومقالات في اللغة»مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ ص ٢٤٣ وما يليها.

قولهم: إن أصل قام: قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفاً، وكذلك باع، أصله بَيَعَ، ثم أبدلت الياء الفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو لعمرى كذلك، إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين، إلا بعد أن أسكنته؛ استثقالاً لحركته، فصار إلى:

قَوْمَ بَيْعَ(1).

ويظهر أثر التفاعل الصوتى جلياً فى أمثلة عبرية عديدة نظراً لكثرة أنواع الحركات فيها مثل:

إلْ أبيهِم el â b̤âu hem' «إلى أبيهم»(2) وكلمة (إلْ) el' (إلى)هنا متحركة الألف بالسيجول بمعنى «إلى» كما نلاحظ أن ضمير الغائبين (هِمْ) hem (هم) جاء هنا كاملاً حين أضيف إلى كلمة آبْ âb̤ أب) وقد توسطتهما الياء للوصل بينهما، ومدت حركة الحيرق تحت الباء إلى حيرق جادول، وقصرت الألف من قامص إلى حطف بتاح (ֲ =) عند الإضافة. مِكُّلْ باناف Mekkōl bānāyw الترجمة الحرفية من كل بنيه) ولكن الصيغة هنا تدل على التفضيل، إذ لا توجد فى اللغة العبرية ألفاظ خاصة بالتفضيل مثل (أفعل) العربية فى الثلاثى – مع أن العربية لا تستعمل وزن (أفعل) للتفضيل أحيانا، وذلك مع ألفاظ معينة مثل: خير وشر –، فصيغة التفضيل فيهما تكون باللفظ نفسه فنقول: فلان خير من فلان وفلان شر من فلان. والعبرية كذلك تستخدم اللفظ المراد للمفاضلة ثم تأتى بعده بالمفضل عليه مصحوباً بأداة الجر meṇ فتقول هيَّلِدْ طوف مِكَّل هَيلا دِيمْ hayyeleḍ ṭōb̤ mikkōl haylādīm =(الولد أحسن الأولاد) مع ملاحظة أن كلمة مِيْن min) يحذف منها حرف النون غالباً ويعوض عنه بمد حركة الحيرق فى الميم إلى صيرية إذا كان المفضل عليه مبدوءاً بحرف علة ، أما إذا كان المفضل عليه غير مبدوء بحرف علة، فإن النون تدغم فى الصامت الأول من المفضل عليه،

(1) انظر الخصائص ٢/ ٤٧١ – ٤٧٢ لابن جنى تحقيق محمد على النجار القاهرة ١٩٥٢ – ١٩٥٦.
(2) التكوين ٣٧/ ٢.

وعلامة الإدغام تشديد الحرف الذى أد غمت فيه النون مثل الكاف فى كلمة مكُّل mikkol وحركة الكاف فتحة طويلة لكنها تنطق ضمة. أما كلمة (باناف) bánáyw فهى مضافة إلى و (I)w بقية ضمير الغائب، واقتضت الإضافة هنا تشكيل الباء والنون بالقامص، وذلك لحذف الهاء فى ضمير الغائب، إذ الأصل فى إضافة الجمع بانيم (bánim) إلى ضمير الغائب هو (بْنيهم) b^e^néhem ويلاحظ أن المفرد بن (ben) لا يكتب فى العربية باء ونونا فقط كالعبرية، إلا عند وقوعه بين علَمين، ولكن العبرية تحذف الألف دائماً.

– aléyhem أليهمْ وتقابل فى العربية لكلمة إليهم معنى ومبنى، مع تغير صوت الألف واللام، فهما فى العربية بكسر وفتح مع تسكين الياء، أما فى العبرية فهما بفتح مخطوف للألف وكسر ممال للام صيرى) والياء مدٌّ للصيرية قبلها، ويلاحظ أن الياء فى الكلمة العربية فى حالة عدم اتصالها بضمير تنطق ألفاً ممدودة (إلى) أما فى العبرية فتحذف عند عدم اتصالها بضمير وتكون بالألف واللام فقط إل) el، أما عند اتصالها بالضمير فإن الياء تثبت للوصل بين الكلمة والضمير.

هحلُوم hahalóm الحلم) : يلاحظ هنا أن الكلمة دخلت عليها هاء التعريف محركة بالباتح رغم أن الكلمة مبدوءة بالحاء وهو حرف حلق، وذلك لأن هاء التعريف إذا دخلت على كلمة مبدوءة بالحاء أو بالهاء المشكلين بغيْر القامص، فإنها تظل على حركتها الأصلية الباتح ولا تُمَدُّ إلى قامص ظاهرة ويسمى هذا النوع بالمد التقديرى.

وإذا دخلت هاء التعريف على أحد الحروف الحلقية التالية هـ – ع – ح h – h، c مشكلة بالقامص، فإن هاء التعريف تشكل بالسيجول مثل (هعنَان) = he^c^ánán السحاب هحا خام heḥá ákám الحَليم ههمون hehemón الجمهور، أما إذا دخلت هاء التعريف على كلمة صغيرة مكونة من حرفين أولهما الهاء أو العين مشكلين بالقامص فإن هاء التعريف هنا تشكل بالقامص مثل:

هَاهَارْ háhár)الجبل، هَاعَامْ hácám) = الشعب.

بْتوخ betók وسط) : الباء هنا حرف جر مشكل بحركته الأصلية الشوا، والسكون فيهما غير تام لأنها في أول الكلام، ولكون السكون غير تام تنطق التاء بعدها نطقاً خفيفاً وكلمة tok) تُوخ بمعنى – وسط .– دخل – مركز ....
لاَلُومَّاتِي á'alummát'I) : لحزمتي – الأصل في اللام أن تكون مشكلة بالشوا، ولكنها دخلت هنا على كلمة مبدوءة بحرف حلق مشكل بحركة مركبة وهي هنا حطف تباح ;ـ) فأخذت اللام الجزء الثاني من الحركة المركبة وهو الباتح، والكلمة مضافة إلى ياء المتكلم.Wayá ¦ ´mrú ehayw.h hamálók timᵉtók aᶜ-leynu

وفي جملة وَيُومرُو إحاف همَلوخ تمْلُوخ علينُو.

وترجمتها فقال له إخوته: أملكا تملك علينا في كلمة هَمَالوخ hamálók: الهاء هنا مشكلة بالحطف باتح (ﹷ) في أول الكلمة، وهي بهذا التشكيل تفيد الاستفهام، وتقابل همزة الاستفهام في العربية، ثم جاء بعدها المصدر مَالُوخ málók) من الفعل مَالَخ málak)، ثم المضارع المبدوء بتاء المضارعة للمخاطب المذكر، ثم أداة الجر عل al) داخلة على الضمير نُو nú) مع مدّ حركة العين إلى قامص، ثم تحريك اللام بالصيرى لتناسب الياء المقحمة للوصل بين الضمير ولفظ عل al ' وتسلك الصوائت عند مصاحبتها لبعض الصوامت مسلكاً خاصاً يختلف عن سلوكها مع باقي صوامت اللغة ومن ذلك الصائت الذى نطلق عليه الفتحة الجانبية باتّح جنُوْباه Pattáh genúbáh) وتسمى أيضا الفتحة المسروقة، أو الفتحة المستعارة، وهي فتحة قصيرة توضع تحت الحروف الآتية هـ، ح، ع h,ḥ,ᶜ) عندما يقع أحد هذه الحروف في آخر الكلمة مسبوقاً بحركة كسر طويلة صريحة أو ممالة، أو مسبوقاً بحركة ضم طويلة صريحة أو ممالة).

ففى الحالة الأولى ينطق الحرف ساكنا وكأنه مسبوق بياء مشددة مفتوحة مثل (رِيَحْ riyah) أى ريح، وتنطق (رِيّحْ)، شُومـيَع ʸSómėɣᶜ) أى يسـمع، وتنطق (شُومِيّعْ) وفى الحالة الثانية ينطق الحرف ساكنا وكأنه مسبوق بواو مشددة مفتوحة مثل رُوَح rowah أى روح، وتنطق (رُوّحْ) أى قوة، وتنطق كُوّحْ) ومثل جَقُووّاه gabowaho) أى عـال أو مـرتفع، وتنطق (جَاقُوّة) أى تحـرك أو اهتـز، وتنطق (نُوّعْ)... الخ.

والتغير فى الحركات نتيجةً لمصاحبتها لصوامت خاصة يحدث فى العربية بالرغم من أن الحركات فيها محدودة العدد نظراً للتفاعل بين الأصوات من ناحية، ولمطابقة الوزن الصرفى للصيغ من ناحية أخرى، أو بالأحرى، نتيجة للفارق بين الاستخدام البشرى وبناء الصيغة الصرفى. ومن ذلك قلب حركة إلى حركة أخرى لمناسبة حرف العلة فكلمة بيد أصلها بُيْد الجمع على وزن فُعْل، لأن المفرد على فعلاء مثل خضراء وخُضْر قلبت ضمة الياء كسرة لمناسبة الياء. وكلمة التّغنى أصلها التُّغنى على وزن التفُّعل مصدر تفعّل، قلبت ضمة النون كسرة لمناسبة الياء، وكلمة التقاضى أصلها التقاضُى على وزن التفاعُل مصدر تفاعل، قلبت ضمة الضاد كسرة لمناسبة الياء وتنقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فكلمة يقُوم أصلها يقْوُم على وزن يفْعُل كينصر، نقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت يقُوم. وهكذا كل فعلٍ مضارع من ماضٍ ثلاثى أجوف من باب نصر مثل: يزور. يصوم. يعود. وكلمة مَعُونة أصلها مَعْوُنة على وزن مَفْعُلة نقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت مَعُونة على وزن مفعلة ومثلها مثوبة.

وتنقل كسرة الياء إلى ما قبلها فكلمات، يبيع – يضيف – يستزيد) أصلها يبْيِع – يضْيِف – يستزْيِد) نقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، وهكذا أقل فعل مضارع ماضيه أجوف عينه ياء وبقيت ياء فى المضارع سواء أكان مجرداً مثل يسير، أم مزيداً مثل يفيد. يستحيل – وكلمات صيد – أُميل – اختير – استضيف أصلها صيْد – أُمْيِل – اختُيِر – استُضْيِف)، بنى الفعل للمجهول

فكسرت ما قبل آخره وهو الياء، واستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها، وهكذا كل فعل ماضٍ أجوف عينه ياء وبنى للمجهول. سواء أكان مجرداً قبل بيع، أم مزيداً: مثل أبيدَ اغتيب. استحيل. و مبين – مستفيد) أصلها مبْيِن – مستفْيِد) كسر ما قبل الآخر لصيغة اسم الفاعل، ثم نقلت الكسرة إلى الساكن قبلها، وهكذا كل اسم فاعل من فعل أجوف يأتى مزيداً بحرف مثل مسيل، أم بثلاثة مثل(مستزيد و مَصيد – معيشة) أصلها(مَصْيِد – مَعْيِشَة) على وزن مفْعِل – مفْعِلة) نقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهكذا كل اسم على وزن مفعِل أو مفْعِلة من المصادر الميمية، وأسماء الزمان، والمكان المأخوذة من ثلاثى أجوف مثل مَكيدة ومسيل الماء.

ومن ذلك نقل فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها مع قلب الواو ألفاً كلمة (أعاد) أصلها أعْوَد) كل فعل ماض أجوف ثلاثى مزيد بالهمزة مبنى للمعلوم مثل (أعاد. أجاب)– وكلمة(استقام) أصلها(استقْوَم) كل فعل ماضٍ أجوف ثلاثى مزيد بثلاثة مبنى للمعلوم. مثل(استقام. استعاد) و (يخاف – يصان) أصلهما(يخْوَف – يصْوَن) وكل فعل مضارع أجوف عينه ألف أصلها واو ماضيه ثلاثى مجرد، وكان هذا المضارع مبنياً للمعلوم مثل يخاف وينام أو مبنياً للمجهول، مثل يصان ويزار ويقال وكلمة (يُغاث) أصلها (يُغْوَث)، وكل فعل مضارع مبنى للمجهول (يستعاد) أصلها (يُسْتَعْوَد)، وكل فعل مضارع مبنى للمجهول من الماضى وكلمة مَطاف أصلها مَطْوَف، وكل اسم على وزن مفْعَل من ماضٍ أجوف عينه ألف أصلها واو مثل مطاف، مزار و (مُذاب – مُستعان) أصلها مُذْوَب – مستَعْون)، وكل اسم مفعول (ويشابهه المصدر الميمى واسم الزمان واسم المكان من الماضى) فكل مثال من الأمثلة السابقة كانت عينه واواً مفتوحة قبلها ساكن، فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ألفاً: لأنها متحركة بحسب الأصل ومفتوح ما قبلها بحسب الاستخدام.

والمثنى المرفوع فى اللغات الأكدية القديمة كان منتهياً بألف ونون

ساكنة، وأن المثنى المنصوب والمجرور كانا منتهيين بياء ونون ساكنة، وأن الجمع ينتهي في حالة الرفع بواو، كما ينتهي بياء في حالتي النصب والجر، ومن المعروف أن المثنى في اللغة العربية ينتهي بألف ونون مكسورة في حالة الرفع، وبياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر. ومن المعروف أن المثنى في اللغة العربية ينتهي بألف ونون مكسورة في حالة الرفع، وبياء ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، كما ينتهي الجمع المرفوع بواو ونون مفتوحة في حالة الرفع وبياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر. وقال نحويو العرب إن النون دخلت على المثنى عوضاً عن الحركة والتنوين، وإن النون كانت ساكنة وقبلها ألف أو ياء ساكنة فكسرت النون لالتقاء الساكنين، لأن الأصل في حركة التقاء الساكنين هو الكسر، كما أنهم كسروا أيضاً نون التثنية للتفرقة بين نون التثنية ونون الجمع، ولما كان ما قبل نون التثنية للتفرقة بين نون التثنية ونون الجمع، ولما كان ما قبل نون التثنية ألفاً، وما قبل نون الجمع واواً والألف أخف من الواو كسروها مع الألف وفتحوها مع الواو لتكون الكسرة التي هي ثقيلة مع الألف التي هي خفيفة، ولتكون الفتحة التي هي خفيفة مع الواو التي هي ثقيلة فيعتدل الأمر.

ويبدو أن الجماعات السامية كالأكديين مثلاً كانوا يسكّنون نون المثنى، وأهملت تلك الجماعات بعد ذلك الألف التي تسبق النون وهي علامة التثنية المرفوعة فأضافوا ياء نهائية بعد النون للدلالة على التثنية أو لتأكيدها، وكانت هذه الياء تنطق ياء مكسورة مشبعة أو ياء مسبوقة بفتحة، وتحولت هذه الياء المكسورة أو خففت إلى كسرة حركت بها نون المثنى، كما تحولت الياء المسبوقة بفتحة إلى فتحة.

وحرك العرب نون الجمع بالفتحة ليفرقوا بين التثنية والجمع، أو من الجائز أيضاً أن نون الجمع في مسلمون مثلاً كانت في الأصل ساكنة وتحركت النون بالضمة في حالة الرفع وحركت بالكسرة في حالتي النصب والجر، ونشاهد ذلك في اللغات الأكدية في الجمع المستخدم للتصغير، ولما ضاعت صيغة فعلان من

الجمع الصحيح لالتباسها بصيغة المثنى، استثقلوا ضمة النون مع واو الجمع، كما استبعدوا الكسرة لالتباسها بكسرة نون المثنى، فلم تبق إلا الفتحة فحركت بها نون الجمع، وكذلك في الفعل يفعلون، كما أنه من الجائز أيضاً أن فتحة نون الجمع هي عبارة عن تخفيف لألف لينة كانت هي علامة الجمع، وتجد هذه الألف اللينة مستخدمة للجمع في اللغات الأكدية، وفي اللغة الحبشية القديمة، كما تجدها أيضاً في جمع المؤنث السالم مثل سيدة وسيدات، وفي جمع التكسير مثل رجل ورجال، ومصباح ومصابيح، وأسود وسودان وركب وركبان، وفي اللغة العبرية (ميليخ melek) (m ᵉ lākim ملاخيم) ملاخيم[1].

[٢] وحروف العلة كما أشرنا هي الكسرة (ويشمل مفهومها ياء المد)، والفتحة (ويشمل مفهومها ألف المد) والضمة (ويشمل مفهومها واو المد أي أن حروف العلة إما أن تكون قصاراً أو طوالاً فالقصير منها حركة والطويل منها مد كل هذا على الأساس التشكيلي وليس هناك فرق أصواتي بين الضمة الطويلة والواو الساكنة المطالة، إنما يكمن الفرق بينهما في التوزيع والوظيفة، فمن الناحية التوزيعية تأتي الواو محركة ولا تأتي الضمة، ومن الناحية الوظيفية تأتي الواو بداية لمقطع ولا تأتي الضمة.

ويجب في تحديد الحروف أن نعني باعتبارين هامين:

١ – التطريز اللغوي (التوزيع) ٢ – الوظيفة.

وعلى أساسهما يمكن تحديد الصحاح أو العلل في ضوء اللغة أو اللهجة، التي ترد فيها وتنتمي إليها لا على أساس صدق هذا التحديد في كل لغات العالم، لأن لكل لغة تطريزها الخاص ووظائفها الخاصة التي تسندها إلى الصحاح والعلل[2].

---

(١) انظر د. خليل يحيى نامي «دراسات في اللغة العربية» ص ٢٠، ٢١ دار المعارف ١٩٧٤.

(٢) انظر د. تمام حسان مناهج البحث في اللغة ص ١٢٠، ١٢١.

إن اختلاف اللهجات يخضع لمقاييس لاحظها اللغويون فوجدوا أنها تتمثل فيما يأتي:

الاختلاف في الحركات نحو: نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش وأسد وغيرهم بكسرها، الاختلاف في الحركة والسكون نحو: معَكم ومعْكم، الاختلاف في إبدال الحرف نحو: أولئك وأولالك الاختلاف في الهمز والتليين نحو: مستهزئون - ومستهزون، الاختلاف في التقديم والتأخير نحو صاعقة وصاقعة، الاختلاف في الحذف والإثبات نحو استحييت واستحيت، وصددت وأصددت، الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو: أما زيد، وأيما زيد، الاختلاف في الإمالة والتفخيم مثل قضى ورمى فبعضهم يفخم وبعضهم يميل، الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول ومنهم من يضم نحو {واشتروا الضلالة} ومنها: الاختلاف في التنكير والتأنيث، فإن من العرب من يقول: هذه البقر وهذه النخل، ومنهم من يقول هذا البقر، وهذا النخل.

ومنها: الاختلاف في الإعراب: نحوما زيد قائماً، وما زيد قائم، وإن هذين وإن هذان، ومنها: الاختلاف في صور الجمع نحو: أسرى وأسارى ومنها: الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو: يأمركُم ويأمْركم، وعُفِيَ له وعُفْي له ومنها: الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل هذه أمة، وهذه أمت ومنها الاختلاف في الزيادة: نحو أنظر وأنظور.

ومنها الاختلاف في التضاد وذلك كقول حمير للقائم: ثب أي اقعد وفي الحديث أن عامر بن الطفيل، قدم على الرسول (ص) فوثبه وسادة أي أفرشه إياها، والوثاب: الفراش بلغة حمير.

وتنصب دراستنا على الصوائت وتنوعاتها وفي دور الأذواق اللهجية الخاصة التي تعتمد على عوامل اجتماعية وسياسية، تتعلق باستقلال المناطق التي انتشرت

فيها اللغة بعضها عن بعض، وضعف السلطان المركزى الذى كان يجمعها ويوثق ما بينها من علاقات، وذلك أن اتساع الدولة، وكثرة المناطق التابعة لها أو اختلاف الشعوب الخاضعة لنفوذها كل ذلك يؤدى غالباً إلى ضعف سلطانها المركزى وتفككها من الناحية السياسية، وانقسامها إلى دويلات أو دول مستقل بعضها عن بعض، وغنى عن البيان إن انفصام الوحدة السياسية يؤدى إلى انفصام الوحدة الفكرية واللغوية.

وهناك عوامل جغرافية: تتمثل فيما بين سكان المناطق المختلفة من فروق فى الجو وطبيعة البلاد، وبيئتها، وشكلها، وموقعها، فلا يخفى أن هذه الفروق والفواصل الطبيعية تؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى فروق وفواصل فى اللغات.

وعوامل اجتماعية ونفسية: تتمثل فيما بين سكان المناطق المختلفة من فروق فى النظم الاجتماعية، والعُرف والتقاليد والعادات ومبلغ الثقافة. ومناحى التفكير والوجدان، فمن الواضح أن الاختلاف فى هذه الأمور يتردد صداه فى أدلة للتعبير، وعوامل شعبية: تتمثل فيما بين سكان المناطق المختلفة من فروق فى الأجناس والفصائل الانسانية التى ينتمون إليها، والأصول التى انحدروا منها، فمن الواضح أن لهذه الفروق أثاراً بليغة فى تفرع اللغة الواحدة إلى لهجات ولغات.

وعوامل جسمية فيزيولجية تتمثل فيما بين سكان المناطق المختلفة من فروق فى التكوين الطبيعى لأعضاء النطق، فمن المحال مع فروق كهذه أن تظل اللغة محتفظة بوحدتها الأولى أمداً طويلا(١).

لقد ظهر اختيار لبعض الحركات كالكسرة أو الضمة عند بعض القبائل وذلك فى الصيغة الواحدة، وقد اجتهد أحد الباحثين المحدثين فى تعليل الذوق اللهجى الخاص فرده إلى تأثير البيئة، فالبيئة البدوية فى نظره أميل إلى استخدام الضمة لخشونتها، والحضرية أميل إلى الكسرة لرقتها، وهذا التعليل لا يطرد فى جميع

---

(١) انظر نشأة اللغة عند الإنسان والطفل د. على عبد الواحد وافى ص ١٠٥، ١٠٦.

الحالات، فالمسألة لا ترتبط بهذا السبب وحده، وهناك عوامل أخرى لابد من وضعها في اعتبارنا عند تفسير ظاهرة كهذة، منها ما يتعلق بتناقل اللهجات من بيئة إلى أخرى، وتوارث العرف اللغوى وأثر القياس اللغوى فى انتشار الصيغ، واختيار الأسهل والأيسر من بين الفروق النطقية بين الكسرة والضمة على الرغم من تقاربهما.

والاستخدام اللغوى، قد أتاح للحركات الطوال والقصار أن تستقر مع الزمن فى مواقعها من الكلام، وأن تظفر بمعان أو دلالات مستمدة من مواقعها فى الصيغ والتراكيب العربية، فأسهمت بذلك - فى صحبة الأصوات الصامتة - بالنصيب الأوفى فى تنظيم وظائف النظام اللغوى والتميز بين مختلف الصيغ وأوضاع التراكيب.

وللذوق اللهجى الخاص آثار فى تفضيل الضمة أو الكسرة فى بناء الصيغ، فالضمة تستخدم بدلاً من الكسرة فى لهجة، والعكس فى لهجة أخرى فى اللهجات العربية القديمة: لهجة تميم تفضل استخدام «الضمة» بينما يفضل الحجازيون الكسرة ومن أمثلة ذلك، القُنوة بضم القاف (تميم) والقِنوة (الحجاز) رُضوان (تميم) - رِضوان (الحجاز) - مُرْية (تميم) ومِرية (الحجاز) - أُسوة (تميم) = إِسوة (الحجاز) - قُدوة (تميم) = صُيَّام ونُيَّام (الحجاز) - صُوَّاغ (جمع صائغ) (تميم) = صِيَّاغ (الحجاز) - مَواثق لجمع موثق وهو العهد والميثاق) (تميم) = مَيَاثق (الحجاز) - اللذون (اسم موصول للجمع) تميم = الذين (الحجاز) - حَوْث (ظرف مكان) تميم = حيث (الحجاز)[1].

ويفسر الدكتور فتحى المرشدى هذا اللون من الاستخدام المعتمد على الذوق اللهجى الخاص بأن اللغات الساميّة التى اختلطت بالشعوب الحاميّة فى افريقيا تميل إلى الكسر، وذلك راجع، ربما لأنهم لم يفرقوا بين الكسر والضم باعتبارهما

(١) انظر الدكتور صبحى الصالح، دراسات فى فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٦٥، ص ٩٦، ٩٧.

صوتين مغلقين، أو ربما يكون الجهاز النطقي الحبشي – نتيجة لاختلاطه بتلك الشعوب الحاميّة – فَضّل أو لم يمرن إلا على هذه الزاوية من الصوت المغلق وهو الكسر[1]. ولقد اعتدنا عند إعراب (الكتاب لزيد) أن نَعُدّ اللام حرف جر مبني على الكسر أي أن الكسر صفة ملازمة للام. عند ورودها في أي موضع. فإذا استبدلنا زيداً بالضمير الدال عليه تقول «الكتاب له» ففي هذه الحالة لا تكون اللام مبنية على الكسر بل هي مفتوحة. وليس أمامنا من تفسير سوى أن يكون ذلك ذوقاً لهجياً لكن هذا الذوق اللهجي يجب ألا يظهر في حالتين تركيبيتين، وهما حالة اللفظ بالمسمى وحالة اللفظ بالضمير. أما الطبيعي في الذوق اللهجي فهو أن تنطق اللام في «لزيد» مبنية على الكسر عند قبيلة ومفتوحة حالة نطقها على ألسنة أهل قبيلة أخرى. كما في «بهِ» و «عليهُ» فقد نُطقت هكذا، وناقش سيبوية اختلاف اللهجات القديمة من ناحية وجود الإمالة أو عدم وجودها[2]. والمقصود هنا بالإمالة نطق الفتحة الطويلة نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة ففي الكلمات: عالم، عابد، مساجد، لاحظ سيبويه أن بعض القبائل تنطق الفتحة الطويلة ممالة، وعلل ذلك بتأثير الكسرة الموجودة في بنية الكلمة ومعنى هذا أنه في تلك اللهجات كانت الفتحة الطويلة تنطق على نحوين اثنين، إن كانت بالقرب من كسرة تنطق بالإمالة، وفي غير ذلك من المواضع كان النطق دون إمالة. ومعنى هذا أن الفتحة الطويلة الممالة إنما تأتي في محيط صوتي بعينه دون غيره، ولذا فهي صورة صوتية والفتحة الطويلة غير الممالة صورة صوتية أخرى.

فالوحدة الصوتية الخاصة بالفتحة الطويلة لها في النطق صورتان إحداهما بالإمالة والأخرى بلا إمالة.

ويبدو أن لهجة الحجاز القديمة لم تكن تعرف الامالة وكانت الفتحة الطويلة فيها تنطق نطقاً موحداً.

---

(١) انظر د. فحمى المرشدى "سفر راعوث – دراسة فيلولوجية» ١٩٨٧م ص ١٨٠.

(٢) انظر الكتاب، ج٢، ص ٢٥٩.

ويرتبط عدم وجود الامالة في لهجة الحجاز بظاهرة مقاربة وهي ما سماه سيبويه باسم الاتباع[1]. ويطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح التوافق الحركي vocalic harmony هو ما يسمى المناسبة، والمقصود بهذه الظاهرة تأثير حركة أساسية على الحركات التالية للوحدات الصرفية المقيدة. فنحن نقول في العربية الفصحى منهُ بضم الهاء وكتابهُ بضم الهاء أيضاً. ولكننا نقول: بهِ، فيهِ، (بكسر الهاء)، عليهِ (بكسر الهاء). أي أن الضمير في الأمثلة الأولى هو هاء بعدها ضمة وفي الأمثلة الثانية هو هاء بعدها كسرة. وقد جعل سيبويه الأصل هو الضم. أما الكسر فقد جاء اتباعا للكسرة. وقد جعل سيبويه الأصل هو الضم. أما الكسر فقد جاء اتباعا للكسرة أو للياء في الحرف السابق على الضمير. ومعنى هذا أن الكسرة أتت بكسرة، وهذا هو المقصود بالتوافق الحركي.

أما أهل الحجاز فكانوا في لهجتهم بعيدين عن التوافق الحركي فكانوا يجعلون حركة الضمير هي الضمة بغض النظر عن الحركة السابقة. وكان أثر هذا في قراءتهم للقرآن الكريم واضحا، فبينما كان غيرهم يقرأ: «فخسفنا به وبداره الأرض» بكسرة بعد الهاء كان الحجازيون يستخدمون الضم دون أن يستشعروا حاجة إلى التوافق الحركي. ومن هذه الناحية كانت اللهجات القديمة تختلف عن بعضها البعض اختلافاً بعيداً. فأهل الحجاز لا يعرفون في لهجتهم ظاهرة التوافق الحركي، والعربية الفصحى تعرف التوافق الحركي في مواضع بعينها ولا تعرفه في مواضع أخرى وكانت قبيلة ربيعة تمضي بالتوافق الحركي إلى صيغ تعرفها العربية الفصحى دون توافق حركي فمثلاً في كلمة (منهم) كان الحجازيون لا يعرفون التوافق الحركي وكذلك الفصحى ولذا فالهاء مضمومة، أما عند قوم من ربيعة فقد كانت هذه الكلمة تنطق بكسر الميم.

وقد أدى وجود التوافق الحركي في لهجة تميم وعدم وجوده في لهجة الحجاز

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٣.

إلى وجود توازن بين وزن فِعيل بكسر الفاء عند تميم يقابله وزن فَعيل بفتح الفاء عند أهل الحجاز[١].

وعلى هذا نجد كلمات مثل: لئيم، شهيد، سعيد، نحيف، ظريف، بخيل بوزنين مختلفين، أحدهما يمثل لغة الحجاز والآخر يمثل لغة تميم.

وتتفق العربية الفصحى مع لهجة الحجاز وحدها في حركة أحرف المضارعة[٢]. فقد كانت كل اللهجات العربية القديمة التى اعترف سيبويه بفصاحتها تكسر أحرف المضارعة، إلا لهجة الحجاز فقد كانت تفتح أحرف المضارعة قال سيبويه أن كسر أوائل الأفعال المضارعة فى لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز. ومعنى هذا أن الفعل (يعلق) كان ينطق بفتح الياء عند الحجازيين وفى الفصحى، ولكنه كان ينطق بكسر الياء عند أبناء القبائل الأخرى.

وقد استقرت الصيغة الحجازية فى الفصحى واستمرت الصيغة الأخرى فى اللهجات العربية إلى اليوم، على نحو ما نلاحظ مثلاً فى اللهجة المصرية،والحقيقة أن مسألة التأثر بالأصوات المجاورة أو التفاعل الصوتى ظاهرة عامة فى العائلة السامية إذ نجد لها أمثلة عديدة فى ألفاظ العبرية فبعض الأسماء السيجولية عند إضافتها إلى ضمير تتحول الكسرة الممالة المعروفة بالسيجول إلى فتحة. فالكلمة زيرع (Zereᶜ زِرَعْ)تصبح (Zariᶜakā زْرِعَاخَا) وهذا بطبيعة الحال لا يمكن تفسيره بأنه ميلٌ لهجى إلى حركة بعينها. ذلك أن العبرية لم تتفرع إلى لهجات، وذلك بسبب عدم تواجد متكلمى العبرية فى بيئات عديدة فى أزمنة مختلفة، كما هو الشأن فى العربية، التى ارتبطت بالفتوحات الإسلامية فى بيئات عديدة على مر الأزمان وفقا لقوله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا)[٣] فالأفواج التى وردت فى الآية سكنت بيئات عديدة فى أزمنة متعاقبة،

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٥٦.

(٣) سورة النصر آية (١).

وكان لأهل هذه البيئات عادات نطقية مختلفة، كما أنها كانت تتكلم لغات أُخر، أضف إلى ذلك عنصر الزمن الذى تتطور اللغات بفعله وهذا كلّه ما يُفسر بالذوق اللهجى الخاص.

وعند نسبة الإمالة إلى قبائل وسط الجزيرة وشرقيها فليس معنى هذا أن جميع هذه القبائل يميل بنسبة واحدة، بل يظهر أن إمالة قبائل وسط الجزيرة هى امتداد الكسر مع نفس الفرق الطفيف فى وضع اللسان. فكأن الحجازيين كانوا يميلون إلى الكسر، فى حين أن غيرهم من البدو كانوا يميلون إلى الضم.

فالبدو يميلون إلى الضم ويؤثر الحضر الكسر، فى حين أن «تميماً» وقبائل وسط الجزيرة وشرقيها كانوا يضممون. على أنا حين نتساءل عن أى الصوتين أيسر فى النطق أو أيهما الذى يحتاج إلى جهد عضلى أكثر؛ نجد أن الضمة هى التى تحتاج إلى جهد عضلى أكثر، لأنها تتكون بتحرك أقصى اللسان فى حين أن الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان، وتحرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه. والمتوقع أن يشيع الكسر فى بيئة البدو، حيث الميل إلى الاقتصاد فى المجهود العضلى، وبذل أقل جهد سيحقق له الهدف من الكلام. ولكن الضم صفة من صفات الخشونة التى يحرص عليها البدوى والتى يدرك أنها تميزه عن غيره، ولذلك استمسك بها وتعصب لها فى غالب الأحيان.

وقد استخدم البدوى سجيته فنطق بالكسر، حيث كان المتوقع منه الضم. هذا هو ما يمكن أن يفسر لنا تلك الروايات النادرة، على افتراض صحتها، التى جاء فيها الكسر منسوباً لقبيلة بدوية. ولا يقتصر أمر اللهجات على الضم والكسر، بل لقد تروى الكلمة بصيغتين تشتمل إحداهما على الضم، والأخرى على الفتح، أو إحداهما على الكسر والأخرى على الفتح. وفى مثل هذه الرواية يجب أن تلجأ فى تفسيرها إلى ذلك القانون العام، أو الظاهرة العامة التى نسميها بانسجام أصوات اللين فى الكلمة "Vowel- harmony"، وهى ظاهرة من ظواهر التطور فى حركات الكلمات. فالكلمة التى تشتمل على حركات متباينة-تميل فى تطورها

إلى الانسجام بين هذه الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح فى الحركات المتوالية. وللانسجام درجات بعضها أيسر من بعض، فتوالى الضم، ثم الكسر، ثم الفتح، أشق من توالى ضمتين ثم الفتح، أو توالى كسرتين ثم الفتح. وربما كان أيسر من هذا وذاك أن تصبح هذه الكلمة مشتملة على ضم ثم فتحتين.

ولسنا فى كل حال نتوقع أن يلتمس الناطق أيسر السبل، وإنما نتوقع من أن يقوم ببعض الانسجام، أياً كانت درجته من اليسر، ويبدو أن بعض القدماء من العلماء كانوا يشعرون بأثر ظاهرة الانسجام بين الحركات، فقد كان ابن جنى يعبر عنها بقوله (الضرب من تجانس الصوت)[1]، ويعبر عنها ابن يعيش بقوله (الضرب من التشاكل)[2].

والنبر بمفهومه القديم أحد الخصائص اللهجية، ونبر الكلمة بمفهومه الحديث فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل ليس له اسم فى سائر مصطلحاتهم، تلك التى كانت بالرغم من ذلك وافرة غزيرة.

ذلك أن نبر الكلمة لم يؤد أى دور فى علم العروض العربى، وهو المؤسس على تتابع مجموعة من المقاطع الطويلة والقصيرة المحددة، فهو على هذا كمىّ، وقد لزم واضعو هذا العروض الصمت إزاء موضوعه كما فعل النحاة وقفى على أثرهم المؤلفون فى علم التجويد – تجويد القراءة القرآنية، أما علم الصرف فيبدو أن فكرة النبر قد أهمته جزئياً، وذلك فى حالة واحدة فحسب، حين تلحق بالاسم المؤنث ألف التأنيث الممدودة (المنبورة؟) فى مقابل الألف المقصورة (غير المنبورة ؟). فالنبر إذن ينبغى أن يكون نبرَ علُوٍّ لانبراً موسيقياً وإختفاء المصوتات القصيرة فى لسان بعض القبائل وبخاصة فى مكة فى بعض الصيغ القرآنية. مثل قوله تعالى:

---

(١) أنظر سر الصناعة حـ١ ص ٥٨.

(٢) شرح المفصل حـ٩ ص ٥٤.

يَطَّهَّرُ (يَطْهِرُو yattaẖẖaru) فى مكان يتطهر ((يَطَّهَّرُو yataṯhharu) هل يجب أن نخرج منه بنوع آخر من النبر ذى التوتر المحلى؟[١].

أما ما يعرف عن النبر عند العرب فهو ما يختص بهمز الألف بدلاً من تسهيلها، ومن ذلك القصة التى تروى عن همز الفأر أى لفظة الفأر.

ولما كانت الهمزة حرفاً شديداً مستثقلاً يخرج من أقصى الحلق، آثر كثير من اللهجات – منذ القدم – التخلص من الهمزة بالإبدال أو الحذف. وقد نسب عدد من العلماء الأوائل تخفيف الهمز إلى الحجازيين وأوردوا فى ذلك شواهد كثيرة من القرآن والحديث والشعر، كما نسبوا تحقيق الهمزة إلى التميميين. ولا يجوز أن نأخذ هذا الحكم مأخذ الصحة المطلقة لاعتبارين:–

أحدهما أن الأخبار تدل على أن بعض الحجازيين كانوا يحققون الهمزة، وأن بعض التميميين كانوا يحققونها، وإن كانت لهجات الحجاز بصفة عامة أكثر ميلاً إلى التخفيف. والثانى أن التخفيف للهمز لم يكن مقصوراً على منطقة دون سائر مناطق اللهجات القديمة، وإنما كانت فاشياً فى كثير منها، وإن تفاوتت صوره ودرجاته[٢]. ولعل انتشار هذه الظاهرة قديما، كان من أهم العوامل التى أتاحت للهجات الحديثة فى شتى الأقطار العربية أن تتوسع فى تخفيف الهمز حتى أصبح على مر الزمن سمة مشتركة بينها جميعا[٣]. وتخفيف الهمز يحول الصوامت إلى صوائت مثل (سواءنا) تتحول إلى (سوانا)، أما (كُفُأً) فإنها تصبح (كفواً) وقد جعلت الحركة الواو صامتاً. وكان لانتشار الخط عند الحجازيين القرشيين الذين لم يكونوا يهمزون فى كلامهم[٤]، فكان يترتب على تركهم الهمز، نشوء حركات

(١) أنظر هنرى فليش «العربية الفصحى» ص ٤٩، ٥٠ ترجمة د. عبد الصبور شاهين بيروت ١٩٦٦.

(٢) أنظر براجشتراسر: التطور النحوى نشر حمدى البكرى (١٩٢٩) ص ٢٧.

(٣) من أصول اللهجات العربية فى السودان دراسة مقارنة فى اللهجات العربية القديمة وآثارها فى السودان د. عبد المجيد عابدين دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٩ ص ٣٤، ٣٥.

(٤) أنظر: شرح الشافية للأسترا باذى ٣/ ٣١ تحقيق محمد الزقزاق وآخرين القاهرة ١٣٥٦.

طويلة، يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها فى الكلمة، فكان الحجازيون ينطقون مثلا: «راس» و «بير» و «يومن» و «سماء»؛ وفى ذلك يقول ابن جنى: «اعلم أن الألف التى فى أول حرف المعجم، هى صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياء أخرى، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف. ولو أريد تحقيقها البته، لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال»[1]. كما يقول أحمد بن محمد الرازى: «وأما الهمزة المحققة، فأصلها أن تكتب على صورة الألف اللينة، وإنما تكتبه مرّة واواً وأخرى ياءً، على مذهب التخفيف»[2].

وعندما ابتكر الخليل رمزا للهمزة – لتستكمل به الكتابة العربية عدّتها فى مطابقتها للنطق العربى الفصيح، الذى استعار التزام الهمز فى الكلام من لهجة تميم – لم يُرد أن يغيّر الرسم الإملائى، الذى كان قد استمر وشاع، فاخترع هذا الرمز الجديد، واقتطعه من رأس العين، ووضعه فى الكلمة حيث وجد له حاملاً، فالحامل له فى: «رأس» الألف، وفى: «بئر» الياء، وفى «يؤمن» الواو، وفى: «سماء» لا يوجد حامل، فوضع الهمزة لذلك على السطر بلا حامل.

وفى إطار عرض الدكتور تمام حسان لظاهرة الوقف، يرى أ ن الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار فى الأداء، والصمت الذى يأتى عن تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النَفَس أو لأى سبب يدعو إلى قصد الوقف يعدُّ عكس الحركة تماماً فبينه وبين الحركة تنافر، والحركة التى تقع فى نهاية الدفعة الكلامية لابد لمقطعها أن يكون من نوع (ص ح) وهو نوع لا يقع عليه النبر وهو فى آخر الدفعة الكلامية أبداً، وانعدام النبر فى المقطع يضعف الحركة فى النطق، لذا فهو يرى أن الحركة الأخيرة فى ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة، باعتبارها قرينة لفظية على المعنى، ومن هنا أختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف

(١) أنظر سر صناعة الإعراب ١/ ٤٦.
(٢) المرجع السابق – الصفحة نفسها.

دفعاً للتنافر، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية، وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئياً أو كلياً، ولذا فانعدام الصامت في رأيه - يتردد بين ميل المتكلم لذلك، والضرورة إليه) فالميل رغبة في راحة الجهاز النطقي وتوفير الجهد العضلي لأجزائه، والضرورة تتمثل في بيان تراكيب الكلام. وبيان حدودها، لكن الدكتور تمام نفسه ما نلبث أن نشعر عنده بتردد، فالوقف عنده مرتبط بهوى المتكلم ورغبته، وحركة القوافي أيضاً مرتبطة باسترواح النفس والتخلص من الشحنة العاطفية بعد نهاية العبارة الشعرية التي يرمز بها الشاعر، وإن لم يصرح الدكتور تمام بهذا. ففي حوار من جانب واحد يفترض الدكتور تمام أن سائلاً لا يقنع بهذا الرأي وتعوزه الحجة، فلم بقيت هذه الحركة في قوافي الشعر ولم يلجأ الشعراء إلى ظاهرة الوقف يستعملونها في نهاية كل بيت من أبيات القصيدة وهو يرى الجواب في جانبين:

الأول: أن الشعر موسيقى والموسيقى تكون بالحركة والمد ولا تكون بالسكون، ولذا كان الشعر أشد حرصاً على الحركة في قوافيه منه على السكون، ومع ذلك لم يرفض الشعر السكون رفضاً تاماً. فارتضى القوافي المقيدة بالسكون لا لحبه للسكون نفسه، وإنما لاصطناع القافية باعتباره طريقة تعبيرية ذات قيمة خاصة في مجال المزاج الشعري.

وفي هذا الجانب عدم ترجيح لأسباب تردد الصوائت في القوافي أو انعدامها والضدان لا يجتمعان. أما تفسير الميل للقوافي المقيدة، بأنه لون خاص من التعبير، فهذه ظاهرة تنطوي على جعل الأوزان ومجزوءاتها ذات دلالة دون ارتباط بالمادة اللغوية، التي صيغت لهذه القوالب. وهي ظاهرة غير مؤكدة عند كثير من الباحثين. وتلاقي إعراضاً أكثر من ملاقاتها القبول.

والجانب الثاني: أن الحركات التي في قوافي الشعر يغلب فيها ألا تبقى على كميتها القصيرة فإن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترنم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية فتطول الحركة وتصبح مداً.

والوقف على المد تؤيده القاعدة حتى فى الاستعمال غير الشعرى[1]. وهذا الرأى شبيه بسابقه، ففيه إثبات لميل الشعراء إلى مطل الحركات بظاهرة الإشباع، وفيه أيضاً الرغبة فى تقصير هذه الحركات. وهذا هو الفارق بين هذا الجانب وسابقه، فقد استعاض عن السكون فى حالة القوافى المقيدة بتقصير الحركة، والحقيقة أن تردد الحركات ليس مقصوراً على القوافى لكنه يتردد فى حشو البيت أولاً: لوصل الكلمات والجمل، وثانياً: لاستقامة الوزن اللهم إلاّ فى حالة ورود كلمات مبنية، ومع ذلك فبعض المبنيات مرتبط بورود الحركة. وقد تطول هذه الحركة كما فى الأسماء المقصورة، كما أن ظاهرة الإشباع متاحة فى حشو البيت. أمّا الوقف عند بعض الجمل فى الشعر فهذا لا يتردد إلا فى حالات محددة تلك التى ترتبط بتردد بعض الألوان البديعية كالتوشيع والتصميت على سبيل المثال، حيث تنتظم بنية الجمل مع بنية التفعيلات فى شكل تطريزى يروق بعض الأذواق.

ولم تكن اللغة العربية المشتركة لغة سليقة يدلنا على ذلك اللحن الذى شاع عند العرب القدماء، بل عند الخاصة منهم.

فيمكننا أن[2] نعد من اللحن، ما يسمى لدى العروضيين، بالإقواء، والإقواء فى رأى اللغويين المحدثين؛ ليس فى الحقيقة فى الموسيقى كما يعرضه العروضيون، بل هو فى الواقع خطأ نحوى فالشاعر يلتزم حركة معينة فى روى القصيدة، فهو يجعل حركة الروى متحدة دائماً. وقد يغفل عن الإعراب؛ لأنه ليس سليقة له، فإذا تصادف وجود كلمة فى آخر البيت، يلزم رفعها لموقعها الإعرابى، ولكن القافية مكسورة مثلا، فإن الشاعر قد يغفل عن موقعها الإعرابى، ولكنه لا يمكن أن يتجاهل أبداً موسيقى القصيدة، وحركة الروى.

وعلى هذا، فالإقواء لم يوجد كما يعرفه العروضيون، وإنما وُجد اللحن فى

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ص ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) انظر فصول فى فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص ٩١.

الكلام؛ ففى قصيدة للنابغة الذبيانى، التى نظمها فى المتجردة، زوجة النعمان بن المنذر، والتى مطلعها:

مِن آلِ ميّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ
عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزوّدِ

يقول فيها النابغة:

زعم البَوارِحُ أنّ رِحْلَتنا غداً
وبذاكَ خبّرنَا الغُرابُ الأسْوَدُ

ويزعم الرواة أن النابغة قال البيت، بضم الدال من كلمة:

(الأسود)، ولكن المعقول أن يكون كسرها، لينسجم الروى وموسيقى الأبيات، ويكون بذلك قد أخطأ فى النحو ويقول ابن السكيت شارح ديوان النابغة: «قال ابن الأعرابى والأثرم: بلغنا أن النابغة كان أقوى فى قوله: من آل مية رائح أو مغتد، فورد يثرب، فأنشدها، فقالوا له: أقويت، فلم يعرف ما عابوا، فالقوا على فم قينة لهم، وبذاك خبرنا الغراب الأسود، ففطن فلم يعد وكذلك قوله: يكاد من اللطافة يعقد، فقالوا لها: رتّليه ومدّية، فقالت: مغتدى، ثم قالت الغرابُ الأسودُ، ففطن، فقال النابغة: وردت يثرب، وفى شعرى صنعة، وصدرت عنها وأنا أشعر العرب»[1].

ويعلق القزاز القيروانى على ذلك؛ يقول: «خفض ورفع أيضاً: وهذا من أقبح العيوب، ولا يجوز لمن كان مولدا هذا؛ لأنه إنما جاء فى شعر العرب على الغلط، وقلة المعرفة به، وأنه يجاوز طبعه ولا يشعر به، ألا ترى أن النابغة غنّى له به، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع، فطن له، ورجع عنه»[2].

(١) انظر ديوان النابغة الزبيانى ص ٢٩ – صنعه ابن السكيت – تحقيق الدكتور شكرى فيصل بيروت ١٩٦٨.

(٢) انظر، يجوز للشاعر فى الضرورة، للقزاز القيروانى ص ٦٥ – تحقيق المنجى الكعبى – تونس ١٩٧١.

وأغلب الظن أن شذوذ الحركة في قافية بيت أو بيتين عما يليه أو يسبقه من أبيات فيه جانب من تأثير نوع الحركة على الجانب الموسيقى بالرغم من ارتباطه بمخالفة العرف في الاستعمال، خصوصاً أن الرواية استندت إلى مغنية تقوم بترديد الصوت وترجيعه ليتضح اختلاف نوع الحركة. وقد كان لذلك أثر في استقامة حركة القافية، وإصلاحها بعد هذه العملية الإيقاعية. ويقول الرواة بأن الإقواء كثر في شعر النابغة، وبشر بن أبي خازم، وغيرهما من الفحول[١]، قال ابن السكيت: «وقال الأثرم: حدثنا أبو عبيدة، قال: حدثنا أبو عمرو بن العلاء، قال: فحلان من العرب الشعراء، كانا يقويان: النابغة، وبشر بن أبي خازم، فأما النابغة فمنذ دخل يثرب، غُنّي بشعره، فلم يَعُدْ إلى الإقواء.

وأما بشر، فقال له سَوَادة أخوه: إنك تُقْوى! فقال: وما الإقواء؟ فانشده:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ طُولَ الدَّهْرِ يُبْلِي ∴ وَيُنْسِي مِثْلَ ما نُسِيَتْ جُذَامُ

وكانوا قَوْمَنَا فَبَغَوْا عَلَيْنَا ∴ فَسُقْنَاهُمْ إِلَى بَلَدِ الشَّآمِ

فرفع البيت الأول، وخفض الثاني فلم يَعُدْ إليه»[٢].

ويقول الفيروز ابادى: «وأقوى الشعر ما خالف قوافيه، برفع بيت وجر آخر. قلّت قصيدة لهم بلا إقواء. أما الإقواء فقليل»[٣]. وفي القوافي للأخفش[٤] «وقد سمعت مثل هذا من العرب كثيراً ما لا يحصى. كل قصيدة ينشدونها، إلا وفيها الإقواء، ثم لا يستنكرونه، وذلك لأنه لا يكسر الشعر، وكل بيت منها شعر على حياله». وبذا تدلنا الروايات على أن المسألة كانت تتعلق بالذوق اللهجي للشاعر أو

(١) انظر الشعر والشعراء ١/ ٩٥ لابن قتيبة الدينوري – تحقيق أحمد شاكر – القاهرة ١٩٦٦.

(٢) انظر ديوان النابغة الذبياني ٢٩ – ٣٠.

(٣) القاموس المحيط (قوى) ٤/ ٣٨١.

(٤) القوافي، لأبي الحسن الأخفش ص ٧٤ – تحقيق أحمد راتب النفاخ – بيروت ١٩٧٤ م.

قبيلته التى ينظم بخصائصها ثم ما لبست أن ارتبطت الظاهرة باللغة المشتركة التى استكرهت عملية الإقواء بتغير نوع الحركة.

فقد ظل هذا الإقواء شائعاً فى عصر صدر الإسلام، واستمر إلى نهاية العصر الذى احتجوا بنصوصه، وينتهى بمنتصف القرن الثانى الهجرى، وذلك عند الشاعر العباسى: «بشار بن برد». وآخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، هو: «إبراهيم بن هرمة». فهذا هو الفرزدق الشاعر العظيم، كان يقوى ويخطىء فى النحو. ومن ذلك قوله.

إليك أميرَ المُؤمنين رَمَتْ بنا ∴ هُمومُ المُنَى والهوْجَلُ المُتعسَّفُ

وَعضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لم يدع ∴ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجلّفُ(1)

وقد سمعه «عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى»، ينشد ذلك، فقال له: على أى شئ ترفع: (أو مُجلّفُ) ؟! فقال له: على ما يسُوءك وينوءك!

كما أنكر عليه (ابن أبى اسحاق) كذلك قوله(2):

مستقبلين شَمالَ الشّأمِ تضربُنَا ∴ بَحاصبٍ كنديف القطن منثور

عَلَى عَمَائِمِنا تُلْقَى، وأرْحُلُنَـا ∴ عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مخُّهَارِيرِ

قال ابن أبى اسحاق: أسأت، وإنما هى: (رِيرُ)، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع، فلما ألحوا على الفرزدق، قال: «على زواحف تزجيها مَحَاسِيرِ»، فترك

---

(1) ديوان الفرزدق ٥٥٦ – نشر عبد الله إسماعيل الصاوى – القاهرة ١٩٣٦.

(2) انظر ديوان الفرزدق ٣٦٢.

الناس هذا، ورجعوا إلى القول الأول. وكان ابن أبى إسحاق يكثر الردّ على الفرزدق، فقال فيه الفرزدق:

فَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ .. ولكنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيـــا

فقال له ابن أبى إسحاق: وقد لحنت فى هذا أيضاً. وصوابه:

مَوْلَى مَوَالٍ[1].

ويبدو أن اللغة العربية المشتركة ، ليست لغة سليقة لكل العرب بدليل وقوع اللحن، حتى من خاصة العرب.

نبه سيبويه فى كثير من المواضع إلى أن أكثر ما يعترى الحروف (أجزاء الكلمات) من تغيير أو حذف يقع فى حروف العلة. وفى الحروف الساكنة ويكثر حذفها إذا وقعت فى أواخر الكلمات[2] وهو ما تشير إليه الدراسات الصوتية الحديثة حيث تذهب إلى أن الأجزاء النهائية من الكلمة ضعيفة القوى[3] وأنها كثير ما تتعرض للتغير والحذف لاسيما إذا كانت أصوات لين أو أصواتاً ساكنة[4] والحقيقة أن هناك قيمتين وظيفتين للصوائت فحين يوجد الصائت ويؤدى وظيفة محددة. كالتفريق بين صيغة وصيغة أو دلالة وأخرى للفظة فحينئذ تكون قيمته موجبة أما إن أدى هذا الصائت وظيفة نتيجة لغيابه أو حذفه فإنها تكون قيمة وظيفية سالبة لأن وظيفته قد تحققت فى غيابه. ففى قوله تعالى (الرحمن علّم القرآن خلق الإنسان علّمه البيان)[5] فهناك وقف عند نهاية كل آية وهذا الوقف يتحقق

---

(١) انظر: الشعر والشعراء ١/ ٨٩.

(٢) انظر الكتاب سيبوية، جـ٤، ص ٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) انظر اللغة فندريس، ترجمة الدواخلى والقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م ص ٨٨.

(٤) انظر علم اللغة، د. على عبد الواحد وافى، لجنة البيان العربى، طبعة ثالثة القاهرة، سنة ١٩٥٥م، ص ٢٧٥.

(٥) الرحمن آية من ١ : ٤.

بالتخلص من الحركة على آخر المسكون وذلك يُحْدث إيقاعاً وتناسقاً بين الآيات.
وإذا كانت هذه الوظيفة قد تحققت بغياب الصائت فإن هناك صائتاً آخر قد اشترك في تحقق هذا الايقاع،فالحركة المصاحبة للصامت ميم في كلمة الرحمن هي حركة طويلة وإن لم يتحقق ذلك كتابياً لكنه متحقق صوتياً.وقد لا يبدو ذلك أيضاً في كلمة القرآن فالمد في وسط الكلمة ينشق إلى جزئين الأول متحرك والثاني ساكن. وقد اتضح كم هذا المد في الآيتين التاليتين في «الإنسان، البيان».

وفي الضرورة الشعرية قد يحذف حرف المد أو ما يشبهه من آخر الكلمة (الواو والياء) مما هو ملاحظ في ظاهرة الحذف أن الحرف الساكن أكثر الحروف تعرضاً للحذف، ويكون تعرضه للسقوط أقل إذا كان متحركاً أي إذا وليه صوت صائت قصير، وحروف العلة (الألف والواو والياء) أكثر من غيرها تعرضاً للحذف والتغيير وقد أجازوا للشاعر في الضرورة أن يحذف الياء الساكنة الأخيرة (الصوت الصائت الطويل) وهي ضرورة أيسر من حذف الياء المتحركة كما في قول الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأ يصر منّه ∴ ويعدن أعداءً بُعيد وداد[1]

حيث حذف الياء الساكنة من لفظ الغواني ويمكن أن نسمي هذا الحذف بتقصير الصائت الطويل حيث يتحول إلى صائت قصير ومثله قول خفاف بن ندبة السلمي:

كنواح ريش حمامة نجدية ∴ ومسحت باللثتين عصف الإثمد[2]

حيث حذف الياء من (نواحي) على حد تعبير القدماء أو قصر الصائت الطويل. أما حذف الياء المتحركة الأخيرة فهو أقل وروداً في الشعر ولذا عُدّ عند القدماء أقبح في الضرورة ومنه قول الشاعر:

* دار لنعمى إذه من هواكا *[3] يريد: إذ هي ويعلل النحاة حذف الياء

(١) انظر الكتاب سيبويه ٣/ ٥٠٤، ٥٠٥.
(٢) سيبويه - ٢٧/١.
(٣) المرجع السابق - الصفحة نفسها.

المتحركة بأنه مر بمرحلتين الأولى تسكينها أى جعلها حرف مد (صائت طويل) ثم حذفها، ذلك أن تقصير الصوائت الطويلة فى أواخر الكلمات هو الأكثر وروداً. وهو ما يسميه القدماء بحذف المد الأخير.والياء المتحركة ليست صائتاً وإنما هى صامت يتبعه صائت قصير،بيد أنه لهذا الصامت صفة خاصة تجعله شبيهاً بالصائت. ومما أجيز للضرورة وحذف واو الجمع المتصلة بالفعل والاجتزاء عنها بالضمة وهى لاتصالها بالفعل بمثابة الجزء منه فهى بمثابة مد يلحق آخر الفعل، والحذف هنا أيضاً تقصير للصائت الطويل. كما فى قول الشاعر:

إذا ما شاءُ ضروا من أرادوا ∴ ولا يألو لهم أحد ضرار

فقال: شاء بتحريك الهمزة بالضمة والأصل شاءوا،وقد يحذف إشباع الحركة للضرورة الشعرية وهو حذف يعترى آخر الكلمة فتنطق بغير الإشباع المعهود فيها فى الاختيار أى يحدث تقصير للصائت الطويل،وقد تحذف الحركة (الصائت القصير) سواء أكانت حركة بناء أم إعراب وينطق الحرف ساكناً. فمن حذف الإشباع قول مالك بن حريم الهمذانى يصف ضيفاً قُدم إليه ما عنده من القرى:

فإن يك غثاً أو سميناً فإننى ∴ سأجعل عينيه لنفسه[1] مقنعا

فهو يريد لنفسهى. إذ المعهود أن تنطق الكسرة بعد الضمير المسبوق بكسرة بالإشباع. والحذف هنا شبيه بحذف ياء المد فى آخر الكلمة كلاهما تقصير للصائت. وفى حذف إشباع الضمة قول الشماخ فى وصف حمار الوحش:-

له زجل كأنه صوت حادٍ ∴ إذا طلب الوسيقة أو زميرا[2]

فقد حذفت إشباع الضمة الأخيرة فى «كأنه» بينما لم تحذف «له» وهو أيضاً تقصير للصائت الطويل

(١) أنظر الكتاب (١/ ٢٨).

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٠.

وقد تحذف الحركة ضمة كانت أو كسرة للضرورة الشعرية فينطق الحرف ساكناً ومنه قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب ∴ إثماً من الله ولا واغــل

«فاليوم» «أشرب» لم يسبق بجازم وإنما حذفت الضمة وبقى الحرف ساكناً لضرورة الشعر.

والحقيقة أن تبرير الحذف بأنه ضرورة شعرية أى مطلب اتباعى موسيقى قد جعل الشاعر يضحى بالقاعدة النحوية أو بالأحرى العرف فى الاستخدام، فالحركة على آخر «أشربُ» كانت تؤدى وظيفة نحوية وهو الدلالة على زمن حدوث الفعل. وحذفها أى الحركة أدى إلى غموض هذه الوظيفة واللبس فيها والأصل ألايؤدى غياب الصائت إلى اللبس. غير أن المسألة يمكن أن تفسر تفسيراً سياقياً وأعنى السياق الاجتماعى لا اللغوى. وذلك بمعرفة رواية البيت وطريقة أداء الشاعر لهذه الجملة وحال من نقلوا إليه خبر مقتل أبيه ورد فعله.

وقد تحذف الكسرة كما فى قول الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحب قوِّمِ

بالدو أمثال السفين العوَّمِ

حيث ورد «صاحب» بسكون الباء والأصل صاحبى ولكنه يجوز فى الاختيار حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة وهو نوع من تقصير الصائت الطويل فى آخر الكلمات أيضاً . ولذا تتمثل الضرورة هنا فى حذف الكسرة ونطق الحرف ساكنا لا فى حذف الياء.

وينظر سيبويه لهذا النوع من حذف الحركة فى آخر الكلمة بما يحدث للضمة والكسرة من حذف حيث ينطق الحرف ساكناً فى نحو فخذ، حيث يجوز نطق الخاء المكسورة بالسكون وفى عضد حيث يجوز فى الضاد المضمومة أن تنطق بالسكون، ويرى أن ذلك لم يحدث فى الفتحة لخفتها فالثلاثى المفتوح لا تحذف

منه فتحه مثل: جمل التى لا يقال فيها بسكون الميم لذا لم يرد حذف الفتحة من آخر الكلمة[١] وقريب منه تعليل ابن جنى الذى يرد ذلك إلى الاستخفاف والاستثقال حيث «يستثقلون الحركة التى هى أقل من الحرف حتى أفضوا فى ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها. ثم ميزوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلها وأجمعوا الفتحة فى غالب الأمر لخفتها[٢]» وقد تحذف الحركة من داخل الكلمة للضرورة الشعرية. والحركات كما قال القدماء أبعاض حروف المد (أصوات صائتة قصيرة) فقد أجازوا للشاعر فى الضرورة أن يحذف الفتحة التى لا يجوز حذفها فى الاختيار لخفتها ومن ذلك

وقالوا: ترابى فقلت صدقتم ∴ أبى من تراب خلْقه اللهُ آدم[٣]

يريد: خلَقه بفتح اللام ولكنه سكنها للضرورة وحذف الحركة. أما تسكين المضموم والمكسور أى حذف حركته فإنه جائز فى الاختيار فيما كان على وزن فَعِل من الأسماء بفتح فكسر على لهجة تميم حيث تنطق عين الكلمة ساكنة فى نحو: فَخْذ[٤] كما يجوز فى صيغة فُعُل بضمتين فى الأسماء أن تسكن العين فيقول فى جمع قذال: قُذْل بتسكين الدال. والتسكين لهجة تميم ويكثر فى الشعر وروده نحو: رسْل وكتْب وطرْق بسكون العين. لكنه لا يعد ضرورة لاستعماله عند تميم.

بيد أن الضرورة تبيح للشاعر حذف الكسرة وتسكين الحرف فى غير الأسماء

(١) انظر سيبوية الكتاب ٤/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) انظر ابن جنى الخصائص ١/ ٧٨

(٣) انظر الخصائص ١/ ٨١

(٤) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة: القزاز القيروانى ص ١٠٩ تحقيق/ د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدارة منشأة المعارف الإسكندرية سنة ١٩٧٣م.

كما فى قوله «لو عصْر منه البان والمسك انعصر» بسكون الصاد من (عصر) وهو فعل مبنى للمفعول مكسور العين[1].

أما الحذف للإعراب ونعنى هنا ما يعنيه النحاة من أنه الأثر الظاهر أو المقدر الذى تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع. فلهذا الأثر دلالته المعنوية والموقعية فى الأسماء والأفعال مما يسمح بصنوف من التقديم والتأخير فى الجملة التى يظهر فى أجزائها الأثر الإعرابى فى الوقت الذى يقيد فيه التصرف فى ترتيب الجملة عندما يختفى فيه الأثر معرباً تقدر عليه الحركات أو مبنياً يلزم حالة واحدة. والحذف الذى تقصده يعترى الفعل المضارع فى حالة الجزم حيث يحذف الضم نحو لم أغضبْ. (ولم أقل) فينطق الحرف ساكناً أى أن الحذف هنا يتمثل فى صائت قصير.

فإذا كان من الأفعال الخمسة جزم بحذف النون نحو:

(لما يكتبا-ولم يكتبوا)وإذا كان من الأفعال الناقصة جزم بحذف حرف العلة نحو:(لم يغز-ولم يخش-ولم يرم)وهنا يعبر عن الحذف صوتياً بأنه تقصير للصائت الطويل الواقع فى آخر الفعل.

ولهذا الحذف دلالته المعنوية والموقعية حيث يفيد وقوع الفعل بعد نفى يقلب زمنه إلى الماضى ويتمثل فى «لم» و «لما» أو بعد الأمر يتمثل فى اللام أو بعد نهى يتمثل فى «لا» أو بعد شرط يكون الفعل بعده محتمل الوقوع لا مؤكده وهو الشرط بالأدوات الجازمة المعروفة وحذف الحركات فى صيغة الأمر يرد فيما ينبنى على السكون نحو(اضرب).

وحذف حروف العلة فيها يرد فيما ينى على حذف حرف العلة نحو(اغز).إن الحذف للإعراب لا يعترى إلا أواخر الكلمات مقصوراً على الصائت القصير

---

(١) انظر ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى«د. طاهر حمودة«الدار الجامعية«الإسكندرية«سنة ١٩٨٣ ص ٤٨ وما يليها.

(الضمة في حالة المضارع) أو الصوائت الطويلة (حرف العلة في الناقص) بالنسبة لحذف الحركات أو حرف العلة[1].

ويخضع الحذف الذى يعترى الصيغ فى بعض المواضع لأسباب تطرد فيها بحيث يمكن أن تشكل قاعدة عامة أو أسباباً قياسية للحذف ومن هذه الأسباب التقاء الساكنين فإذا التقى ساكنان فى كلمة واحدة أو كلمتين وجب التخلص من التقائهما إما بحذف أولهما أو تحريكه فيحذف الأول صوتاً وخطاً إن كان حرف مد (الحذف هنا في حقيقته تقصير للصائت الطويل سواء كان الثانى جزءً من الكلمة أو كالجزء منها نحو:(قل-وبع-وخف) فى الأمر(ولم يقل ولم يبع ولم يخف)حيث وقع حذف المد (الواو والياء والألف).

ومن مظاهره حذف لام الفعل الناقص(يغزو - يخشى - يرمى)لأنها مد ساكن عند الاتصال بواو الجماعة أو ياء المخاطبة:(يغزون يرمون - يخشون - تغزين - ترمين - تخشين -) وعند تأكيد هذه الأفعال تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال. وتحذف واو الجماعة وياء المخاطبة لالتقاء ساكنين فى(لتغزن ولترمن)وتبقى إذا كان ما قبلهما مفتوحاً: لتخشون - ولتخشين وتحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة.

وتبقى الواو والياء وتحركان عند الالتقاء بالساكنين عموماً إذا كان ما قبلهما مفتوحاً أى فى حالة اتصالهما بالفعل الناقص الذى آخره ألف مد، وتحذفان فيما عدا ذلك عند الإلتقاء بالساكن.

ويحدث الحذف صوتاً لاخطاً إن كان الساكنان فى كلمتين وكان أولهما مداً نحو يغزو الرجل،ويرمى الجيش، وقوله تعالى:

﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾[2] وفى الحديث الشريف (ركعتا الفجر) ويتمثل الحذف هنا فى تقصير الصائت الطويل ومن مظاهره أيضاً حذف الألف من الفعل

---

(1) انظر د. طاهر حمودة «ظاهرة الحذف» ص ٥٨.

(2) سورة النساء آية ٥٨.

الناقص غزا سعى إذا لحقت الفعل تاء التأنيث نحو غزت وسعت (تقصير للصائت الطويل) وفى صوغ المصدر من فعل على مثال أفعل واستفعل يقاس على الإفعال والاستفعال؟ فإذا كانت عين الفعل حرف علة كأقام واستقام فقياس مصدرهما حملاً على الصحيح إقوام واستقوام تنقل حركة الواو إلى ما قبلها فتعل بقلبها ألفاً فيجتمع فى الكلمة ألفان فتحذف إحداهما والجمهور على أن المحذوف الألف الثانية.والأخفش يرى الحذف فى الأولى ويؤتى بالتاء عوضاً عن المحذوف فيقال: إقامة وإستقامة وفى جمع المنقوص جمعاً سالماً بالواو أو الياء والنون، يلتقى حرفه الأخير بالواو الساكنة فيحذف المد كما فى: القاضون والداعون والقاضين والداعين. وكذلك فى جمع المقصور حيث تحذف الألف الأخيرة لإلتقائها بالواو الساكنة أو الياء الساكنة كما فى قوله تعالى: ﴿وأنتم الأعلون﴾[1] و ﴿لمن المصطفين﴾[2] تقصير للصائت الطويل .

وفى صيغة اسم المفعول من الثلاثى الأجوف نحو(مقول ومبيع)يلتقى ساكنان أولهما حرف المد الأصلى فى الكلمة والثانى واو صيغة مفعول. وهى مد ساكن فيحذف أحدهما قياساً والجمهور على أن المحذوف هو ساكن الثانى. والأخفش على أنه الأول، تميم لا يحذفون فى اليائى فيقولون مبيوع مديون ومسع من عدم الحذف الواوى قولهم: ثوب مصوون ومسك مدووف وإذا لم يكن أول الساكنين مداً (صائتاً طويلاً) فإنه لا يحذف ولكن يحرك تخلصاً من التقاء الساكنين إلا إذا كان نون التوكيد الخفيفة فإنها تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الشاعر:

لا تهين الفقير علك أن ∴ تركع يوماً والدهر قد رفعه

فأصل: (لا تهين) لا تهينن.

وكذلك تنوين العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم حيث يحذف ولا يحرك نحو زيد بن عمرو، لا تنون الدال.

---

(١) سورة محمد آية ٣٤ (٢) سورة ص آية ٤٦

بيد أن التقاء الساكنين لا يبرر الحذف فى كل موضع إذا كان أول الساكنين مداً، وذلك إذا كان الساكن التالى للمد مدغماً فى مثله وهما فى كلمة واحدة نحو «ولا الضالين»(ومادّة ودابّة وسارّ وضارّ وخويصّة وتمودّ الحبل) وكذلك يبقى الساكنان ويفتقر التقاؤهما فيما قصد ذكره من أسماء الحروف نحو(جيم — صاد — قاف)؛وفيما عليه من الكلمات نحو:(قال — وزيد. ولوب وعيد وصوف).وقد يلتقى ثلاثة أحرف ساكنة دون حذف أحدهم إذا وقفنا بالسكون على نحو رادّ وضارّ وسارّ. فالتقاء الساكنين الأولين جائز فإذا وقف بالسكون وهو حذف للحركة الأخيرة التقت ثلاثة أحرف ساكنة: الأول سكون المد والثانى سكون الإدغام والثالث سكون الوقف، وكذلك يحذف حرف العلة استثقالاً كسبب قياسى صوتى صرفى وحروف العلة أكثر الحروف عرضة للتغيير والحذف فى الألفاظ ويكثر حذفها إذا وقعت فى آخر الكلمة، وحذفها ساكنة أكثر من حذفها متحركة، وربما كان إسكانها أى حذف الحركة بعدها خطوة نحو حذفها.

ويقاس حذف الواو فاء الكلمة من الفعل المضارع الثلاثى إذا كان على وزن يفعل بكسر العين وكذا من الأمر لأنه فرع عنه نحو:

(يدع ويزع ويضع ويقع ويَهَب ويذر ويطأ ويسع) والحذف فى مصادر هذه الأفعال جائز لا واجب نحو.(وعد يعد عدة،ووعداً،ووزن يزن زنة ووزناً).وإذا كان المثال يائياً فالقياس ألا حذف فى مضارعه ولا فى الأمر منه بالتالى: وذلك نحو:

(ينع يينع)وقد حكى سيبويه لفظين وقع بينهما حذف الياء وهما يسر البعير يسر إذا لان وانقاد، ويئس يئس لهجة فى ييأس.

ويعلل سيبويه حذف الواو هنا باستثقال اجتماع الياء والواو وهذا الاستثقال جعلهم ينطقون يوجل ياجل وييجل بقلب الواو ألفاً وياء[١]

(١) انظر سيبويه الكتاب ٤/ ٥٢.

وأصل الباب يفعل بكسر العين – عنده يفعل بضمها – ولكنهم استثقلوا الواو مع الضمة، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل (بالكسر) فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة اذكرهوها مع ياء فحذفوها[1] كما يشير إلى أن ما ورد فيه الحذف مع مفتوح العين مرده إلى أن أصل بنائه بكسر العين والياء في مضارع المثال اليائى لا تحذف لأنها أخف عليهم ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء في غير هذا الوضع ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه»[2].

ولما كان آخر الكلمة أكثر تعرضاً للحذف تعرضت الياء للسقوط قياسًا في الأسماء المنقوصة المجردة من «ال» ومن الإضافة، ما لم يكن الحرف محركاً بالفتحة التى يظهر عليها حال النصب لخفتها فتقيه السقوط فيقال هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ بحذف الياء مع التعويض بتنوين العوض.

ويعلل سيبويه الحذف في الأسماء المنقوصة في حالتى الرفع والجر باستثقال تحريك الياء بالضم أو الكسر مع التنوين. ولذلك يثبت الحرف في غير التنوين إذا كان الاسم مضافاً أو دخلته «ال»[3].

والحذف في المنقوص خاص بالأسماء دون الأفعال التى لا يحذف منها شئ في حالة الرفع نحو يقضى ويرمى ولا يقع الحذف إلا فيما كثر استعماله منها نحو: لا ادرِ وما أدرِ[4] كما لا يعتريها الحذف في حالة النصب.

وعند جمع الأسماء المنقوصة جمع مذكر سالم بالواو والنون أو الياء والنون تحذف ياء الاسم المنقوص قياساً كما في القاضون والداعون والقاضين والداعين. وينطق بعد هاء المفرد المذكر الغائب ضمة طويلة (صوت صائت طويل) كما في ضربة زيد، والضمة الطويلة تظهر صوتاً ولا تكتب خطاً أو كسرة طويلة نحو به علة وذلك إذا لم يسبق الضمير مد أو حرف ساكن نحو دعا إليه حيث يقصر الصائت

---

(١) انظر سيبويه الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣.
(٢) انظر الكتاب ٤/ ٥٤.
(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٨٣
(٤) انظر الكتاب ٤/ ١٨٤.

الطويل ومنه في القرآن الكريم ﴿ونزلناه تنزيلا﴾[1] ﴿وشروه بثمن بخس﴾[2]، ويعلل سيبويه الحذف عند سبق حرف من حروف العلة بأن «الهاء» من مخرج الألف تشبه الياء والواو تشبهها في المد وهي أختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا[3]. وقد اختار سيبويه في الهاء التي قبلها ساكن غير أحرف العلة نحو لم أضربه ألا تحذف صلتها أي حرف المد بعدها. واختار المبرد الحذف وهو الصحيح لأن أكثر القراء والجمهور عليه كما يذكر السيرافي[4] والحذف للوقف من الأسباب القياسية الصوتية والوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة. وله ثلاثة مقاصد في الكلام أولها: تمام الغرض من الكلام أي أنه يؤدي وظيفة بين الجمل والعبارات لبيان الفصل بين مدلولاتها، والثاني: لتمام النظم في الشعر، والثالث:

لتمام السجع في النثر. ويترتب على الوقف تغيرات متنوعة بحسب حالة الموقوف عليه نقتصر منها في تناولنا على ما يتصل بالحذف.

ويقع حذف الضمة والكسرة المنونتين أي حذف صائت قصير مع صامت عند الوقوف على الاسم المضموم المنون أو المكسور والمنون نحو:

(هذا زيد ومررت بزيد)،وهذا رجل ومررت برجل. فإن لم يكن الاسم منونا نحو (عمْرو وزفر)وقع الحذف أيضاً عند الوقف على آخره بالسكون ولكنه حذف للصائت القصير فقط الضمة أو الكسرة ،وينسب إلى لهجة ربيعة أنها تفعل ذلك عند الوقوف على الاسم المفتوح فيقولون: رأيت زيد، أما عند الباقين فإن المفتوح يبدل تنوينه في الوقف ألفا نحو رأيت زيداً. ويمكن أن يعبر عن هذه الحالة بإطالة الصائت القصير وحذف التنوين «الحرف الصامت» وينسب إلى لهجة الأزد أنها تبدل التنوين مداً من جنس ما قبلها من الضم والكسر أيضاً فيقولون هذا زيدو، ومررت بزيدي كما يقال عند الجميع رأيت زيداً في الوقف ويترجح في الوقف آخر

---

(١) سورة الأسراء آية ١٠٥ (٢) سورة يوسف آية ١٩

(٣) أنظر الكتاب ٤/ ١٨٩

(٤) المرجع السابق – الصفحة نفسها.

الأسماء المنقوصة المنونة حذف الكسرة مع التنوين نحو هذا قاضى. وهذا غازٍ وهذا عم الأصل القاضى والغازى والعمى. بكسر الميم هذا هو الأكثر وبعض اللهجات القليلة تبدل من التنوين الأخير ياء فيقولون هذا رامى وغازى وعمى[1].

وقرأ ابن كثير: «ولكل قوم هادى» فإن كان المنقوص محذوف العين نحو «مرٍ» اسم فاعل من أرى. أو محذوف الفاء نحو «يفي» علماً لم يجز الحذف وكان لابد من إثبات حتى لا يجتمع حذفان فيقال فى الوقف: هذا مرى وهذا يفى. ويترجح فى الأسماء المنقوصة غير المنونة، وهى المقترنة بـ «أل» أن تبقى الياء بلا حذف فى حالتى الرفع والجر أى حالة كون الياء حرف مد غير محرك «صائتاً طويلاً» أما إذا أتت الياء محركة بالفتحة حالة النصب فيتعين أن تثبت ولا تحذف. ولكن تحذف الفتحة وتتحول الياء من صوت صامت (شبيه بالصائت) إلى (صوت صائت لحرف مد) وذلك كما فى قوله تعالى «كلا إذا بلغت التراقى»[2]، وقد ورد الحذف للوقف فى المرفوع كما فى قوله تعالى:

«الكبير المتعال» وفى المجرور كقوله تعالى: «يوم التناد».

أما الأفعال فلا حذف فيها عند الوقف وإنما تثبت الياء نحو يجرى ويرمى. وكذلك الواو نحو يدعو ولذلك عد الحذف فى نحو «ما أدر» و «لا أدر» سماعياً وعُلل بكثرة الاستعمال. وفى الوقف على هاء الضمير مضمومة أو مكسورة نحو رأيته ومررت به تحذف الضمة الطويلة ويوقف بالسكون على الهاء ويوقف بالسكون على ما آخره تاء التأنيث المتحركة كفاطمة وقائمة بعد إبدال التاء هاء فيعترى الحذف الضمة أو الضمة مع التنوين ما لم يكن قبل التاء ساكن أو كانت تاء الجمع أو ما يشبهها حيث يقع الوقف بالسكون مع الحذف دون إبدال التاء هاء كما فى بنت وأخت وفاطمات وهيهات.

(١) أنظر الكتاب ٤/ ١٨٣

(٢) سورة القيامة آية ٢٥.

وإذا كان آخر الاسم غير تاء التأنيث جاز في الوقوف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والإشمام والتضعيف والنقل والقياس في الأفعال المنقوصة ألا يعتريها الحذف للوقف، لكنها في الفواصل والقوافي قد يعتريها ذلك ففي الفواصل قوله تعالى «والليل إذا يسر» و «ما كنا نبغ» وفي القافية قول زهير:

وأراك تفري ما خلقت ∴ وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

فحذف الياء من يفري للقافية[1]

ويجوز في الوقف حذف ياء المتكلم الساكنة (الصائت الطويل) والوقف على ما قبلها بالسكون نحو: هذا غلام تريد: غلامي - وقد أسقان تريد اسقاني - وأسقن أي أسقني - ومنه قوله تعالى:

«ربي أكر من» و «ربي أهانن» وهي القراءة الفاشية أي أكرمني وأهانني وقول النابغة:

إذا حاولت في أسد فجورا ∴ فإني لست منك ولست منّ

بالوقف على (من) بتضعيف النون مع السكون يريد من.

ويلاحظ أن حذف ياء المتكلم دون إبقاء الكسرة الدالة عليها يقع غالباً لوجود نون الوقاية الخاصة بها والتي لها دلالة عليها[2]، وفي أ غلب اللغات السامية حدث لون من التطور لحركات أواخر الكلمة فبقيت ساكنة سواء أكان ذلك في لغة الشعر أم في لغة الاستخدام العادي على أن الصوائت المصاحبة لباقي حروف الكلم في العبرية قد استخدمت لإحداث إتباع موسيقي بديلاً عن القافية التي هي جوهر أساس في ايقاع الشعر العربي. وقد أوضحنا هذا إيضاحاً مفصلاً في موضع آخر من البحث[3].

---

(١) أنظر الكتاب سيبويه ٤/ ١٨٤، ١٨٥.

(٢) انظر ظاهرة الحذف ص ٧٦، ٧٧.

(٣) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث.

وفى إطار التوافق الحركى والسياق الصوتى المشكل لتيار الكلام نجد أن ثقل العملية العضلية ليست سبباً فى حدوث الظواهر السياقية جميعاً لأن بعضهما لو نفذ فى نطقه النظام كما هو لم نحس ثقل العملية النطقية فى نطقه أبداً، فلو أن المتكلم عزف عن الوقف بالسكون، وأعطى الحرف الأخير حركته التى أعطاه النظام أياها لما كان فى ذلك أى نوع من أنواع الثقل من الناحية العضلية بل على العكس من ذلك تماماً نرى قوافى الشعر تأبى فعلاً تطبيق ظاهرة الوقف بالسكون ونحوه فى الكثير جداً من الحالات ولها فى ذلك نظام عروض فرعى خاص بها(١).

وظاهرة التفاعل الصوتى تشمل كلا من الصوامت والحركات أما الصوامت عند تفاعلها مع أصوات مجاورة أخرى فإنه يطرأ عليها لون من التغيير فإما أن تفخم وإما أن ترقق أو تنقلب إلى نظائرها ولها قواعد واضحة فى كتب النحو والصرف والقراءات. أما الحركات فإنها تسلك مسالك أخرى عند مجاورتها لحركات أخرى فتسلك مسلك التحول إلى حركات أخر إما بالكسر أو الضم وفقاً للحركة السابقة وتناسباً مع الحركة التالية لإحداث لون من المماثلة الصوتية يتناسب مع كفاءة الجهاز الصوتى للإنسان بحيث يسهل الانتقال من حركة إلى حركة تبعاً لمبدأ الجهد الأقل "The Least Effort"، ويبدو أن جميع اللغات تسلك هذا المسلك نظراً لتوحد أجزاء الجهاز النطقى للإنسان فى كل أنحاء الكرة الأرضية ناهينا بالفروق الشخصية لكل فرد من حيث نوع أسنانه وانتظامها وغلظ أجزاء الوجه المشاركة فى عملية النطق كجانبى الفم واللثة والأنف الذى يتسع لكمية من الهواء أو يضيق عنها اختلافاً من شخص لشخص.

فلفظة يُوسفْ Yōsep(٢): «يوسف» واسم يوسف عبرى قديم، وقد نقلت العربية صوامت الاسم (ى – س – ف) نقلاً مطابقاً، ولكنها تصرفت فى نقل الحركات ولعل السبب فى ذلك أن بعض اللغات السامية – كالعبرية والحبشية

---

(١) أنظر د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٣.

(٢) انظر تكوين ٣٧: ٢.

تميل فى أغلب الحالات إلى الإمالة والتفخيم فى حركات ألفاظها؛ أما العربية الفصحى فعلى العكس من ذلك، تميل فى الغالب إلى استخدام الحركة الصريحة دون إمالة أو تفخيم، اقتداء بلغة الحجاز، ولهذا فإن العربية الفصحى عندما نقلت اسم يوسف حولت حركة المقطع الأول منه من يو Yō) إلى ضمة طويلة صريحة (يُو) وحركة المقطع الثانى سيف Sēp من الكسرة الممالة إلى ضمة صريحة (سُف)، وتميل بعض لهجاتنا المعاصرة إلى كسرة قصيرة بدلاً من الضمة القصيرة فنقول (سِف).

وقديما جمعت اللغة الفصحى بين الصيغتين (تسكين وتحريك الوسط فى طائفة من الألفاظ، مثل عنق ـ عنق، ضلع ـ ضلع، ملك ـ ملك، فخذ ـ فخذ.. وذكر الباحث «كايم رابين» أن الصيغة الساكنة الوسط تنتمى غالباً إلى لهجات شرقية (يعنى لهجات نجد والأطراف الشرقية)، وأما المتحركة فحجازية. واستشهد بأقوال بما ورد فى كتاب سيبويه، وما ذكره أبو عبيدة معمر من أن (أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا فى عشْرة يجزمونها)[1]. وهذا صحيح وقول أبى عبيدة يجزمونها – خلافا لما ذكره رابين – يعنى يسكنونها. ويوضح ذلك قول صاحب اللسان فى لفظ عشرة (والكسر لأهل نجد والتسكين لأهل الحجاز). وأهل الحجاز[2] يقولون خمس عشرة خفيفة لا يحركون الشين، وتميم تثقل وتكسر الشين، ومنهم من يفتحها. وهذا صحيح فى جملته غير أننا نلاحظ أن الحجاز لم ينفرد بهذه الظاهرة على الجانب الغربى، فالواقع أن تحريك وسط الثلاثى ظاهرة عريقة فى منطقة الشمال الغربى عُرفت قديما فى اللغة العبرية. ثم إن من الطبيعى أن تشيع هذه الظاهرة عند أهل هذه المنطقة الذين عبروا فى صور شتى عن ميلهم إلى تفخيم الأصوات والجهر بها.

وبعض العرب كان أشد تصويتاً من بعض، وأهل منطقة الشمال الغربى، كانوا

(1) C. Rabin, Ancient west - Arabian, London 1951 pp 97 - 98. انظر

(٢) انظر السيوطى – المزهر ج٢ ص ٢٧٥.

من أكثر العرب ميلاً إلى الجهر بالأصوات وتفخيمها.

وتدل القرائن على ذلك وبعض الحجازيين مالوا إلى تفخيم الألف ويعرّف ابن يعيش ألف التفخيم موضحاً الفارق بينها وبين ألف الإمالة في قوله: (أما ألف التفخيم فأن يُنحى بها نحو الواو، فكتبوا: الصلاة، والزكاة والحياة، بالواو على هذه اللغة، وأما ألف الإمالة فتسمى ألف الترخيم، لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه وهي بالضد من ألف التفخيم لأنك تنحو بها نحو الياء، وألف التفخيم تنحو بها نحو الواو[1]. وعنى القراء بدرجات الإمالة والتفخيم، فجعلوا للإمالة درجات، كما جعلوا للتفخيم درجات تختلف بين الشدة والاعتدال. والأمثلة التي يسوقونها تعنى عناية خاصة بما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ (وعددها ثمانية) رسمت ألفاتها بالواو هي (صلاة - حياة - زكاة - نجاة - غداة - مشكاة - مناة - الربا)، وفقاً للهجة حجازية ولكن تفخيم الألف لم يكن بالحجاز وحده، وربما كان الحجاز قد تأثر في ذلك بلهجات مجاورة. ومن الملاحظ أن معظم اللغات القديمة التي ورثت قضاعة وكهلان مساكنها الممتدة من شمال الحجاز إلى بلاد الشام، كالكنعانية والعبرية والسريانية الغربية والنبطية والثمودية، كانت تفخم الألف فتنحو بها نحو الواو[2]. وإن تواتر هذه الظاهرة على منطقة واحدة، في خلال مئات من السنين، لما يجعل الاحتمال قوياً بأن يكون سكان هذه المنطقة، على تعاقب العصور قد توارثوا شيئاً من هذه الظاهرة العربية.

وبعض القضاعيين الذين لا ينتمون إلى منطقة الشمال الغربي، وهم بنو كلب، يقولون في لهجتهم في مثل دابة وشابة: «دأبة و شأبة» فيقحمون همزة مفتوحة على الألف. ومثل هذه اللهجة، ذات ارتباط ودلالة. فهي من ناحية تشبه تفخيم الألف من حيث إنها وسيلة للإبقاء على الألف وتدعيمها خشية أن تختزل وتتضاءل، أو تلين وتضعف، وهي من ناحية أخرى تشير إلى ظاهرة عامة مشتركة

(١) أنظر بن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٢٧.

انظر (2) C. Rabin, op. cit., P 107

تجمع بين بطون من قضاعة، على تباعد مساكنها، وإن اتخذ كل منهم وسيلته الخاصة للتعبير عنها.

وربما امتد تأثير الشمال إلى اليمن، فانتقلت إليه من الزمن القديم آثار من تفخيم الألف، ولكنها على أى حال آثار ضئيلة، ولعل إمالة الألف نحو الياء كانت أكثر ذيوعاً وانتشاراً فى لهجات اليمن القديمة بصفة عامة[1]. فإذا نظرنا فى لهجات قيس وغيرهم من قبائل نجد وجدنا فى أقوال الرواة ما يدل على أنهم آثروا الإمالة على الفتح، حتى قيل فى وصف لهجتهم «كَسْر قيس وأسد» «تضْجع قيس»[2] وكلاهما يعنى الإمالة، ويروى عن خثعم وزبيد (من قبائل كهلان اليمن) بخصوص ظاهرة استخدام حرفى الجر (من، على) أنها كانت تحذف نون (من) إذا وليها ساكن، فيقولون مالدّار وما لفرس (من الدار من الفرس)، وما يروى عن بلحارث بن كعب، وهم من كهلان اليمن أيضاً، من حذف اللام والألف من (على) «الجارة إذا وليها ساكن فيقولون علفرس (على الفرس)[3]. والفتح فى الواقع مظهر من مظاهر التفخيم، والغالب أن الحجاز ومنطقة الشمال الغربى كانت مصدراً لهذه الظاهرة، أما إمالة الفتحة فكانت فى اليمن وقيس غالباً، واشتهرت فى لهجة الكوفة قديماً، وتحدث عنها الكسائى، وقرأبها فى مواضع معدودة من القرآن نحو: نعجة، سفينة، همزة، وفى كلمات أخرى، بإمالة ما قبل هاء التأنيث عند الوقف[4]. وظاهرة الفتح والكسر فى تاء المضارع قديمة فى تاريخ اللهجات العربية، وذكر أبو عمروبن العلاء أن «تعلم» بالكسر لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وعامة العرب. وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل فيقول

---

(١) أنظر همع الهوامع للسيوطى (ط السعادة ١٣٢٧ هـ) ٢/ ٢٠٤.

(٢) انظر المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢١٠.

(٣) انظر مميزات لغات العرب لحفنى ناصف ص ٣٠، ٣٢ (مصر ١٩٥٧).

(٤) انظر النشر فى القراءات العشر (دمشق ١٣٤٥ هـ) لابن الجزرى ٢/ ٨٩.

تعلم بالفتح، والقرآن الكريم عليها، قال: (وزعم الأخفش أن كل ما ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا تعلم بالكسر، قال: قال نقلته من نوادر أبي زيد)[1] ويفهم من كلام سيبويه أن جميع العرب - بإستثناء أهل الحجاز - كانوا يكسرون أوائل المضارع إذا كان ماضية على فَعِل، إلا ياء المضارعة فإنها تلزم الفتح فى جميع الحالات[2]. وقالوا (تلتله بهراء)، وبهراء قضاعية، والتلتة كما شرحها صاحب اللسان هى (كسرهم تاء تفعلون، يقولون تِعلمون وتِشهدون ونحوه)[3]. وليس فى هذا الشرح ما يدل على أن بهراء قد اختصت دون عامة الذين كسروا أوائل المضارع بشئ يستحق إفرادها بهذه الظاهرة. ولكن هناك من القرائن ما يرجح أن كسر ياء المضارعة كانت سمة مميزة لبهراء وبعض بطون قضاعة دون سائر قبائل الشرق ونجد. وهناك أسباب دفعت الباحثين المحدثين إلى جعل اللغات السامية أفراداً فى أسرة واحدة أو فروعاً من شجرة واحدة، وهى هذا التشابه القوى بينها فى الأصوات والأبنية والتراكيب. فلو تأملنا وجوه الشبه بين العربية والفصحى واللهجة العربية التى نتكلمها سنرى من غير شك اختلافاً بينهما، فاللهجة فى الاصطلاح العلمى الحديث مجموعة من الصفات اللغوية تنتمى إلى بيئة خاصة وتشترك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه الهيئة. وبيئة اللهجة هى جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً فى مجموعة من الظواهر اللغوية التى تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التى تربط بين هذه اللهجات ولكنه اختلاف طفيف لا يمنع أن تكون لهجتك فرعاً من فروع العربية الفصحى، فهذه اللهجات العربية التى تتكلمها الأقاليم الإسلامية والسودان والشام والمغرب والعراق

(١) انظر لسان العرب ٢٥/ ٢٨٣ (طبعة بولاق).
(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٥٦.
(٣) انظر اللسان تلك.

واليمن والحجاز على ما بينها من اختلاف تنتمى كلها إلى العربية الفصحى وتندرج تحتها وتتفرع منها: فهى جميعاً تشترك فى مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التى تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات وقد تتباعد اللهجات أو تتقارب على قدر اشتمالها على هذه الصفات وتلك العادات فقد يكون للغة الواحدة لهجات متقاربة لا يفرق بين لهجة وأخرى منها سوى صفتين أو ثلاث من تلك الصفات[1]. وكما أن هنالك بين لهجات اللغة الواحدة فروقاً فكذلك نجد فروقاً بين لغات المجموعة الواحدة كلغات المجموعة السامية مثلاً، ولكنها فروق أبعد من تلك التى تكون بين اللهجات وإن تكن فروقاً لا تخرج هذه اللغات عن كونها مجموعة واحدة.

هذه اللغات السامية قد وجدت فى الشرق وفى مناطق متقاربة، فالأشورية ظهرت فى العراق والكنعانية والعبرية فرع منها ظهرت فى العراق وسوريا وفلسطين والحبشية والعربية الجنوبية (أى لغات اليمن القديمة) والعربية الشمالية ظهرت كلها أول الأمر فى جزيرة العرب ومنها هاجر أصحاب الحبشية القديمة إلى الحبشة حيث نشروا لغاتهم.

فهذا التقارب اللغوى والمكانى إذن كان من أهم الأسباب التى دعت العلماء إلى جعل هذه اللغات واللهجات أفراداً فى أسرة واحدة أو فروعاً فى شجرة واحدة، وهذا ما دعا العلماء. كذلك إلى فرض أن الناطقين بهذه اللغات يرجعون إلى أصل واحد وأن لغاتهم – قبل أن يتفرقوا – كانت وحدة قائمة فى مكان واحد. ففرضوا أن هناك «أماً» لهذه اللغات كانت تسكن فى بقعة معينة قبل أن يتفرق أولادها فى الأقاليم والبقاع[2].

(١) انظر فى اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ط الرسالة ص ١٥، ١٦

(٢) انظر المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية د. عبد المجيد عابدين ص ٢٥ الطبعة الأولى سنة ١٩٥١.

الفصل الثالث

في بناء الصيغ

١- العلامة هي التي يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً، وتوجد في النطق، وهي إما أن تكون عنصراً أبجدياً أو فوق الأبجدى، بمعنى أنها تكون في شكلها كمية أو نبراً أو تنغيماً، ويعبر عنها إما إيجابياً بوجودها أو سلبياً بعدمها، إذ ربما يكون هناك مايسمى «العلامة صفر» والصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات، وهلم جرا تكون نظاماً في العلامات لنظام من المورفيمات، يعبر عن نظام من الأبواب. يتكون منه الصرف والنحو العربيين.

إن علاقة العلامة بالمورفيم أشبه ماتكون بعلاقة الصوت بالحرف وعلاقة المورفيم أشبه ماتكون بعلاقة الصوت بالحرف، وعلاقة المورفيم بالباب مثل علاقة الحرف بما ارتبط معه في مخرج تقسيمي واحد،وعلاقة الباب بنظام الأبواب كعلاقة طائفة من الحروف مرتبطة بمخرج تقسيمي واحد بالأبجدية التشكيلية بصفة عامة. إن باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص هو الاسم المرفوع، وعلامته محمدٌ مثلاً.

فالجملة المنطوقة تتكون من نسق من العلامات الصرفية بينها الترتيب والتوافق وفي الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة كالطلب والصيرورة والمطاوعة والتعدى واللزوم. والافتعال والتكبير والتصغير والوقف وهلم جرا. تعبر عنها على الترتيب علامات هي: استفعل وانفعل وأفعل وفَعّل وافتعل. وصيغ التكسير والتصغير وعدم الحركة، فالطلب في الصرف مورفيم وفي النحو والبلاغة باب وصيغته علامة صرفية ومثل ذلك يمكن أن يقال في البقية[1] ومن هنا فالحركة أو الصائت تُعَدّ علامةً أوىميزاً بين بعض الصيغ ومن ثمّ فهي علامة على وظيفتها فصيغة «فَاعَلَ» مثلاً لها معنى وظيفي خاص هو المورفيم، ويسميه الصرفيون المشاركة بالإضافة إلا أن هذه الصيغة لابد أن تكون صيغة فعلية وهذا جزء آخر من معناها الطبقي. ثم زد عليه أنها بشكلها الحاضر تتخذ ميزاناً صرفياً لما أسند إليه الغائب من هذا الفعل الذى يدل على المشاركة، وهذا جزء ثالث من معناها الوظيفي أيضاً. ثم هي

(١) انظر: د/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص ٧٣.

بتحديدها الشكلى وبناء وسطها وآخرها على الفتح. مغايرة تمام المغايرة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الأمرمنها. وهذا جزء سلبى من المعنى بغض النظر عن المعنى المعجمى العرفى الذى فى قاتل وجادل وناضل وحاسب وما إلى ذلك من أمثلتها التى توجد معانيها المعجمية مفصلة فى القاموس. فالمعنى المعجمى عرفى واجتماعى إلى حد ما، بينما المعنى الوظيفى نحوى صرفى لكن الصيغة الصرفية، قد لاتكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها. فهى إذا فى حاجة إلى المثال ليوضح مافيها من غموض، فمثلاً صيغة «فَعْل» نجدها مشتركة بين الصفة المشبهة وبين المصدر، ومن أمثلتها «ضرب» و«شهم». فإذا وقع الغموض هنا فى الصيغة فلن يقع فى الأمثلة المذكورة لأنها بمفردها تكفى لشرح معنى الصيغة. أما إذا كانت لاتكفى كما فى «عَدْل» التى تصلح لمعنى الصفة كما تصلح لمعنى المصدر فإذا جاء هذا الغموض فى المثال، كما جاء فى الصيغة اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحوية فى تحديد معانٍ صرفية،تلك الوسيلة هى السياق ومثل ذلك يقال فى صيغة «فعيل» التى تأتى صفة مشبهة ومصدراً وبمعنى اسم الفاعل واسم المفعول، وفِعَال التى تأتى صيغة لمفرد ككتاب والجمع ككلاب ولمصدر كقتال ولايطعن ذلك أبداً فى محدودية المعنى الوظيفى للصيغة، لأن هذا المعنى بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون فى تحليل السياق. والسياق أحد الوسائل التى يلجأ إليها أخيراً فى إيضاح هذا المعنى(١).

والدكتور تمام يرى أن السياق هو الوسيلة التى يلجأ إليها فى إيضاح المعنى، وهو يقصد ضم العناصر المشتركة فى الحدث اللغوى بعضها إلى بعض لتحديد المعنى الدقيق سواء تكوّن هذا السياق من عناصر لغوية أم عناصر خارجة عن اللغة.

وفى رأيى أن المعنى يمكن أن يُستدل عليه بأقل عنصر من العناصر الداخلة فى السياق اللغوى، وهى الحركة التى أقمنا عليها دراستنا فالفعل «قَتَلَ» بثلاثة فتحات. يفيد معنى أن شخصاً قام بالقتل.

(١) انظر: تمام حسان «مناهج البحث فى اللغة» ص ١٧٣ ، ١٧٤.

وإذا حُذفَ الصائت القصير من وسط الفعل وتغّير نوع الصائت القصير. من البناء على الفتح إلى ضمة إعراب، فحينئذ سندرك أن هناك حدثاً قد وقع وهو القتل «قَتَلَ» أما إذا أُطيلَ الصائت القصير فوق القاف فسندرك أن حدثاً قد وقع من شخص وشارك فيه شخصاً آخر «قَاتَلَ».

وإذا غيرنا نوع الصائت من مبنى «قَاتَلَ» بحيث كَسرنَا العين وضممنا اللام، بدلاً من فتحي البناء فستتحول الصيغة إلى صيغة اسم الفاعل.

وبهذا تكون الصيغة قد تحولت من صيغة فعل إلى اسم، والمعوَّل في ذلك هو كم الصائت وكذا نوعه، وكم الصائت يبدو تأثيره في حشو الصيغة أما نوعه فغالباً مايكون له تأثير في نهاية الصيغة وبه تتحدد وظيفة الصيغة وكذا دلالتها.

وتعتمد فصيلة اللغات السامية اعتماداً كبيراً على الأصوات الصامتة (Consonants)، لا على الأصوات المتحركة (Vowels)، أو بمعنى آخر: يرتبط المعنى الرئيسي للكلمة، في ذهن الساميين، بالأصوات الصامتة فيها، أما الأصوات المتحركة، فهي لاتعبر في الكلمة، إلا عن تحوير هذا المعنى وتعديله، ويكفي أن تنظر إلى كلمات مثل : كَتَبَ ، وكُتُبٌ ، وكُتُبٌ، وكَتَّبَ .... الخ.

لتدرك أن المعنى الأصلي فيها، مرتبط بالكاف والتاء والباء وفي عدد كبير جدا من الكلمات، يحمل المعنى ثلاثة أصوات صامتة فيها، ويدخل عليها إضافات في أولها أو وسطها لتحوير هذا المعنى وتعديله، مثل : كَاتَب، واكْتَبَ، وانْكَتَبَ، واكْتَتَبَ، استكْتَبَ، ومَكْتَبٌ ، ومكْتُوبٌ، وكَاتِبٌ... الخ[1].

ولهذا السبب يمتاز الفعل في اللغات السامية، بسلسلة من الأوزان المزيدة، التي تعبر عن معانٍ مشتقة من المعنى الأساسي، وتصاغ بتغيير الجذر تغيرات ثابتة، للتعبير عن شدة الفعل أو تكراره، وعن السببية، وعن المطاوعة، والمشاركة في الفعل، والبناء للمجهول ، وغير ذلك[2].

(١) انظر: فصول في فقه العربية د/ رمضان عبد التواب ص ٤٥.
(٢) انظر: أبنية الفعل في اللغات السامية، للدكتور رمضان عبد التواب – ص ٥٥ مجلة كلية اللغة العربية بالرياض– العدد الرابع (١٩٧٤).

هذا، وتغلب على اللغات السامية الأصوات الحلقية، كالعين، والحاء، والهاء، والأصوات المفخمة، كالصاد، والطاء[1]، كما أنها في الصيغ الفعلية لاتهتم بالأزمنة الثلاثة وفروعها، وهي:

الماضي، والحاضر، والمستقبل، بقدر ماتهتم في هذه الصيغ بالحدث المنتهى والحدث الذى لم ينته بعد، ولذلك نجد في العربية صيغتين للفعل، وهما: الماضى للحدث المنتهى، والمضارع للذى لم ينته ولذلك يصلح للحال والاستقبال، وهناك أدوات تجعل الفعل للمستقبل خالصاً، مثل السين، أو سوف، أو لن، وأدوات أخرى تجعله للماضي، مثل: لم.والحقيقة أن الحركات تتأثر بالسياق الصوتى الذى ترد فيه فهى تسلك مسلكاً مع الحروف الحلقية، لاتسلكه عند ورودها مع الحروف الأخرى أضف ذلك إلى أن لهذه الحركات دوراً وظيفياً في دلالة الصيغ سواء بالدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل وذلك بتقدير تاء محذوفة في بداية الفعل وهى كثيرة الورود في الاستخدام العربى خصوصاً في الشعر الذى يكون فيه الشاعر بحاجة إلى اختزال مقطع من الكلمة لمناسبة الوزن.

وقد ميز القدماء – سيبويه وغيره – بين الفتحة والألف من ناحية، والكسرة والياء، والضمة والواو من ناحية أخرى وتابع ابن جنى كلام سيبويه بقوله:

ويقول ابن يعيش في وصف الواو والياء والألف (يعنى الحركات الطوال) أنها «أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً وأقلها كلفة».

وأما قول النحويين أن الواو والياء ثقيلتان فالبنسبة إلى الألف وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان.

وردد ابن يعيش[2] مايفيد بأن حكمه هذا ينطبق أيضاً على الحركات فهى

---

(١) انظر: اللغة العبرية، قواعد ونصوص ومقارنات، للدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٧م ص ١٢٠ – ١٣٣.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩.

حمتها لايخلو منها الكلام فيقول: (ألا ترى أن كل كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف – يعنى الألف والواو والياء. فلن تخلو من حركة إما فتحة وإما ضمة وإما كسرة والحركات أبعاض هذه الحروف) وهذا الكلام يشبه إلى حد كبير مايقوله المحدثون فى الحركات الطوال والقصار (Vowels)، غير أن المحدثين حين ميزوا بين هذه الحركات من حيث مجرى أصواتها واتساعه قسموها إلى نوعين: أصوات ضيقة وهى الضمة الطويلة والقصيرة والكسرة الطويلة والقصيرة.

وهذا التقسيم، وإن كان لم يذكره القدماء صراحة، فمن الممكن فهمه، واستخلاصه من سياق كلامهم، ولاأدل على ذلك من أن أصحاب العربية الأقدمين، كان لديهم الحس اللغوى فى استخدام الفروق بين الفتحة من ناحية، والكسرة والضمة من ناحية أخرى، فى بناء الصيغ العربية ولهذا أمثلة كثيرة فى العربية الفصحى تذكر منها أناً:

نلحظ فى معظم الأحيان أن مايجرى على الضمة يجرى على الكسرة، لأن كلامنهما صوت لين ضيق، بخلاف الفتحة فهى قسم مستقل له ظواهره الخاصة[1]. فمن ذلك أن الفعل الماضى الثلاثى الذى على وزن فَعُل بضم العين وفَعِل بكسر العين يتقاربان فى وظيفتهما، بحيث نلاحظ أن الفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعُل وفَعِل أو بين فَعَلَ، وذلك لتقارب الضمة والكسرة وهما من الحركات الضيقة، وتباعدهما من الفتحة وهى حركة متسعة، وكذلك فى الحركات الطوال نجد الصيغ التى على وزن فَعِيل وفَعُول قريباً بعضها من بعض[1] ويجوز فى نظم الشعر العربى أن يعاقب الشاعر بين الواو والياء إذا كانتا ردْ فَيْن فى تقفيه القصيدة الواحدة (فتكون الواو ردفاً فى بيت والياء فى آخر، فتأتى الواو المضموم ماقبلها والياء المكسور ماقبلها.

(١) انظر: الأصوات اللغوية للدكتور . إبراهيم أنيس ص ٤١ .

(٢) انظر: التطور النحوى للغة العربية. برجشتراسر ص ٣٤ – ٣٥ .

والواو المفتوح ماقبلها مع الياء المفتوح ماقبلها..

(أما الألف فلايجوز المعاقبة بينها في الردف مع الياء والواو[1] وقد تمتزج الكسرة والضمة في حركة واحدة، والنحاة يسمونه «الإشمام» ومثاله في الفعل الماضي المبني للمجهول إذا كان ثلاثياً معتل العين. وقد أجاز النحاة في هذا الفعل ثلاثة أوجه إخلاص الكسر نحو قيل وبيع وهذا ليس بإشمام، وإخلاص الضم نحو قُولَ وبُوعَ وهذا أيضاً ليس بإشمام، والإشمام وهو الوجه الثالث، هو الإتيان بحركة بين الضم والكسر.

وتعديل الحركات في داخل الصيغة وسيلة لتنمية الألفاظ والصيغ وتنويعها، وفيما يلي أمثلة منها نقتصر فيها على سرد بعض صيغ الأفعال الثلاثية لتوضيح مايطرأ على «حركاتها» من تعديل وتبديل، وماترتب على ذلك من نشوء دلالة «وظيفية» لهذه الحركات نشأت من تعديل حركة أو أكثر في صيغتين ينتميان إلى أصل واحد في الفعل الماضي الثلاثي في صيغة البناء للمعلوم ومايقابلها من البناء للمجهول: كَتَبَ (فتحة + فتحة) يقابل في البناء للمجهول كُتِب (ضمة + كسرة) + عَلِمَ (فتحة + كسرة) تقابل في البناء للمجهول عُلِم (ضمة + كسرة)، (قال) أصله : قول (فتحة + فتحة)، تحولتا إلى فتحة طويلة يقابل في البناء للمجهول قيل أصله قُوِل (ضمة + كسرة) تحولتا إلى كسرة طويلة. ونلاحظ مما سبق أن الضمة + الكسرة في الفعل الماضي الثلاثي هما عُلِمَ على صيغة البناء للمجهول، أما البناء للمعلوم فدليله الفتحة للحرف الأول.والحقيقة أن لانسجام الحركات في الصيغة دوراً هاماً في تشكلها، فالأفعال الجوفاء (باع – نام – قال – صام ... الخ) عند بنائها للمجهول تقتضي القاعدة ضم الصامت الأول وكسر الصامت الثاني، ولما كان الفعل معتلَّ الوسط فلايمكن أن يحمل العلة حركته لذا وجب أن تثبت العلة كما هي فلاتتحمل حركة بحيث تصبح صامتاً.

(١) انظر: القوافي لأبي يعلى التنوخي تحقيق د/ عوني عبد الرءوف ص ٨٤، ٨٨.

وهذا هو القيد الأول كما يجب الالتزام بحركة الكسر فى الوسط مطابقة للقاعدة وهذا هو القيد الثانى. ولذا فإننا نلجأ إلى لون من التحويل فى الحركات فنغير الضمة على أول صامت إلى كسرة، ولذا وجب أن نحول العلة فى الوسط إلى ياء، لأنها سبقت بكسرة والياء فى الوسط هى امتداد لهذه الكسرة، فتتحول الأفعال الجوفاء إلى بيع - نيم - قيل - صيم .. الخ، وإن كانت هناك روايات تحتفظ بالضمة على الصامت الأول مثل قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ

ليت شباباً (بوع) فاشتريت

فالبرغم من أن الصيغة شاذة إلا أن الانسجام الحركى قد توفر فيها، فقد احتفظت الصيغة بالواو امتداداً لصوت الضمة على الصائت الأول.

بين الفعل الماضى الثلاثى ومضارعه: نقف على ثلاثة أشكال منه:

الشكل الأول: وفيه الحرف الثانى من الماضى مفتوح: ضَرب يَضْرِب (فتحة فى الماضى يقابلها كسرة فى المضارع/ صَرَخ يَصْرُخ (فتحة فى الماضى يقابلها ضمة فى المضارع / قَدَرَ يقْدُر ويقْدِر (فتحة فى الماضى يقابلها ضمة أو كسرة فى المضارع).

ونلاحظ أن بين الحركتين حركة الماضى وحركة المضارع تخالفاً واضحاً، وربما قصد به الإشارة إلى التفرقة بين دلالة الماضى على حدث انتهى، ودلالة المضارع على حدث لم ينته.

الشكل الثانى: وفيه الحرف الثانى من الماضى مكسور: رَبِح يرْبَح قبل يَقْبَل - كَبِر - يَكْبَر. وفيها الحرف الثانى من الماضى مكسور وفى المضارع مفتوح.

وفيها تخالف بن الحركتين - الكسر والفتح وان تبادلا موقعيهما ، ويمكن تفسير التخالف هنا بما قلناه فى الشكل الأول.

الشكل الثالث: وفيه حركة الحرف الثانى فتحة فى الماضى والمضارع شَرَع – يَشْرَع – سَمَح يَسمَح – بَعَث يبعث – زأر يزأر – نَعَى ينْعَى – نَهَى ينهى... الخ. والقياس فيها أن يكون الحرف الثانى من مضارعها بالكسر أو الضم، على غرار الشكل الأول، إلا أن العرب فضلوا الفتحة على الكسرة والضمة، إذا كان الحرف الثانى أو الثالث من أفعال المضارعة حرفاً حلقياً. وإنما كره العرب الكسر والضم فى هذا الموضع لثقلهما مع حروف الحلق، وهم فى ذلك كبقية أسلافهم الساميين، فقد كانوا يؤثرون حركة الفتح على غيرها إذا جاوزت هذه الحروف، لخفة الفتحة وسهولتها.

ويقول د/ إبراهيم أنيس: فالفتحة والكسرة والضمة ومايتفرع عنها من حروف مد، هى أصوات اللين العربية التى أشار إليها القدماء، غير أنهم فى ثنايا مؤلفاتهم قد ذكروا لبعضها أنواعاً أخرى. ولكن القدماء ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء فى (كتاب) وكسرة تحت الراء فى (كريم) وضمة فوق القاف فى (يقول) !! والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لاوجود لها فى تلك المواضع فالتاء فى (كتاب) محركة بألف المد وحدها، والراء فى (كريم) محركة بياء المد وحدها. والقاف فى (يقول) محركة بواو المد وحدها ويظهر أن الكتابة العربية فى صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء فى (كتاب) وكسرة تحت الراء فى (كريم) وضمة فوق القاف فى (يقول)، قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة فى مثل هذه المواضع. ولذلك ظن ابن جنى فى سر الصناعة وأن هناك فتحة ممالة نحو الضمة قبل ألف التفخيم فى كلمة (الصلاة) وعدّها نوعاً فرعياً من أنواع الفتحة»[1].

والصيغ تتشكلْ من الصوت الصامت والحركة وذلك بتتابعها وفقا لنوع الصيغة وكمّها والتصرف فيها. فالفعل «يرى» وزنه يفعل، وقد حذفَ المقطع

(١) انظر: الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس ص ٣٩.

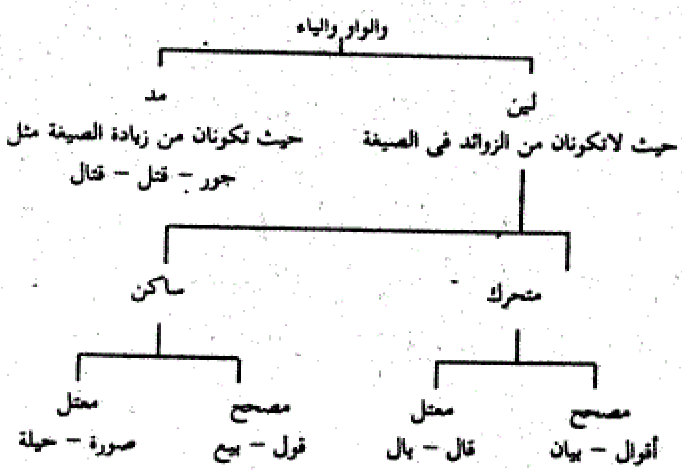
المكون من صوت الهمزة وحركتها معاً وفقاً للعادة في الاستعمال. فإذا أردنا أن نصوغ اسم الفاعل من الفعل فستكون صيغة اسم الفاعل «مُفْعِل»، فإذا ما أردنا تنفيذ ذلك في الاستعمال فسيكون اسم الفاعل:

(مُرِى) ووزنه (مُفِلٌ) فالصوامت والصوائت لايمكن أن ينفصل كل منهما عن الآخر، خصوصاً في بناء الصيغ، وإن كان لكل منهما دور هام في هذا البناء، وإن كان أيضاً لكل منهما دلالة على الصيغة تتغير هذه الدلالة وفقاً لغياب أحد هذين العنصرين، أو ظهوره في مبنى الصيغة. ومعنى ذلك أن للصحاح وظيفة تختلف عن وظيفة العلل في نظام اللغة العربية، ومن وظائف الصحاح في اللغة العربية مايأتي:

أنها تكون أصولاً للكلمات من حيث الاشتقاق فتكون فاء الكلمة أو عينها أولامها. أي تكون أصولاً للكلمات من حيث الاشتقاق فتكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها. أي حروف مادتها من وجهة نظر المعجم، ولاتكون العلل (المد أو الحركة) كذلك، أما الواو والياء من بين الصحاح، فإنها قد تكونا حرفي لين لهما هذه الوظيفة التي للصحاح، فإنهما وقد تكونان حرفي مد فتعدان من العلل ولاتقومان بهذه الوظيفة، والحروف الصحيحة تكون بداية مقطع في اللغة العربية ولاتكون العلل كذلك أي أن من وظائف الحرف الصحيح، أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة، والحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان، أما حروف العلة فلاتقبل تحريكاً وإسكاناً. وتفرع عن ذلك أمور:

أن الياء والواو تحسبان حرفي لين في نظام الأصوات العربية وهذه الكلمة قريبة الدلالة جداً من الاصطلاح الغربي (Semi - Vowels) وهذه التسمية لاتنفي أن اعتبارهما التحليل قد يختلف بين اللين أحياناً، وبين المد أحياناً أخرى فحين تكونان موضع إعلال فتبدوان في صورة الألف أو الواو أو الياء. تعتبران ليناً،

ولكنهما حين تكونان من زيادات مد مثلهما فى ذلك مثل الألف من «كتاب» وهما فى هذه الحالة من قبيل الحركات الطويلة.



والصرفيون حين نسبوا السكون إلى حرف المد، عند الكلام عن التقاء الساكنين كما فى الضالين، ومد هامتان لم يقصدوا أن حرف المد مشكل هنا بالسكون (لأن المد والحركة لايقبلان السكون ولا الحركة، وإنما قصدوا به شيئاً شبيهاً باعتبار العروضيين أن حرف المد يساوى من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوة بسكون والجهر والهمس باعتبارهما قيمتين خلافيتين يفرقان بين الصحاح والصحيح ولايفرقان بين العلة والعلة، لأن العلل جميعاً مجهورة فى اللغة العربية الفصحى، وإن حدث أحياناً أن يهمس بعضها فى الكلام، كما يحدث فيما يسمونه اختلاس الحركة والروم والإشمام وهلم جرا مما يعدُّ من إجراءات الأداء لامن نظام اللغة[1]. والحروف الصحيحة إذا طالت كميتها (أى شددت) دلت إما على تعدد المقاطع أو على الوقف، فإذا قلنا مثلاً «علّم» فإن التشديد يدل هنا على تعدد المقطع لأن الكلمة مكونة من مقطعين هما (ص ح ص) لم (ص ح ص).

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها د/ تمام حسان ص ٦٨ : ٧١.

وإذا قلنا «يارب» فإن طول الكمية (المد) فيها لايدل على تعدد المقطع، ولايدل بالضرورة على الوقف.

وهناك فرق بين الأبجديتين الفينيقية والعربية من جهة، والإغريقية من جهة أخرى، فالأبجدية العربية المستمدة من الفينيقية عن طريق الآرامية والعبرانية، تُعدّ مقطعية، أما الإغريقية فإنها تمثل فى الكتابة الصوامت كما تمثل الصوائت، والفارق الجوهرى بين البنيتين هو أن البنية الفينقية (والعربية أيضاً) تتميز بأن أصل الكلمات يتحدد فيها على أساس المقاطع الصوتية، التى يتألف الأصل منها، دون الاكتراث بوصف كل مقطع منها (قصير أم طويل، مفتوح أم مغلق، ودون الاكتراث بتحديد نوع الصوت الصائت، الذى يشتمل عليه المقطع، فتحة أو كسرة أو ضمة – ألف مدة، ياء مدة، واو مدة)، ولما كان كل مقطع صوتى يشتمل بالضرورة على صوت صائت (مهما كان وصف المقطع أو نوع ذلك الصائت)، فى حين أنه قد يشتمل على أكثر من صوت صامت (تبعاً لوصف المقطع: مفتوح أم مغلق)، كان لابد فى الكتابة من تدوين إشارات تفيد جميع الأصوات الصامتة التى تدخل فى المقاطع الصوتية المكوّنة لأصل الكلمات. فى حين لم يكن ثمة مايوجب تدوين إشارات تفيد الأصوات الصائتة، لأن تحديد وجودها ووصفها ونوعها يمكن تخمينه بسهولة، استناداً إلى الخصائص البنيوية للغة التى تعكسها قواعد الصرف.

فالكتابة الفينيقية (والعربية أيضاً) لاتقوم إذاً على تدوين المقاطع الصوتية عن طريق تخصيص إشارة (حرف) لكل مقطع، بل تقوم على تدوين الأصوات الصامتة فى كل مقطع. وكان كل حرف فى الأبجدية الفينقية يفيد صوتاً صامتاً، ولما جرى اقتباس الأبجدية الفينقية لكتابة الإغريقية، تم تخصيص بعضها للأصوات الصامتة، وبعضها الآخر للأصوات الصائتة[1].

(١) انظر: د/ جعفر دك الباب «الساكن والمتحرك فى علم اللغة العربية» ص ١٤ مجلة اللسان العربى العدد ٢٠ سنة ١٩٨٣ م الرباط المغرب.

والأوزان الصرفية تحدد نوع الحركة بعد كل ساكن من مواد الكلمة فاسم الفاعل من الثلاثى دائماً مفتوح الأول (فتحة طويلة) مكسور الثانى والفعل الماضى والمضارع المبنيان للمعلوم مفتوحا الأول دائما ولا يخرجان عن هذه القاعدة، إلا فى حدود وقواعد أخرى كزيادة الهمزة على المادة فى مثل «أخرج» التى تتطلب ضم أول المضارع وكالبناء للمجهول الذى يتطلب طريقة أخرى من تحريك السواكن الخ.

كما تتكفل القواعد الإعرابية بتحديد حركة أواخر الكلمات، من أجل هذا لم تجد الكتابة العربية فى أول أمرها حاجة إلى وضع رموز خاصة بالحركات، إكتفاءً بالقواعد التركيبية فى مستوى الصرف والنحو، التى تحدد نوع الحركات. وهذا يعنى أن الكتابة العربية تعتمد على قواعد اللغة الصرفية والنحوية، وهذا واضح فى قواعد الإملاء التى تعتمد على القواعد الصرفية. لكن الأمر من وجهة النظر التحليلية أمر منطقى، حيث إنه من المسلم به لدى علماء اللغة أن قواعد اللغة تعتمد مستوياتها كل على الآخر. وكما تعتمد القواعد الصرفية على القواعد الصوتية أو النحوية مثلاً، فإن القواعد الكتابية بدورها يمكن أن تعتمد على مستويات أخرى من قواعد اللغة. ومن هنا أهمل الكتاب العرب الأوائل كتابة الحركات فيما عدا الطويلة منها،وقد رمزوا إليها بحروف سموها حروف اللين والمد، وفى تاريخ متأخر استعلمت حروف اللين والمد للرمز للصفات الحركية لحروف المادة والزيادة وكتبت صغيرة فوقها (و) للضمة (ا) للفتحة (ى) للكسرة (ه) للسكون.

ولايزال رسم المصحف يحتفظ بهذه الطريقة لتدوين الصفات الحركية أو الحركات. وفى دراسة أصوات اللغة اتبع سيبويه وتلاميذه هذا المنهج - فوصفوا الحروف أساساً ، ولم يصفوا صفاتها الحركية إلا وصفاً ضمنياً، حين تحدثوا عن حروف اللين والمد (طول الحركة). ويقرر سيبويه أن الفتحة جزء من الألف، والكسرة جزء من الياء، والضمة جزء من الواو فيقول (وأما الحركات فهى من الألف والواو والياء .... الخ).

وبناء على هذا يكون كل من الألف والواو والياء مكوناً من جزئين اللين (نصف الحركة) ، والمد (طول الحركة).

وقد يكون جزء اللين (أن نصف الحركة) شبيهاً بالحرف، وذلك إذا أتبعته حركة أو وليّ حرفاً متحركاً مثل (و)، (ى) فى الكلمتين (أو) و (أى)، وهذا مايسميه علماء الأصوات المحدثون بالانزلاق أو نصف الحركة (Semi - Vowel) أما بالنسبة للجزء اللين من الألف فله احتمالات:

إما أن يكون حركة، وذلك إذا كان صفة لحرف كالفتحة فى (ك) وإما أن يكون انزلاقاً نظراً لأن الفتحة لامخرج لها،ولم يقسم سيبويه الأصوات إلى سواكن "Consonants" وحركات "Vowel" كما فعل المحدثون، ولكنه قسم الأصوات إلى أقسام متعددة هى المنفجرة، والأنفية، والجانبية، والمترددة، وحروف اللين والمد ... الخ. ثم جعل الحركة جزءاً من حرف اللين، أى أن وصفه لحروف اللين يتضمن وصفه للحركات ضرورة أى أن الأخيرة أجزاء من الأولى. ولاحظ سيبويه هنا مالاحظه المحدثون من أن الفرق بين مانسميه الواو والضمة والياء والكسرة هو مجرد الاستمرار الزمنى فى الأداء أو الطول. فلو نطقنا بالكلمة «أو» واستمر نطقنا بالواو ساكنة فسيكون هذا الاستمرار هو الضمة، وبالمثل إذا مانطقنا بالياء الساكنة من «أى» فإن إطالتها تنتج الكسرة[(١)].

يقول السيوطى: قال ابن دريد فى الجمهرة: اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت، لأنك إذا استعملت اللسان فى حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الزلاقة كلفته جرساً واحداً، وحركات مختلفة. ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء لوجدت الهمزة تتحول هاءً فى بعض اللغات لقربها منها، نحو قولهم أم والله «وهم والله». وقالوا فى أرق «هراق» ولو وجدت الحاء فى بعض الألسنة تتحول إلى هاء وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف».

(١) المفهومات الأساسية للتحليل اللغوى عند العرب .د/ عبد الرحمن أيوب ص ١٦ : ١٧ – مجلة اللسان العربى الرباط – المغرب سنة ١٩٧٨م – المجلد السادس عشر الجزء الأول.

قال واعلم أنه لايكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم[1] ويروى السيوطي عن صاحب عروس الأفراح أن رتب الفصاحة متفاوتة فإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لايلائمه قرباً أو بعداً، فإذا كانت الكلمة ثلاثة فتراكيبها اثنى عشر.

١- الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ع د ب.

٢- الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ع ر د.

٣- من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو ع م هـ.

٤- من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ع ل ع.

٥- من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ب د ع.

٦- من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ب ع د.

٧- من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى نحو ف ع م.

٨- من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م.

٩- من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م.

١٠- من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع.

١١- من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل.

١٢- من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل.

ثم يقول: إن أحسن هذه التراكيب الأول، فالعاشر، فالسادس، وأما الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال، وإن كان القياس يقتضي أن يكون أرجحها التاسع. وأقل الجميع استعمالاً السادس. ويرى د/ تمام أن السيوطي وصاحب

(١) انظر: المزهر السيوطي ١/١١٥.

عروس الأفراح لم يكلفا نفسيهما عناء استقصاء الإمكانات، والتى تحتملها الكلمة العربية من هذه الناحية استقصاءً كاملاً فكان عليهما أن ينظرا إلى القضية، مثل النظرة الرياضية الإحصائية التى نظرها الخليل فى كتاب العين حسب الطرق التى تجتمع بها الحروف فى الكلمة الواحدة.

وملحظ الدكتور/ تمام ينصب على مدى تخليق الصيغ بواسطة الصوامت. ولم نجد عند الشيخين أو الدكتور تمام، تضميناً لمسألة الصوائت التى تشترك مع هذه الصوامت فى تكوين الصيغ سواء من حيث كمها أو نوعها.

فإذا أخذنا مادة ثلاثية مثل (كبر) فبقانون الاشتقاق الذى يقابل نظرية التباديل يمكن أن نصنع ست صيغ وفقاً للقانون (ن ×ن– ١). ولكن إذا أضفنا عنصر الحركة إلى عناصر الصوامت فأمامنا سبيلان لتصنيع عدد أكبر من الصيغ، السبيل الأول: كم الحركة مع تغير نوعها فعندما تكون الكاف كَ بِ ر (كَبِر) عند اطالة حركة الباء تصبح الصيغة كبير وهى تفيد دلالة جديدة تختلف عن كَبِر، أما إذا جعلنا (كُ) والـ (بَ) ثم أطلنا حركة الباء، فإن الصيغة الجديدة (كُبَار) وهى تفيد دلالة جديدة وهى المبالغة فى الكبر.

السبيل الثانى: هو تغيير نوع الحركة فى (كَبَرَ) فعند فتح (كَ) وكسر (بِ) تصبح الصيغة الجديدة (كَبِر)، وعند فتح كَ وضم (الباء) (بُ) تصبح الصيغة كَبُر. وليس من شك فى أن دلالة الصيغتين الجديدتين تختلفان عن دلالة الصيغة الأصلية (كَبَرَ)، وبذا تسهم الحركة فى تصنيع صيغ جديدة لكل منها دلالة تختلف عن الدلالة الأصلية للمادة الثلاثية التى افترضناها. والحقيقة أن مسألة الاشتقاق، وتغليب أحرف المادة الأصلية قد ينجم عنه فى المواد المختلفة صيغٌ ليست مستعملة، وبذا يمكن اهمالها لكن مسألة اشتراك الحركات فى تصنيع الصيغ تسهم فى صنع صيغ جديدة لهما أصل فى الاستعمال اللغوى. أضف ذلك إلى أن للحركات دوراً فى مسألة الاستحسان أو الاستثقال: فليس من شك فى أن اختلاف تتابع الحركات من حيث النوع، يجعل هناك صعوبة نطقية حين

الانتقال من مقطع لآخر في الصيغة الواحدة بينما توافر أقل قدر من الانسجام بين الحركات في الصيغة الواحدة. يوفر قدراً من الاستحسان للجهاز النطقي ناهينا بالتوافق بين مخارج أحرف الصيغة نفسها. وهناك كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو بالياء مثل: قَاوِل – يصبح: «قائل»، وكذلك: بايع – تصبح: «بائع» ويحدث هذا في جموع التكسير على فواعل وفعائل، فيقال في: فوايد، فوائد، وفي: عجاوز agawizu: عجائز: عجائزو aga^vizu فصيغ فَعَال، وتَفْعَال، وتفعال، وفَعَال، وفِعَال. وأَفْعَال، وفَعَّال، ومصادر الصيغ المشتقة: إفْعَال، وانفعال، وافتعال، واستفعال، في هذه الصيغ جميعها نصادف بالضرورة اقتراناً شاذاً مع مصوتات الإعراب، وذلك عندما تكون هذه الصيغ معتلة بالواو أو بالياء، فنجد الواو مضمومة W u في حالة الرفع. ونجدها مكسورة في حالة الجر، كما نجد الياء مكسورة يِي yi في حالة الجر أيضاً.

هنا تتم المخالفة بإبدال الواو أو الياء همزة. ثم يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى، ففي جمع التكسير مثلاً بزنة أفعال من الأصل:

(ع د و)، يقال: أعداى أعداءُ (أعْدَ أُ نْ) a c d a un بدلاً من: أعْدَاوُون – في حالة الرفع، وأعداء (أعْدَا ئِين) a d a i n بدلاً من: أعداوين أعْداوين a dawan في حالة النصب أما أعداءنا a c d a un بدلاً من أعداواً a^cawan في حالة الجر، فقد جاءت على قياس سابقتها، رغم إنعدام الضرورة التي أوجبت قلب الواو همزة في الحالتين السابقتين فالمخالفة في هذه الحالات كلها كانت عامة ولازمة، باستثناء أمثلة جمع التكسير بزنة مفاعل. وهناك حالات كثيرة أيضاً تباح فيها المخالفة، مثلاً في صيغة:

فَعُول: قَوُول أو قؤول، وفي جمع التكسير فُعُول:

وَجُوه أو أُجُوه (بُجُوه أو وَجوه) "Waguh ou uguh"(١)

وتحدث المخالفة بإبدال الفتحة القصيرة (a) كسرة قصيرة (i) عند مجاورتها

(١) العربية الفصحى، ص ٤٨.

لفتحة طويلة آ (ā)، والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة، وهذا يفسّر من بين مايفسره: قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتى الرفع والجر. فيقال:

فاعلاتٌ وفاعلاتٍ، دون أن يقال «فاعلاتً» فى حالة النصب، بل هى أيضاً «فاعلاتٍ». وكذلك الحال فى لاحقة المثنى حيث كسرت النون فقيل (انِ)، دون (أنَ) وسواء فى ذلك الأسماء، والأفعال، فيقال: بابانِ bābâna فى: بابانَ bābāna، ويقال يقتلانِ فى يقتلانَ، ويقال: هذانِ فى: هذانَ.

وتحدث هذه المخالفة أيضاً فى بعض جموع التكسير المنتهية بـ آن ān، نحو: إخوان، وعبدَان، كما تحدث فى المؤنث īhdā إحدى بدلاً من: أحْدَى āhdā، وكماتحدث فى مصادر الصيغ المشتقة: فعّال (بدلاً من فَعّال) فى فعّل، نحو: كذّاب، وإفعَال (بدلاً من أفْعَال) فى أفْعَلَ، وانفعَال، الخ(٢).

إن لتوافق الحركات وانسجامها فى الصيغ العربية دوراً فى تفسير ظاهرتى المخالفة والمماثلة الصوتيين، اللتين تقعان فى النطق الخاص باللهجات العربية. فعلى الرغم من أن الحجازيين كانوا أميل إلى تسهيل الهمزة، واشتهروا بذلك، فانهم فى مثل هذا الموضوع، لجأوا إلى الهمزة حتى لايجمعوا فى الكلمة بين صوتين ضعيفين. وربما كان هذا ماصنعه الحجازيون الذين قال عنهم عيسى بن عمر: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر «أى تحقيق الهمز» وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا(٣) فربما قصد عيسى بن عمر بإشارته هذه إلى مثل هذه الحالة التى اضطُرت الحجازيين إلى الهمز. وقد وقف هنرى فليش عند هذه الحالة فوصفها بقوله «كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة (وكذلك الواو مع الكسرة). هذه الكراهة تفسر لنا —

(٢) انظر: العربية الفصحى، ص ٤٨ : ٤٩.

(٣) انظر: لسان العرب ١٤/١.

من الناحية الصرفية – حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو الياء، مثل قاول – يصبح – قائل، وكذلك بايع – يصبح– بائع.

ويحدث هذا فى جموع التكسير على فواعل وفعائل، فيقال فى فوايد فوائد، وفى عجاوز: عجائز[1] ثم أورد فليش [2]مجموعة من الأمثلة حدثت فيها المخالفة بين حركتين بإبدال الفتحة القصيرة كسرة قصيرة عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة. والهدف من ذلك كما يقول – تجنب النطق بمجموعة مصوتات (= حركات) متحدة الطابع متواصلة.

على أننا نلاحظ فى الأمثلة السابقة أن المجال اللهجى فيما نعلم لايمثل دوراً فيها، فلسنا نعلم أن الصورتين المتخالفتين يعبران عن لهجتين مختلفتين، وانما يعبران عن مقابلة بين أصل مقدر ومثال من الواقع اللغوى.

إلا أن هناك أمثلة من هذا النوع تعبر عن اختلاف بين لهجتين، من ذلك الصيغة التى على وزن فَعَال. وتأتى اسم فعل أمر مثل تَرَاكِ ونَزَالِ أى أنزل وأترك، وتأتى فى معنى المصدر مثل يَسَارِ للميسرة وجَمَادِ للجمود وحَمَادِ للمحمدة، وتأتى معدولة عن الصفة مثل فَسَاقِ وَخبَاثِ وأصلها فاسقة وخبيثة، وتأتى علماً منقولاً عن صفة، مثل حَذَامِ وقَطَامِ... الخ، فهذه الصيغ كسرت أواخرها للمخالفة، حتى يتجنب المتكلم نطق ثلاث فتحات متوالية، ففى اسم فعل الأمر منها، وردت لهجة قديمة، كانت إذا وصلت فَعَالِ بضمير الغائب فتحوا آخرها فقالوا تراكَها عوضا عن تراكِها، ويحتمل أن تكونَ هذه اللهجة تميمية. على أن هذا التفسير (لوجود الكسرة فى آخر الصيغة) هو تفسير محتمل، وهناك تفسير آخر يرى أن الكسرة لاحقة قديمة للتأنيث، لم يلتفت إليها النحاة، تجىء فى آخر المؤنث علما كان أو معدولاً عن صفة وهذا التفسير لايتضمن تفسيراً للكسرة التى

---

(١) انظر العربية الفصحى: هنرى فليش ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ :٤٨.

تلحق باسم فعل الأمر. ولعل للتخالف الصوتي، بين الصوامت أو الصوائت وظيفة أخرى، لم يشر إليها الباحثون، الذين تحدثوا عن التخالف الصوتي في اللغة العربية، وظيفة لاتقل أهمية عن أنواع التخالف التي أشاروا إليها، إن لم تزد عليها، ذلك هو التخالف الذي يكون بين صيغتين لأداء وظيفة نحوية أو لغرض نحوي والأمثلة على ذلك كمايلي:

تخالف التحوُّل بين صيغة المبني للمعلوم وصيغة المبني للمجهول كَتَبَ: كُتِب، أَخْبَر: أُخْبِر، تَبَيَّن: تُبين، اختَار : اختِير، استَوحَى: استُوحِي.....الخ.

وبين صيغة الثلاثي من الفعل الماضي فَعَلَ، فَعِلَ ، وصيغة المضارع منهما يفعَلِ بفتح العين لمخالفة الكسرة في فَعِل يفْعُل بكسر العين أو ضمها لمخالفة الفتحة في فَعَل.

وضمير المخاطب المنفصل المفرد المذكر أنتَ بتاء مفتوحة، يقابلها كسرة في ضمير المخاطبة المفردة (أنت) وكذلك في الضمير المتصل كتابُكَ وكتابُكِ وفي ضمير الغائب المنفصل ضمة في هو تقابلها كسرة في هي وفي الغائب المتصل تكون المقابلة بين الضمة الطويلة والفتحة الطويلة، كتابُ هو وكتابها(1).

وفي اسم الإشارة التفرقة بين الأنواع (أي المذكر والمؤنث) عن طريق المخالفة الصوتية ، فالفتحة للمذكر والكسرة للمؤنث في اسم الإشارة للقريب هذا للمذكر وهذه (للمؤنث) والإشارة للبعيد ذاك وذلك (للمذكر)، تيك وتلكَ (للمؤنث)، وسوف نعرض لدلالة هذه الصيغ وتنوعاتها عرضاً مفصلاً في الفصل الخاص بالدلالة.

٢- واللغات السامية تتميز في بعض أحوالها عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخصائص تجعل من كل هذه اللغات كتلة واحدة وأهم تلك المميزات تنحصر في: أن اللغات السامية تعتمد على الحروف Consonants وحدها ولاتلتفت إلى الصوائت Vowels بمقدار ماتلتفت إلى الحروف، ولذلك لم يوجد

(1) انظر: العربية الفصحى فليش ص ١٦٤.

بين الحروف علامات للحركات، كما هي الحال في اللغات الآرية. في حين نجد الأم السامية تهمل من شأن الصوائت، نراها قد أفرطت في الاهتمام بالحروف فزادت في عددها عن المألوف في اللغات الآرية فظهرت حروف مفخمة ومرققة وأسنانية وحلقية.. الخ. وأغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرفين)، وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره صائت أو أكثر فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة.

وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل، الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها الساميات. وليس في اللغات السامية أثر لإدغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين، كما هي الحال في غير اللغات السامية، وهذا هو سبب ظهور الإعراب في اللغة العربية. وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية ففي العبرية كحرف إث 'et للمفعول به، وشِل set لضمير التبعية، وفي السريانية كحرف دال لتعيين ضمير التبعية، وفي البابلية كلمة sut شوث لتعيين ضمير التبعية أيضاً. وهذا ماسنعرض له عرضاً مفصلاً في الفصل الأخير من هذا البحث. وقد اتفق أغلب المستشرقين على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل، إنما هي صيغة الأمر ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير فمن (قم وعد وزد وبع) اشتق (يقوم ويعود ويزيد ويبيع). وعلى أن الحروف التي زيدت في أول الفعل المضارع مثل الياء والتاء والنون والهمزة في يقوم وتقوم ونقوم وأقوم كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخره مثل الواو والنون والياء في يقومون وتقومين ويقمن . الخ.

ولايدل هذا الرأي على أن الفعل مشتق من صيغة الأمر بل كل مايدل عليه أن أقدم صيغة للفعل إنما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر كانت تستعمل للدلالة على جميع صيغ الفعل من الماضي والمضارع والأمر ثم انتقلت بالتدرج بعد

ظهور صيغتى المضارع والماضى لتدل على حدوث الفعل فى صيغة الأمر.

وكذلك يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت فى مدى قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة، كما هى الحال فى اللغة الصينية، وفى اللغة الأندوجرمانية الأصلية(1).

ويعتقد العلماء أنه فى الفترة الطويلة التى بين ظهور صيغة المضارع وصيغة الماضى، كانت هناك صيغة تدل على معنى اسم الفاعل طوراً، وتدل تارة أخرى على معنى اسم المفعول، وتدل حيناً آخر على مجرد الصفة، كما هى الحال فى بعض الكلمات مثل أوُرُ ʾōr التى تدل بالبابلية على فعل أُورُو Uru «أنار» أو طُوبٌ ṭōḇ طيب القريب من الفعل البابلى Tabu تابُو ويظهر أن الكلمات المؤلفة من حرفين مثل يدو أب وأم وأخ، إنما هى أقدم من الأفعال المشتقة من ثلاثة حروف مثل فعل وكتب وأكل، وأن الأفعال الثلاثية أقدم من الأفعال الرباعية.

ويوجد فى العبرية صيغتان للماضى: الأولى هى العادية مثل كتب وأمر كاتف Kātaḇ أمَر ʾāmar والثانية مشتقة من المضارع مع إضافة واو العطف مثل ويكتوف wᵉyakᵉtōḇ ويأمَر wᵉyēʾmār (ويكتب ويأمر) حيث تدل على معنى كتب وأمر وهذه الصيغة قديمة جداً، فقد كانت معروفة فى البابلية القديمة وفى الكنعانية العتيقة، وربما كانت هى الصلة التى تصل بين صيغة الماضى العادية وبين صيغة المضارع.

وليس لهذه الصيغة أى أثر فى اللغات الأخرى كالعربية والسبئية، والحبشية، والآرامية، وليس من شك فى أن ظهور الصيغ الدالة على أزمان حدوث الفعل سابق بكثير لظهور الصيغ الدالة على أوزانه كأفعل وفعّل وأنفعَلَ واستفعل...الخ.

(1) B. Brvgmann : Kurze Vergleishende Gram, der Indog Sprachen, 491.

نقلاً عن تاريخ اللغات السامية لولفنسون ص ١٦ - بيروت ١٩٨٠.

أما الأفعال الرباعية المؤلفة من أربعة أحرف مثل: صلصل وجعجع وبلبل وقلقل بالعربية والأفعال جلْجل gelgel، صلْصل sel^{e}sel، هلهيل hel^{e}hel، صلْصَلْ salsal كلْكَل kalkal بالعبرية فيحتمل أنها كانت في الأصل مؤلفة من حرفين اثنين ثم انتقلت في قرون متطاولة حتى صارت أفعالاً رباعية(١).

فمن الخصائص المشتركة بين المجموعات الحامية السامية الأمثلة السابقة المستخدمة في الوقت نفسه لبيان الأدلة الرئيسية على قرابة هذه المجموعات فيما بينها، ولقد يكون بعض اللغات السامية المشتركة غير منتمٍ إلى الأصل الأول المفترض «الحامي – السامي».

فالجملة الحامية السامية مكونة من كلمات منفصل بعضها عن بعض بصورة واضحة وهي مزودة عموماً بنبر واضح، متعرِّضة غالباً لمعاملة خاصة في بدايتها، وفي نهايتها، ولاسيما في الأفعال والأسماء. ولكل كلمة في هذه اللغات جميع الخصائص الضرورية، سواءً أكان ذلك إشارة إلى التعديلات الثانوية في الفكر الرئيسية التي تعبر عنها، أم كان تسجيلاً لدورها في الجملة، فهي مستقلة عن الجانب الصوتي لأخواتها.

ومركز الكلمة جذر، ولكن جذر عدد من العناصر الأساسية هي بعامة صوامت، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً مصوتات طويلة (أي: حركات طويلة)، تتبادل مع أنصاف المصوتات (وهو مايحدث في جزء من المفردات السامية) أو لا تتبادل، فتظل ثابتة (وهو أمر كثير الوقوع في اللغة الكوشية).

وتشتمل الأغلبية الكبيرة من الجذور السامية على ثلاثة صوامت وفي السامية أيضاً عدد من الكلمات الأساسية ثنائياً، وعدد آخر يبدو أنه قد تحول حديثاً إلى ثلاثي، بإضافة بعض الصوامت الضعيفة إلى أساس ثنائي (وذلك كبعض الأصوات الحنجرية، وأنصاف المصوتات)، وفيها كذلك جذور ذات بناءٍ قريب من ثلاثة

(١) انظر: تاريخ اللغات السامية لولفنسون ص ١٤ – ١٧.

صوامت قوية، الأولان منها مشتركان، ثم إن فيها أيضاً جذوراً يتماثل فيها الصامتان الأخيران، وجذوراً رباعية صيغت بوساطة تكرار صامتين، وعلى ذلك يبدو من الممكن أن نتصور عهداً كانت الجذور الثنائية فيه على الأقل – كثيرة، إن لم تكن كانت هي السائدة.

ومن خصائص اللغات الحامية السامية أنها ذات جذر واضح، فالعناصر الأساسية في الكلمات المصوغة من الجذور، وهي وحدها تحمل الفكرة المعبرة سواء تعلقت بحدث أو بشيء، كما أن عناصر الجذور محدودة في الكتابات التي اخترعت لهذه اللغات بالمعنى الحقيقي، فهي تقتصر أساساً على تسجيل الصوامت وحدها.

ولكي نوضح علاقة الجذر الثلاثي بالصيغ التي تشتق منها نضرب مثلاً من العربية، يكشف عن الخصائص التي يتميز بها، فإذا أخذنا مثلاً جذراً مكوناً من ثلاثة أحرف، وليكن (ق ت ل) قطل "q t l"، فإن هذه الأحرف تحتوي بالقوة على المعنى الكلي الناشيء عن اجتماع أصواتها المعنية، بترتيبها المعروف لنا، ولكنها غير قابلة للنطق إلا مفردة هكذا (ق – ت – ل)، وهي بذلك لاتستعمل في اللغة، فليس للحرف المفرد دلالة مستقلة، وإنما تتحقق هذه الدلالة بنطق الأحرف الثلاثة مجتمعة بترتيبها، وبصورة متصلة: ولايتأتى هذا الاتصال إلا بوساطة المصوتات أو الحركات التي تقحم أو تتعاقب داخل الجذر، بصورة متعارف عليها بين أهل اللغة؛ تبعاً للقواعد التي جرى بها الاستعمال، وفي الجذر (ق ت ل) يكون الإقحام على الوجه التالي:

المصدر قَتْل qatl	ل l	 -	ت t	أ a	ت q
الماضى المعلوم قَتَل qatal	ل l	أ a	ت t·	أ a	ق q
الماضى للمجهول قُتِل qutil	ل l	ى i	ت t	وْ u	ق q
الماضى للمفاعلة والمعلوم qaatal قَاتَل	ل l	ا a	ت t	آ aa	ق q
الماضى للمفاعلة والمجهول quutil قوتِل	ل l	ـِ i	ت t	وو uu	ق q
مصدر المفاعلة قِتَال qitaal	ل l	آ aa	ت t	ى i	ق q
المضعف من الثلاثى qattal قَتَّل	ل l	ا a	تّ tt	أ a	ق q
اسم الفاعل قاتل qaatil	ل l	ى i	تّ t	اا aa	ق q

وهكذا تسير عملية التحول الداخلي ، مقتصرة على تغيير المصوتات (الحركات) من أجل استخراج جميع الصور الممكنة، دون أن يتغير أى صامت من صوامت الجذر الثلاثية لا فى طبيعته، ولافى موقعه، وإن كان من المحتمل أن تزداد كميته بالتضعيف كما فى صيغة المضعف من الثلاثى (قتَّل) فإذا أردنا أن نحصل على مجموعة أخرى من الصيغ التى لاتتيحها طريقة التحول الداخلى هذه – لجأنا إلى طريقة الإلصاق، وهى الطريقة التى تعتمد على مجموعة من اللواحق والسوابق والدواخل، تلصق بالجذر لتمنحه مزيداً من القدرة على إنتاج الصيغ وباستعمال الطريقتين:

(طريقة التحول الداخلي، وطريقة الإلصاق) يمكن الحصول على صيغ الزوائد مثل: «اقتتل، وانقتل، واستقتل، وتقاتل»، وعلى صيغ اسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، والمصدر الميمي والمصدرين الدالين على المرة والهيئة، واسم الآلة، والمصدر الصناعي واسم التفضيل، وصيغ المبالغة، وكل ذلك طبقاً للقواعد الخاصة بالاشتقاق من المجرد والمزيد.

هذا بالنسبة إلى اللغات ذات الجذر الثلاثي، واللغة العربية تتقدم على أخواتها بالقدرة على استغلال الجذور الثلاثية في توليد صيغ جديدة. والحقيقة أن الصيغ حين تسلك هذا المسلك لتكوين صيغ أخرى ذات دلالات جديدة فإن هيآتها تتغير بسبب اشتمالها على الصوائت الطويلة بخاصة فإذا كان لدينا فعل ثلاثي مجرد معتل الآخر كالفعل (دعا) فمضارعه (يدعو) ووزنه (يفعُل) وأردنا أن نأتي من هذا الفعل بصيغة تدل على المكان، ففي حالة نظير هذا الفعل الذي يكون صحيح الآخر مثل (أكل) يكون اسم المكان منه (مأكَل) ووزنه (مفعَل)، أي أن عينه مفتوحة. وفي حالة الفعل المعتل يراد أن تكون عينه مفتوحة، لكنها في الحقيقة مضمومة تبعاً للتحول الذي طرأ على آخر الفعل الماضي المعتل بالألف، التي تحولت إلى واو عند تحويله إلى المضارع فنحن الآن نريد أن نحقق معادلة صعبة وهي التصرف في عين الفعل المضمومة بحيث تتوافق مع عين الصيغة المفتوحة. فإذا أردنا تحقيق ذلك والإتيان باسم المكان من الفعل (دعا)، فسيصبح اسم المكان بعد الخطوة الأولى من التحويل (مَدْعَو) أي بتسكين الدال وفتح العين. ولكن هناك صعوبة للانتقال من الفتحة على عين الفعل إلى الواو، ولما كانت الواو تستمد طولها من الفتحة المتحولة عن ضمة على عين الفعل، لذا وجب أن تتحول الواو إلى ألف مقصورة لتصبح الصيغة الجديدة (مدعى).

أما بالنسبة إلى اللغات الهندية – الأوربية، والفرنسية مثلاً من بينها، من فصيلة اللغات اللاتينية. فإنها تعتمد على مايسمى (R adicale) أي: الثابت، وهو عبارة عن مجموعة من الأصوات، خليط من الصوامت ومن الصوتات، تعد كتلة صماء

لايقتحمها غالباً أى تغيير أو تحويل، ويجرى استخراج الصيغ المختلفة من هذا «الثابت» بوساطة السوابق واللواحق الدالة على معانى الصيغ.

ولما كانت فصيلة اللغات اللاتينية تتيح إمكانية البدء بأكثر من صامت بدون حركة، ولما كانت أيضاً هذه الفصيلة خالية من الإعراب على أواخر كلماتها، لذا فلن يكون للصوائت دور جوهرى فى تصنيع تغيير هيآت وحداتها ومن ثم دلالات هذه الوحدات.

ولكمية الصوائت دور مهم فى بناء صيغ فالمصدر «قَتْل» إذا أضفنا للتاء واللام فتحتين قصيرتين تحول المصدر إلى فعل ذى حدث وزمن مضى، أما إذا أطلنا حركة القاف بحيث أصبحت طويلة تحولت الصيغة إلى «اسم فاعل» «قاتل»، وكذا تغيير موقع هذه الزيادة، فإنه يعطى هيئة جديدة للصيغة فإذا أطلنا حركة التاء فى الفعل الماضى «قَتَل»، وهى هيئة أخرى من هيئات المصادر للفعل غير الثلاثى «قَاتَل». وكذا نوع الحركة المطالة فإن له أيضاً تأثير على هيئة الصيغة الجديدة. ومن ثمّ معناها فالفعل (كَبرَ) إذا أطلنا حركة الباء فإن هيئة الفعل ستتحول إلى صفة (كَبير)، أما إذا غيرنا نوع الحركة المطالة على الباء بحيث أصبحت فتحة طويلة، وكذا الفتحة المصاحبة للكاف حوّلناها إلى ضمة فإنّ الهيئة الجديدة تصبح «كُبَار» وهى تفيد المبالغة.

فالمقصود بالكمية عدّ القيمتين الخلافيتين تسميان «الطول والقصر»، فالطول فى الحروف الصحيحة تشديد والقصر إفراد، والطول فى حروف العلة مد والقصر حركة. وهذان الإصطلاحان يترددان فى دراسة المقاطع فمنها الأقصر والقصير والمتوسط والطويل[1]. والحقيقة أن المقطع مرتبط بالصائت أشد مايكون الارتباط فهو قصير فى حالة الحركة القصيرة وطويل فى حالة الحركة الطويلة ومفتوح حين ينتهى بالحركة. والأمر الذى يدعو للدهشة أن نظام المقاطع قد استعرناه من الدراسات الأوربية الحديثة أو على يد المستشرقين، والعائلة التى تضم اللغات اللاتينية

---

(١) انظر: د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٠.

يمكن البدء في النطق بكلماتها بأكثر من ساكن. وعلى هذا فلن يتحدد لهذه السواكن مقطع طالما غاب عنها الصائت. فهل بنى هؤلاء الأوربيون نظام مقاطعهم على نظام اللغة العربية؟ أظن أن هؤلاء العلماء الذين توصلوا إلى نظام المقاطع كانوا من المهتمين بالدراسات السامية خصوصاً العبرية. التي يعتمد نظام الحركات فيها والضبط على البناء المقطعي للكلمات، خصوصاً ظاهرة النبر وتأثيره على الحركات الطوال، التي غالباً ماتقصر، والدليل على ذلك تردد آلاف الأفعال المعتلة حين تدخل عليها الواو القالبة التي تشبه إلى حد كبير (لم) النافية الجازمة القالبة في العربية. فهذه الواو العبرية تجذب النبر إليها وتكوّن مقطعاً مغلقاً في بداية الصيغة أو المركب الجديد، الذى تشكل من انضمام الواو إلى الفعل. وفي هذا المركب الجديد تقصر حركة الطويل في نهاية الصيغة، فيأخذ هيئة جديدة ووزناً جديداً. أضف ذلك إلى أن هناك حروفاً سكونها مقلقلاً، سواء أكان ذلك في بداية الصيغة أم في وسطها والفعل ويّحْلم w a y y a h al o m [(١)] في العبرية فعل مضارع دخلت عليه الواو القالبة الجازمة، فشددت حرف المضارعة وحولت زمنه إلى الماضي وجزمته، ويلاحظ أن حرف الحاء محرك بالحطف باغ لأن حروف الحلق لاتقبل السكون كعدم قبولها للتشديد، والفعل (حَلَمْ) halam من المشترك السامي ومن معانيه المشتركة معنى الفتوة، أو القوة، أو بلوغ الحلُم. أي الدخول في طور الرجولة، كما أنه يعني مايراه النائم من رؤىً عادية كانت أم غير عادية كرؤى الأنبياء مثلاً والاسم حلُوم halom بالمد بالضم كما في هذه الفقرة أو بدون مد (حلُوم) halom مصدر من الماضي حَلَمَ halam ويلاحظ أن الاسم هلُوم halom من الأسماء المذكرة التي تجمع جمع مؤنث، بإضافة الواو والتاء إلى آخر المفرد فتقول حلُومُوت halomot وأيومير wayyo mer [(٢)]: الماضي من آمره 'amar والمضارع هنا دخلت عليه الواو

(١) انظر: تكوين ٣٧ : ٥.

(٢) انظر: تكوين ٣٧ : ٦.

القالبة الجازمة المشكلة بالباغ فشددت حرف المضارعة، وحولت زمنة إلى الماضى، والباغ إلى سيجول.

والفرق بين وَيِّشيف wayyeseb ويبيء Waÿyabé [1] يرجع إلى أصل الفعل، ووزن الصيغة المستخدمة مع الواو الجازمة فالفعل ياشاف yasab مضارعه يشيف yeseb بتشكيل كل من الياء والشين بحركة الصيريه (..)فالفعل فاؤه ياء أى (مثال) وهو فعل مجرد يبدأ مضارعه بياء الغائب المذكر، والتقاء الياءين - ياء المضارعة وياء الفعل المثال - حوّلهما إلى ياء واحدة مشكلة بالصيرية، أما صيغة ويّارڤى wayyabé فأصلها الثلاثى فعل أجوف واوى العين مهموز اللام، فمجرده الماضى بآء ba ومضارعه (ياڤوء) yabo ومعناه (أتى) ونظيره فى العربية الفصحى (بَاءَ - يبُوءُ) بمعنى (رجع - يرجع)، ومقلوبه (آبَ - يئوب) والصيغة المستخدمة مع واو القلب الجازمة فى تلك العبارة هى صيغة المضارع من وزن هِفعيل h^{c}peil ويقابل فى العربية وزن (أفعل) المزيد بالهمزة فى العربية، وبالهاء فى العبرية. فالماضى من باء ba على وزن هِفعيل $hip^{c}il$ هيبيء hebi ومضارعه يَاڤيء yabir ويقابلها فى العربية (أباء - يبيء) ومن معانيهما فى اللغتين (ذهب يذهب - رجع يرجع بالشيء ونحوه).

والواو الجازمة تحافظ عادة على حركة المقطع الثانى من الفعل المضارع دون تغيير، وبذلك احتفظ المضارع فى مقطعه الثانى بالصيرية فى ويّشف wayye seb وبالقامص فى ويَا ڤىء Wayyabe ومقاطعه كالآتى وى way يا y a بىء be وإنما يقع تغيير الحركة على المقطع الثالث (وهو الأخير) فتقصر حركته، وبذلك صارت شيف Seb مُشكلة بالسيجول شيف seb لأن السيجول أقصر من الصيرية وصارت بـ bi مشكلة بالصيرية be ب ء لأن الصيرية أقصر من الحيرق المتلوة بمدّين متتاليين وهما الياء والألف معاً والواو القالبة فى اللغة العبرية تشبه إلى حد كبير فى عملها (لم) النافية الجازمة القالبة فى لغتنا العربية، فالواو القالبة حين

(١) تكوين: ٣٧ : ٢.

تدخل على الأفعال المعتلة تحدث تصقيلاً في الحرف الأول من الفعل فتنضم متحركة أي بحركة إلى الحرف الأول للساكن من المضعف فتكون مقطعاً مغلقاً وتجذب النبره إليها فيقصر بذلك الصائت الطويل وهو مايشبه الجزم في العربية وبذا تتغير بنية الفعل والفعل شِمعوانا $slm^{ec}u_na$ الماضي شمَع $sama^{c}$ والأمر شْمَع $sema^{c}$ ونلاحظ أن السكون على الحرف الأول من صيغة الأمر سكون مقلقل لصعوبة الابتداء بالساكن التام، وقد تغلبت العربية على هذا بأن أضافت إلى أول (الأمر) همزة مكسورة، تقول (اسمْعَ) من (سمع).

وقد تغيرت حركة الشين والميم من فعل الأمر العبري شْمَعْ $s^{e}ma^{c}$ عندما أسندت الكلمة إلى واو الجماعة فأصبحت $samecu$ شمْعُو أما كلمة na نَا اللاحقة بالأمر هنا فهي أداة تستعمل مع المتكلم المفرد أو الجمع وتأتي بعد الفعل الأمر متصلة به بمقيف meqqep وهي خط أفقي قصير بين كلمتين للربط بينهما، وكلمة نا na تلحق بفعل الأمر خاصة في الأسلوب الدارج عندما تعبّر عن التضرع والابتهال والتوسل، أو النصح والوعظ، والتحذير والحث وقليلاً ماتأتي للأمر، كما أنها تأتي للمزاح في التحدي، وجاءت شذوذاً مرتبطة بالاسم، أو تكملة للصوت (النبر). وعلى هذا يمكن أن نفسر ربط هؤلاء العلماء لنظام المقاطع بالحركات فليس هناك كتاب عربي قد وضع في ضبطه نظام المقاطع والنبر. لكننا نجد ذلك بوضوح في كتاب العهد القديم.

وليس يخفى ما للكمية من صلة في التفريق بين الصيغة والصيغة، وبين الكلمة والكلمة. فالفرق بين فَعَلَ وفَعَّل فرق في الإفراد والتشديد، والفرق بين فَعَل وفَاعَل فرق في الحركة والمد والفرق بين لم ولام فرق في الحركة والمد أيضاً وبذلك تكون الكميّة ذات صلة عظيمة بالمعنى، أو على الأصح بالجانب السلبي العدمي من هذا المعنى، أي أن الجزء السلبي من معنى «لم» أنها ليست «لام» ولاغيرها مما يستبدل بها في التركيب من اللام والحركة (أو المد) والميم. وأما الجزء الإيجابي من معناها فهو وظيفتها التي تؤديها في إطار نظام اللغة من كونها للنفي

والمعاني الأخرى. ومما يتصل بالكمية مايلاحظ في الكلمات المنتهية بألف أو واو أو ياء وتتلوها كلمات مبدوءة بالساكن كما في ظاهرة التوصل، وذلك نحو «الفتى العربي» و «القاضي الفاضل» و «يدعو الله » فالألف في المثال الأول تفقد كميتها، وتصبح من ناحية المدّ في طول الفتحة، والياء في المثال الثاني تفقد الكمية وتصبح في طول الكسرة، والواو في المثال الثالث تفقد طولها وتصبح في مقدار الضمة، ولقد كان النحاة يلاحظون هذه الظاهرة، ويعتبرونها جزءاً من ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين ويقولون إن الألف والواو والياء تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، وكأنهم أرادوا القول بأن الحركة الباقية بعد حذف الحروف الثلاثة هي حركة دليل على المحذوف – ويرى د. تمام أن الأسلم منهجياً النظر إلى الأمر كله في إطار دراسة ظاهرة الكمية باعتبارها شديدة الصلة بالموقع والنبر ثم بالمعنى في النهاية[1].

وهناك فرق عظيم بين كمية الحرف، وبين المدة التي يستغرقها نطق الصوت، والكمية جزء من النمطية اللغوية. فهي جزء من النظام والمدة هي الوقف الذي يستغرقه النطق فهي جزء من تحليل الكلام والكمية مقابلات وقيم خلافية، ولكن المدة تقاس بالثواني والوحدات الزمنية الأكبر من الثواني والكمية هي الطول والقصر النسبيين غير المرتبطين بمقياس الزمان الفلسفي، أما المدة فمرتبطة بالزمان الفلسفي. وأخيراً قد يكون الحرف مفرداً «أي قصير الكمية» ولكن مدة نطقه تكون أطول من المشدد (أي الطويل الكمية) في بعض المواقع قارن. مدة نطق الكافين في كلمة «شكّاك» أي كثيره فمدة المفردة أطول[2]، والحقيقة أن كم الصائت يزداد بالتضعيف أو التثقيل وفي هذه العملية ذاتها تتغير مدة نطقه وفقاً للحركة المصاحبة له. فالمدة النطقية الأولى في حالة تضعيف الصامت الواحد لاتكاد تستغرق ربع المدة التي يستغرقها النطق الثاني للصامت نفسه، وذلك لأن الصامت الأول يكون ساكناً

(١) انظر: د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٠١.

(٢) انظر: د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٠١، ٣٠٢.

في بداية النطق، وهو نفسه يكون متحركاً وقد تكون هذه الحركة طويلة. وهذا هو الفارق بين المقطعين الأول والثاني في كلمة «شكّاك» فهي تصبح (شَكْ + كَا + كن)، وهذه المدة تعتمد بطبيعة الحال على كم الصائت من جانب، وهذا هو الجانب الأهم، ويعتمد من جانب آخر على السياق الصوتي الذي يقع فيه الصامت، فلو لم يكن بعد هذا الصامت أصوات أُخَر فإن أعضاء الجهاز النطقي يمكن أن تستقر على المخرج الذي يتخذه هذا الصامت أطول مدة، لكن إذا تلت هذا الصامت صوامت أخرى وحركات. تختلف عنه في المخرج تقارباً أو تباعداً فإن الجهاز النطقي مايلبث أن يغير هيئته تبعاً لمخارج الأصوات الأخرى. حتى تتم العملية النطقية على وجه السرعة، وردت الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثي المجرد في العبرية وقد شكلت بثلاث طرق وهي فاعَلْ pāᶜal ، فاعِل pāᶜēl ، فاعُول paᶜōl ويقابلها في العربية الطرق الثلاث نفسها أي فَعَلَ، فَعِل، فَعُل أما اللغة الحبشية القديمة (الجعز) فيوجد بها الشكلان الأولان ولايوجد بها الشكل الثالث وهو المضموم العين.

ومن هنا نلاحظ مايلي:

اتفقت اللغات الثلاث، العبرية والعربية والحبشية في أوزان الثلاثي المجرد وهو ثلاثة أنماط: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، كما في العبرية والعربية، أما الحبشية، فقد استغنت عن (فَعُل) المضموم العين وأبقت النمطين الآخرين، ومن ناحية أخرى نجد العبرية تبني الفعل على السكون كاتب kātab – كابِدْ kābēd – قاطُون qātōn بينما بنيت على الفتح في العربية والحبشية.

أما وزن (فَعُل) فلا يوجد في أوزان الثلاثي المجرد في الحبشية وبعد، فما العلة في اختفاء وزن (فَعُل) في الحبشية مع وجود الشكلين الآخرين بها، علماً بأن اللغات الثلاث تنتمي إلى العائلة السامية؟.

المعروف أن الفتحة حركة مفتوحة (open voewl) والضمة والكسرة حركة مغلقة closed vowel والمحدثون حين ميّزوا بين هذه الحركات من حيث مجرى

أصواتها، واتساعها قسموها إلى نوعين: أصوات ضيقة وهى الضمة الطويلة والقصيرة، والكسرة الطويلة والقصيرة. وهذا التقسيم المحدث، وإن كان لم يذكره القدماء صراحة، فمن الممكن فهمه واستخلاصه من سياق كلامهم، ولا أدلّ على ذلك من أن أصحاب العربية الأقدمين كان لديهم الحسّ اللغوى فى استخدام الفروق بين الفتحة من ناحية، والكسرة والضمة من ناحية أخرى فى بناء الصيغ العربية[1].

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس (إن مايجرى على الضمة يجرى على الكسرة، لأن كلامنهما صوت ليّن ضيّق، بخلاف الفتحة فيه قسم مستقل له ظواهره الخاصة)[2].

ونتيجة لهذا نستطيع أن نلمح الفروق الدلالية فى البنية التى استعملت الفتحة من ناحية، والضمة أو الكسرة من ناحية أخرى. ويؤكد براجشتراسر هذه الحقيقة «ونحن نشاهد فى العربية آثاراً كثيرة تدل على أن الكسرة والضمة لافرق بينهما فى الأصل معنى ووظيفة، منها أن كثيراً من الأفعال ماضيها إما فَعُل أو فَعِل، وقد يوجد فرق بين الصيغتين لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين فَعُل وفَعَل أو بين فَعِل وفَعَل[3]».

وماذكره براجشتراسر حول هذا المعنى نجده عند المحدثين أيضاً «وفى الصرف العربى، الكسرة والضمة عندما تُحرّك بهما عين الفعل الثلاثى الماضى فانهما يدلان على حالات معينة سواء مؤقتة أو دائمة مثل (مَرِض، كَرُم)، هذا بخلاف تحرّك العين بالفتحة فانها تدل على أفعال الأحداث»[4].

والفتحة مختلفة تماماً عن الضمة، والكسرة كليهما من حيث المخرج

---

(١) انظر: الدكتور عبد المجيد عابدين، محاضرات فى علم اللغة الحديث، الإسكندرية ١٩٨٦، ص ٤٨ و ٤٩.

(٢) انظر: «الاصوات اللغوية» د/ ابراهيم أنيس ص ٤١.

(٣) انظر براجشتراسر، التطور النحوى للغة العربية، ص ٣٦.

(٤) انظر: د. إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ص ٣٨.

الصوتي، في حين أنه ليس هناك فرق معلوم بين الضمة والكسرة، حيث اعتبرتا تابعتين للحروف الصامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة. فيذكر برلجشتراسر في موضع آخر (إن الفتحة في اللغات السامية كانت دائماً حرفاً ثباتياً، فإن آلات النطق كانت توضع في وضع تعيّن لنطقها، فهي حركة كاملة معيّنة وإن اختلفت أنواع نطقها اختلافاً جزئياً ظاهراً، والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين، فهما حركتان ناقصتان غير معينتين ليس بينهما فرق معلوم ثابت، بل صوتهما تابع للحروف الصامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة[1]) وقد أشار الصرفيون القدماء إلى هذه الظاهرة، فوضعوا الضمة في جانب والضمة والكسرة في جانب آخر، وقد لايجدون تعليلاً في تبادل الفعل للكسرة والضمة، فقد تحل الواحدة منهما مكان الأخرى في الفعل الواحد. (فما كان من الأفعال (فَعَل) بفتح العين ... والمضارع منه يجيء على يَفعِل ويَفعُل بالكسر والضم، ويكثران فيه حتى قال بعضهم أنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وقد يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر ويصبح استعماله .... وقد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو: عَرَشَ - يَعْرِش - يَعْرُش - وَعَكَفَ - وَيَعْكِف - يَعكُف، وقد قرىء بهما ...)[2]

وفي اللهجات العربية نلاحظ أنه كثيراً مايحدث ذلك التبادل في اللفظ الواحد:

فيقال: ما أعِيج به (ما أهتم) ويقال أيضاً ما أعُوج به.

الذين أو اللذون.

عليهِم أو عليهُم.

غِلْظَة أو غُلظة.

(١) انظر: برلجشتراسر، ص ٣٦.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، الجزء السابع ص ١٥٢: ١٥٣.

ومما يدل على تقارب الكسرة والضمة وتبادلهما في اللفظ الواحد على مستوى العائلة السامية أن للحبشية حركتان مقصورتان فقط هما الفتحة المقابلة للفتحة والـ "e" المقابلة للكسرة والضمة... وإنَّ كثيراً من الكلمات التي وزنها (فُعْل) يقابله في سائر اللغات السامية (فِعْل) وبالعكس – مثال ذلك أن البِكْر في الأكادية "bukru" وفي العبرية بخور "bkor" وفي الآرامية بوكر bukru وظل في الآرامية طولا Tulla والأكادية والعبرية توافقان العربية في أن الظِلّ فيهما سيلو Sillu، والبئر في الأكادية بورد buru والآرامية توافق العربية فهو فيهما bere وأما العبرية فيوجد فيها كلا الشكلين يعني بور bor بير ber والاسم في الأكادية (شُمو sumu) وفي الآرامية شوما sma أصلها sum شوم. والعبرية توافق العربية فهو فيها (شِم sem) وبالعكس فاللُّب في الأكادية (ليبو libbu) وفي العبرية ليف leb وفي الارامية ليبًا lebba، والأم في العبرية إم em وفي الآرامية إمّا emma وهي في الأكادية (أومو Ummu) كما في العربية.. والرُّكْبة في الأكادية birku بركو، وفي العبرية (بعريخ berek) وهي في الآرامية (بورخا burka) بالضمة مثل العربية والظُّفر في الآرامية (تپرا tepra) وفي العبرية يشتق منه كلمة سيپورنين sipporem، وهي في الأكادية سوپرو supru موافق للعربية وقد يوجد في العربية بالكسرة أيضاً (١).

واللغة العربية وإن كانت قريبة من اللغات السامية الأم في أكثر حروفها وضمائرها، غير أنها في بناء أفعالها وبعض أسمائها أبعد عن الأصل من اللغتين الأكدية والعبرية، وقريبة من اللغتين الحبشية والآرامية فالعربية والحبشية والآرامية أقل حفظاً للأبنية القديمة ومعانيها من بين سائر اللغات السامية، كما أن العربية احتفظت ببعض الحروف القديمة وهي الثاء والخاء والذال والضاد والظاء والغين، وقد دلت المقارنات التاريخية للغات السامية على أن تلك الحروف قديمة جداً، ومن المرجح أنها كانت شائعة عند الجماعات السامية الأولى، قبل أن تتفرق تلك

(١) انظر : برجشتراسر ص ٣٥.

الجماعات وتنزح إلى أماكن أخرى غير الأماكن التى كانت تعيش فيها، وتختلط بشعوب غير عربية .ولذلك ضاعت بعض تلك الحروف فى لغات تلك الجماعات، ولم تَبْقَ كاملة إلا فى اللغة العربية واللغات العربية الجنوبية القديمة، والحروف التى ذُكرت من قبل موجودة فى اللغة الأوجريتية ماعدا الضاد؛والأوجريتية لهجة سامية شمالية غربية، ويرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر أو الرابع عشر قبل الميلاد، كما أن الثاء والذال والظاء والغين غير موجودة فى اللغات الحبشية، وهى من اللغات السامية الجنوبية، وتمتاز اللغة العربية عن غيرها من سائر اللغات السامية الأخرى بتخصيص معانى بنية الفعل وتنويعها، وتسلك فى ذلك طريقين:أحدهما اقترانهما بالأدوات نحو قد قتل للتحقيق، وقد يقتل القتل غير محقق بل فيه شك، وسيقتل وفى النفى وماكتب للماضى، لايكتب للمستقبل ومايكتب للحال والاستمرار، ولن يقتل للمستقبل لم ولمّا وإن كانا يقلبان المضارع إلى الماضى إلا أن منفى (لما) مستمر إلى الحال أو هو قريب من الحال على الأغلب مثل: عصى أبليس ربّه ولمّا يندم، وأن منفى لمّا متوقع بثبوته بخلاف منفى لم مثل الآية الكريمة ﴿ بل لما يذوقوا عذاب ﴾ أى أنهم لم يذوقوه حتى الآن وأن ذوقهم له متوقع. هذا فى نفى المضارع الدال على الحال أو المستقبل، أما فى نفى الماضى فهما سيان لنفى المتوقع أو غير المتوقع مثل مالى قمت ولم تقم ولما تقم ومثال غير المتوقع لم تقم ولمّا تقم. لا أكتب بخلاف ماكتب ومايكتب ولن يقتل للمستقبل المستمر بخلاف لايقتل وماكتب ولم يكتب ولما يكتب.

والطريق الثانى تقديم فعل كان على إختلاف صيغه نحو كان قد فعل، وكان يفعل، وسيكون قد فعل إلى آخر ذلك، فكل ينوع معانى الفعل تنويعاً أكثر بكثير مما يوجد فى أى لغة من اللغات السامية، وهذا مما قد يدل على أن اللغة العربية تؤثر المعين المحدود على المبهم المطلق، وتميل إلى التفريق والتخصيص، وتسهم الصوائت بدور فاعل فى تنويع هذه الصيغ من حيث البناء. ومن ثمّ دلالات هذه الصيغ المتنوعة التى تعمل على تنمية مكونات اللغة من جانب واستغراق أغلب الاستعمالات من جانب آخر.

ولذلك فاللغة العربية أكمل اللغات السامية وأتمها في معاني الفعل، وهذا دليل على أنها أحدث اللغات السامية. إذ قد ابتعدت عن الأصل ابتعاداً كثيراً، وهي في ذلك قريبة من اللغة السريانية. إذ أن السريانية تقدم قبل الفعل صيغاً من صيغ كان أو تؤخرها بعد الفعل، وإن كانت لاتستفيد من وسائل التنويع والتخصيص وتهمل الفروق فتتسم بالإبهام والإسهاب وبالرغم من هذا فإن للصوائت قيمة في تمييز صيغ الأفعال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ففئة الأفعال الأولى مفتوحة العين، وعند تحويلها للبناء للمفعول فإن عينها تحول إلى الكسر. اضف ذلك إلى أن نوع الصائت يُعَدُّ مميزاً بين صيغتي اسم الفاعل والمفعول كما هو الشأن في العربية. فصيغة اسم الفاعل يكسرماقبل آخرها. بينما هي مفتوحة ماقبل الآخر في اسم المفعول. غير أن السريانية قد امتازت عن العربية في استخدام اسم المفعول بمعنى قد يدل على التحقيق نحو مسموع لنا أي قد سمعناه.

وابتدعت اللغة العربية الفعل المنصوب علاوة على المرفوع والمجزوم الموجودين في اللغة العبرية. ووزن أفعل في معنييه وهو التفضيل واللون، أو العيب ليس له نظير في أي لغة من اللغات السامية،فهي مستحدث فيها، فأفعل إذا كان للتفضيل هو أكثر تخصيصاً وتحديداً من بين سائر أبنية الاسم، ولذلك فاختراع العربية له من دلالات ميلها إلى التخصيص والتعيين مثل أنت أعلى منزلاً وأكثر مالاً، ووزن أفعل في كل من معنييه صيغة من صيغ الفعل،فأفعل اللون أو العيب هو أصل أفعل نحو أخضر وإخضَر، أعوج وإعوّجْ وأفعل التفضيل هو نفس معنى فعل التعجب نحو ما أكرم زيداً رجلاً وأكْرِمْ بزيد رجلاً.

والعرب كانوا يتفننون في الاشتقاقات الصرفية، ويتوسعون فيها أكثر من أي أمة سامية أخرى، وذلك لأن هذا الاشتقاق يعتمد على الصوائت إضافة إلى الصوامت في تنويع الصيغ فتتضاعف كمية الصيغ المشتقة ومن ثمّ دلالاتها. فكانوا يميلون أيضاً إلى تخصيص الألفاظ، وتحديدها لكل نوع من أنواع المعاني المختلفة، ووسم العربية بسمة الإيجاز راجع بعضه إلى وظيفة الصائت في الرمز إلى عناصر محذوفة

من التركيب فالفعل المضارع (تسمعُ) تدل الضمة على آخره أن زمنه الحال وقد يكون الاستقبال كما تدل من جانب آخر على مخاطب تقديره (أنت) وهذه الصيغة نفسها ترد في السريانية بغير علامة على آخر الفعل، ومن ثم فلابد من إثبات الضمير المنفصل في التركيب فمن وصايا (أحيقار) الحكيم لابنه (نادان).

(كل دى شْمَعْ إث لاَتمَارْ kol d^{e}šema^{c} set lā tē'mar كل ماتسمعه لاتقله أى كل ماتسمع أنت لاتقله. كما أن بعض الصوائت في الصيغة العربية تتحول إلي صوامت في الصيغ السريانية. فتكون مقطعاً مغلقاً تنتهي به الصيغة فيقول أُحيقار لابنه أيضا في وصاياه بَارْ أَرْكِن عَيْنَيخْ bār kēn ar ʿaynayek أى (يابنى اغضض من بصرك) والفعل اغضض يقابل في اللغة السريانية (ارخِ)، والكسرة في نهايته تدل على الصائت الطويل المحذوف، لأنه فعل أمر في صيغة الطلب.

وللتفاعل بين الأصوات دور في تشكيل الصيغ على هيئات ليس بالضرورة أن تطابق القياس الذى وضعه النحاة أو الصرفيون وإنما تتشكل الصيغ وفق تأثير هذه الأصوات بعضها على الآخر أو تبعاً لمبدئي السهولة وأقل الجهد فحرف اللين إذا تحرك فقد يصحح كما في (أقوال وبيان) وقد يعتل كما في (قال وبان)، وإذ سكن فقد يصحح[1] كما في (قول وبيع)، وقد يعتل كما في (صورة وحيلة). فالاعتلال وارد على حرف اللين سواء أكان متحركاً أم ساكناً، ولكن هذا الاعتلال يعرف لدى النحاة بـ «الإعلال» وهو ظاهرة موقعية تكون في أحد حرف اللين الواو والياء بإحدى طرق ثلاث: القلب: ملخصه أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا، كما في قال وباع ونوى ورمى وغزا، ولاتنقلبان إذا سكن مابعدهما أو كانتا عيناً لفعل كحوِر وعيِن أو لفَعل الذى الوصف منه على وزن أفعل نحو عور وعين أو افتعل الواوى اجتوروا أو ما آخرهم زيادة تختص بالأسماء كدوران أو كانت إحداهما أول حرفين مستحقين لهذا القلب نحو حَيَوَان.

(١) يصبح صحيحاً أى صامتاً.

النقل: فإذا كانت الواو أو الياء عيناً للفعل أو الاسم الجارى مجرى المضارع مسبوقة بساكن صحيح نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع إلا إذا كان الفعل تعجباً أو مضعف اللام نحو ما أقوَلَه ويبيَضُّ فإذا أعلت عين المصدر هنا الإعلال بالنقل نقلت حركتها إلى الفاء وقلبت الواو والياء ألفا نحو استقامة وإقامة، وحذفت من المصدر إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فيكون هذا النوع من المصادر مجالاً للقلب والنقل والحذف جميعاً وفى الحذف، نحذف الواو والياء عند التقاء الساكنين كما فى «قاضٍ» و«غازٍ». والاستثقال ونقل الحركة أو حذفها هو الذى يؤدى إلى التقاء الساكنين وتكون الواو أو الياء أو هذين الساكنين فتحذفان فى هذا الموقع بعكس مايحدث فى الحروف الصحيحة التى إذا التقى ساكنان مهما حُرك أولهما بالكسر فلايحذف الصحيح فى هذه الحالة ولايدخل حذفه حين يحدث بحسب القواعد الاخرى فى نطاق ظاهرة الإعلال.

وإنما يعالج تحت عنوان ظاهرة حذف الصحيح. ومما يتصل كذلك بموقعية الإعلال بالحذف حذف فاء الثلاثى فى المضارع المفتوح حرف المضارعة نحو يعد والأمر نحو عِد المصدر والمكسور الفاء الساكن العين نحو عِدة(١).

لايعنى الإبدال والإعلال أن العرب كانوا ينطقون شيئاً ثم ابدلوا به شيئا آخر أو أعلوه. فالتقابل هنا ليس بين مستعمل قديم متروك ومستعمل جديد منطوق، وإنما بين مايقرره النظام ومايتطلبه السياق أى بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية، ويتخذ الإبدال فى اللغة العربية الصور الآتية:

إبدال الصحيح باللين، كإبدال الهمزة بالواو والياء فى مثل قائل، صحائف وقوائل، وكإبدال الهمزة أيضاً بأولى الواوين فى أول الكلمة مثل أوائل وأراق وأواصل والأولى. ومن ذلك أيضاً إبدال التاء بالواو إذا كانت الواو فاء للافتعال نحو اتكل وإبدال المد بالصحيح كجعل ثانية الهمزتين حين تكون ساكنة فى نفسها مداً

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ص ٢٧٦ : ٢٧٧.

لحركة أولاها نحو آثر، وإبدال اللين باللين تجعل الواو ياء في رضيّ وحُديّة وعيادةً وديار وحياض وأعطيت وليّ ونيـم وعصيّ وكجعل الياء واواً في موسر وقضو ومرموة ورموان ورموان وخورى وتقوى وخروى، وإبدال اللين بالمد كجعل الألف ياءً في غُزيّل، وإبدال المد بالمد كجعل الألف ياء مد في دنانير ومصابيح وجعلها واواً ممدودة في بويع وقـوتل[1] والصرفيون يجمعون على أن الهمزة في كلمة السـماء أصلية منقلبة عن «واو» وهم لايفسرون السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً عملياً مقنعاً له أساس من أي نظرية صوتية.

ولو أخذنا برأي الصرفيين لوجب أن تصبح المصادر الآتية على وزن «فَعَال»: بقي يبقى بقاء، بلي يبلى بلاء، ثرى يثرى ثراء، ثوى بالمكان ثواء، جزى يجزى جزاء، جلا عن المكان جلاء، خفي يخفى خفاء، خلا المكان خلاء، دهى دهو دهاء، ذكت النار ذكاء، رجا يرجو رجاء، رخا العيش رخاء، زكا المال زكاء سخا يسخو سخاء، سنى سنا: ارتفع، شقي شقاء، صفا الجو صفاء ضرى ضراء: اشتد، ضنى ضناء: اشتد مرضه، عزى عزاء: صبر، عسا الشيخ عسا: كبر، عفا الأثر عفاء، على يعلى في الشرف علاء: ارتفع، عنّ عناء: تعب، غدى غداء: أكل الغداء، غلا السعر غلاء فضا المكان فضاء، فنى فناء، قضى قضاء: حكم. قلى فلاناً قلاء أبغضه، مشى مشاء: كثرت ماشيته، مضى السيف مضاء: صارحاً نجا ينجو نجاء، نقي الشيء نقاء، نما ينمو نماء، وفى يفي وفاء.ووزن «فَعَال» في مصدر الثلاثي الصحيح نادر أو قليل، وأجمع العلماء على أنه سماعي وأن أمثلته نادرة فيما ورد لنا من نصوص اللغة مثل نبت نباتاً، ثبت ثباتاً، ولايصح أن نفترض للفعل الناقص من حيث مصدره مسلكاً خاصاً يخالف الفعل الصحيح. والمصدر الثلاثي الصحيح يجيء في الكثرة الغالبة من أمثلته على وزنين هما: فعْل، فعَل. فلماذا يشذ عن هذا في الفعل الناقص ؟ يجب إذن أن نعد الكثرة الغالبة من المصادر المهموزة للفعل الثلاثي المعتل الآخر على هذين الوزنين أيضاً.

وقد تبين للدكتور أنيس في بحث نشره بمجلة كلية الآداب – جامعة

(١) د/ تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٥.

الإسكندرية أن الفعل المعتل جاء عليه عهد كان فيه على صورة فعل صحيح، وأنه كان فى موضع حرف العلة حرف صحيح من تلك الحروف التى تشبه أصوات اللين وهى: النون واللام والزاء والميم. أى أن الفعل المعتل متطور فى أغلب أمثلته عن فعل صحيح. وقد وردت فى نصوص اللغة العربية بعض الأمثلة وفيها الأصل الصحيح الحروف جنباً إلى جنب مع الفرع أو الصورة المتطورة التى تسمى بالمعتل مثل:

اكز = وكز. جلخ السيل الوادى = جاخ. فصل الشيء من الشيء = فصى. فإذا أخذنا بما نفترضه من أن الهمزة فى كلمة السماء وأمثالها هى همزة وقف، أحسسنا بالاطمئنان فى تأصيل كلمة السماء من عدة وجوه:

أن نظائر هذه الكلمة فى اللغات السامية لم ترد بالهمزة لافى النطق ولافى الرمز الكتابى.

وأن المصادر التى على صورة «سماء» فى حالة الأخذ بما تم افتراضه يكون وزنها «فَعَل» وهذا وزن في مصدر الثلاثي الصحيح يمثل كثرة كبيرة جداً فيما ورد من نصوص اللغة بعكس «فَعَال»، وأن المعاجم القديمة تسوق لنا بعض هذه الكلمات مرة ممدودة وأخرى مقصورة مثل قول أصحابها (العطا)ويمد أى(العطاء) بمعنى واحد. القفا العنق وقد يمد. سفى كرضى سفاً ويمد أصبح سفيها. الرنا مايرنى إليه لحسنه وبالضم والمد الصوت والطرب. الواو، الدواء بالقصر المرضى وبالمد ماداويت به، الحيا الخصب والمطر ويمد، الحزا ويمد نبت، الحسا ويمد الشربة).

وتعبير أصحاب المعاجم هنا بقولهم ويمدّ لايخلو من دلالة، بل يبين بوضوح أن كلامن هذه الكلمات قد سمع عن العرب مقصوراً كما سمع ممدوداً، وجرت الصورتان على ألسنة العرب جنباً إلى جنب، فأخذت بهما اللغة العربية المشتركة.

وليس من الإسراف لذلك أن نفترض أن المد هنا طارىء، وأنه نشأ عن ظاهرة الهمز التى سادت لدى البدو فى حالة الوقف[1].

(١) انظر: الأصوات اللغوية، ص ١٠٠: ١٠٢.

وفى إطار التحول الداخلى وتكرار صوامت الأصل يرى الدكتور هنرى فليش أنه فى العربية تأتى الصيغ.

فِعْلال - فِعْليل - فُعْلول - فَعْلُولَة مصوت أول قصير، ومصوت ثان طويل يضافان إلى الصيغة التى تكررت الصوامت فى أصلها وهذا النموذج (لاسيما فى صيغة فِعْلال) أكثر وروداً من الأول، ويبدو أن الذى حملهم على إطالة المصوت الثانى، إنما هو رغبتهم فى إخفاء التكرار فى الأول، وهو غير مرغوب فيه، فقد كان العرب يشعرون أن المصوت الطويل هو خير فاصل بين الصوامت المتماثلة(١).

والصيغ الثلاثة الأولى تقدم لنا لغة انفعالية (تكبير أو تحقير):

فِعْلال: تكبير : شِمْلال (سريع، خفيف، شيق).

تحقير: طِمْلال (رثّ الثياب).

فِعْليل: تحقير : رِعْديد (جبان)، ورِعْشيش (هلوع).

فُعْلول: تحقير: سُبْرور (فقير)، وبُهْلول (متهكم).

وصيغة فُعْلُولَة فلول آت Fu^{c}lūl-at مصدراً، تقع كثيراً فى الأصول التى يكون الصامت الثانى فيها ياءاً أو واواً، وهى تحل محل صيغة فُعُول، التى تبدو فى هذه الحالة غير مستساغة فى النطق من الناحية الصوتية، فمثلاً:

بدلاً من النطق بكلمة بُيُون buyūn (التى رويت أيضاً) قيل بَيْنُونَة baynūnat.

buyūn - bayūnat - baynunat

من بان يبين (افترق أو ابتعد).

وإن الطرق الأساسية فى الاشتقاق فى اللغة العربية هى: أن يؤخذ من الأصل المكوّن من أصوات صامتة فحسب، كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا

(١) انظر: العربية الفصحى هنرى فليش ص ١٠٤.

الأصل وإضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية، وإنما هي مقيدة بطابع المصوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعد إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانيات هذه التغيرات الداخلية. ويطلق على هذا النظام «نظام تعاقب المصوتات» أو «نظام التحول الداخلي». ويتأمل كم الحركة ونوعها من حيث تقصير هذه الحركة، أو إطالتها، أو تحولها صيغاً جديدة تزدهر في الاستعمال وتتنحى أخرى وفقاً للدلالات المقصودة بالاستعمال، ويقول هنري فليش أما صيغة «فاعول» فلم نجد منها سوى بضع كلمات عربية خالصة، دون أن نعثر على غيرها وبعد أن انتشرت اللغة خارج الصحراء صادفت هذه الصيغة بعض النمو[1] .

فتشير الصفات التي بزنة فَعيل وفَعُول، وبخاصة هذه الأخيرة غالباً إما إلى درجة عالية في الوصف المعين، وإما إلى حدث يتكرر حصوله أو يحدث بقوة كبيرة ، ولذا أطلقوا عليها: أبنية المبالغة.

وقد احتفظت صيغة «فَعُول» بقوة معينة في التعبير عن الصفة أو الحدث، وقد صارت «فَعيل» في الواقع صيغة بسيطة معتادة لاشتقاق الصفة (عندما توجد هذه الصيغة) وقد أورد السيوطي[2] «فَعُول» ضمن أبنية المبالغة، ولكنه لم يذكر «فَعِيل» كما لم يذكر «فعال».

وصيغة «فُعَال» هذه كانت جديرة أن تدرس وتروى، ولكن كان لابد من التفرقة.

وقد درس نولدكه هذه الصيغة: فقد كانت قديماً للتصغير، ولكنها حين ابتذلت خاصتها التعبيرية خرجت من الاستعمال، تاركة بقايا، وحلت محلها في العربية صيغة «فُعَيل».

---

(١) انظر: العربية الفصحى هنري فليش ص ٩٤ .

(٢) انظر: السيوطي المزهر / جـ ٢ ص ٢٤٣ .

وهناك مجموعة من الكلمات على هذه الصيغة تعبر عن الانحرافات والأمراض، وذلك نحو اختراع، وسُعَال الخ.

(وهو استعمال للتحقير)، وهناك مجموعة أخرى تُسْتَخْدَم مصادر لأفعالٍ تدل على الحركات أو الضوضاء مثل: شُراد (ومعناه التيه للحيوان الأليف)، وصُراخ ... الخ.

وهناك صفات أو أسماء تدل على معنى تصغير التحقير، وذلك مثل: خُفَاف، وقُرابة، وأخيراً هناك صفات تكبير مثل: عُظَام وكُبار وهُمَام.

كذلك نلاحظ أنه بالنسبة إلى صيغة واحدة قد تبتذل قدرتها على الإنابة عن (التصغير) أو تبقى لها دلالتها على (التحقير، والتكبير).

ولم تعد المصادر من صيغة «فُعُول» المستعملة كثيراً، تقدم معنى خالصاً بالقياس إلى مصادر صيغة:

«فُعُل»، التي هي من ناحية أخرى قليلة العدد. والصفات من صيغة «فِعَال» لم يعد لدينا منها سوى بضعة أمثلة.

أما «أفَعَال» وهي صيغة ذات استعمال معقد، فلم يعد ممكناً أن نكشف إلا عن قليل من خاصتها البيانية في تلك الصفات القليلة، التي تسير جنباً إلى جنب مع صيغة: فُعَال، بمعنى واحد، مثل عقَام وعُقَام (مرض خطير).

وقد فعل الاستخدام فعله: فقد ابتذلت خاصتها البيانية، كلها أو جلها، وقد استخدمت العربية هنا طرق التحول الداخلي، وذلك بتضعيف الصامت الثاني من الأصل الثلاثي، وأدى ذلك إلى صياغة كلمات، مثل:

فَعَّال، وفَعِّيل، وفِعِّيل، وفَعُّول، وفُعَّال[1] ولكل من هذه الصيغ دلالته المستقلة المستمدة من مبناه الصرفي أضف ذلك إلى المعاني العديدة المستمدة من السياقات المختلفة حالة التركيب.

(١) انظر: العربية الفصحى هنرى فليش ص ٩٥ : ٩٧.

فى إطار الميزان الصرفى الذى وضعه اللغويون والصرفيون العرب نجد النظام العربى يستخدم «أصلاً» لاجزءاً ثابتاً. والأصل مكون من صوامت (صوامت فحسب) تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديداً ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع فى كلمات مستقلة بواسطة المصوتات التى توضع فى داخل الأصل. فالمصوتات إذن هى التى تعطى «صيغة» الكلمات فى هذا النوع من المادة المبهمة أى فى نطاق تلك الفكرة العامة التى يعبر عنها الأصل(١). والحقيقة أن قطاعاً كبيراً من التحولات فى الصيغ العربية بالنسبة إلى الأصل يتم بالمصوتات. بل إننى أزعم أن أغلب هذه التحولات تتم بالمصوتات وقدر قليل منها بزيادة الصوامت أو تكرارها. وفى العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين أى الثنائية وهى مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هى فى ذاتها أصولها. وهذه الكلمات ترجع إلى أساس لغوى سحيق، وهى تسهم فى إثارة مشكلة الحالة الثنائية البدائية.

وهناك عدد كبير من الأصول ذوات الصوامت الأربعة أى الرباعية وهى مسجلة فى المعاجم، ولكن بعض الإحصاءات التى أجريت على النص القرآنى كشفت عن وجود خمسة عشر أصلاً رباعياً فحسب، فى مقابل (١١٦٠) أصلاً ثلاثياً فهذا يدل إما على قلة إستعمال هذه الأصول الرباعية وإما على أن لها مصدراً آخر غير النصوص (وربما صدق ذلك أيضاً على الثنائى). والواقع أن علماء المعاجم العرب كالأزهرى مثلاً، قد جمعوا الثروة اللغوية مباشرة فى الوسط البدوى، فالأصول الرباعية قد يكون مصدر جانب منها التوسع فى أصل ثلاثى، وإن ظلت هذه الأصول من حيث الاشتقاق منتجة بقدر غير كبير.

والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتى من أصل ذى ثلاثة صوامت: الأصل الثلاثى: ويبقى هذا الأصل أساس هذه المفردة، ولسوف نسوق مثالاً عن نوع الاشتقاق ابتداء من الأصل، وليكن (ك - ت - ب) الذى يدل على «الكتابة»

---

(١) انظر: العربية الفصحى ص ٥٢

من حيث هي فكرة عامة ومنه يشتق «كَتَبَ» و «كُتِبَ» و «كَتْبُ» و «كَاتَبَ» و «كوتِبَ» و «كِتَابُ» و «كَاتِبُ» و «كُتُبُ» . و«كُتَّابُ» . ففي الكلمات التي ذكرناها جميعاً نجد أصلاً واحداً هو (كَ ت ب) متضمناً ذلك المعنى العام «الكتابة» . والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لايختلفُ بعضها عن بعض في حقيقة الأمر، وإنما تأخذ معانيها المحددة بوساطة المصوتات المقحمة داخل «الأصل» .

كَتَبَ a-a(فتحتان قصيرتان في (a) Kātaḥ

كَاتَبَ ā-a(فتحة طويلة + فتحة قصيرة) في Kātaḥ (a)

كُتِبَ u – i(ضمة وكسرة قصيرتان) في (a) Kutiḥ .

ودلالة الجمع في صيغ التكسير تحدث بتغير المفرد، وقد يعترى التغيير هيئة المفرد فقط أى تغير الحركات دون نقص أو زيادة في الحروف وذلك كأُسْد بضم فسكون جمع أَسَد. وفي تسكين السين حذف للفتحة (الصائت القصير) . وقد يكون الجمع بالزيادة فقط. وقد يكون التغيير بالحذف فقط. وقد يكون بالشكل والزيادة كرجال جمع رجل. أو بالشكل والحذف ككتب ورسل وطرق جمع كتاب ورسول وطريق. وقد يتمثل في الشكل والحذف والزيادة.

في صيغة «أفعل» من جموع القلة يجمع بها قياساً كل اسم رباعي مؤنث قبل آخره مد كذراع وأذرع ويمين وأيمن فدلالة الجمع هنا بالهمزة الزائدة وبحذف حرف المد. وفي صيغة «فعل» من جمع الكثرة، يجمع بها قياساً أفعل ومؤنثه فعلاء، : كأحمر وحمراء وأغر وغرّاء يقال في جمعها: حمر وغر لحذف الزوائد مع تغيير الهيئة من المفرد.

وفي صيغة فُعُل بضمتين يطرد جمع الصفات المفردة على وزن فعول كغفور وغفر وصبور وصبر بحذف الواو من المفرد (أو التقصير الصائت الطويل) مع تغيير الهيئة كما تطرد الصيغة في جمع كل اسم رباعي قبل آخره مد كقذال وقذل وحمار وحمر وقضيب وقضب وعمود وعمد. بحذف المد مع تغيير الهيئة. وفي

صيغة فُعَل بضم ففتح يجمع قياساً كل اسم على فعل بضم فسكون أنثى أفعل كصغرى صغر وكبرى كبر حيث تحذف ألف التأنيث المقصورة مع تغيير الهيئة(١).

واللغتان الساميتان الجنوبيتان العربية والحبشية تمتازان بنمط خاص فى الجمع هو مايسمى جمع التكسير، فإلى جانب الجمع السالم الذى يعبر فيه عن الجمع بنهاية تلحق الاسم، كما هى العادة فى اللغات الأوربية، تصوغ هاتان اللغتان الجمع أيضاً بتغيير الاسم تغييراً داخلياً، ويكون عادة بتغيير الحركات، ففى العربية مثلاً تجمع كتاباً على كتب بتغيير الحركات وحدها. وهذا النوع من الجمع هو فى الواقع اسم جمع، وهذا هو السبب فى أن هذه الظاهرة فريدة فى بابها على نحو ظاهر يعتقد جمهرة علماء اللغات السامية أن جموع التكسير فى الأصل أسماء لها معنى Collection تطورت بعد ذلك إلى جموع لأسماء مفردة معينة، فليست جموع التكسير مشتقة فى الأصل من أسماء مفردة بتكسير صيغ هذه الأسماء المفردة كما يقول النحاة العرب أى بتغيير حركاتها وإضافة حروف إليها، أو حذف حروفها منها، وإنما هى موضوعة أصلاً فى صيغ مفردة للدلالة على مسميات كلية.

وقد يشمل جمع التكسير الواحد صيغاً مفردة متباينة مثل فُعول قد تكون جمعاً لفعل مثل بحر وبحور وجمعاً لفَعَل مثلُ أسد وأسود، وجمعاً لفَعل مثل ملك وملوك، وجمعاً لفاعل مثل جالس وجلوس إلخ، وأن المفرد الواحد قد يجمع جموع تكسير مختلفة مثل الساق تجمع على سُوق وسيقان وأسْوُق، ومثل الصاحب يجمع على صحب وأصحاب وصحاب. هذا إلى أنه ليس ثمة أساس صوتى أو شكلى ثابت نستطيع به إشتقاق جمع التكسير من المفرد، فأحياناً نجد الجمع قصير الصيغة بالنسبة إلى المفرد مثل صاحب وصَحْب، وأحياناً نجد العكس مثل ضرس وضروس، ثم قد يشتمل الجمع على حروف زائدة ليست فى المفرد

(١) انظر: ظاهرة الحذف د. طاهر حموده ص ٧٩ : ٨٠.

مثل صاحب وأصحاب، أو تحذف منه حروف زائدة تجدها فى المفرد مثل حكمة وحكْم.

وقد توسعت اللغات السامية الجنوبية وهى العربية الشمالية والعربية الجنوبية القديمة والحبشية فى استعمال جمع التكسير. وجموع التكسير فى الحبشية أقل وفرة منها فى العربية. وجموع التكسير فى العربية الجنوبية القديمة أكثر وروداً من الجمع السالم. وفى العبرية والسريانية (وهما من اللغات السامية الشمالية) آثار قليلة من جموع التكسير أى من أسماء الجموع التى تجد لها مفرداً من لفظها يختلف عنها فى الحركات.

لقد أدى الازدواج فى وظيفة الرموز الثلاثة:

«الألف والواو والياء» فى الخط العربى – إلى أن عدّهم اللغويون العرب، فى حالة دلالتهم على الحركات الطويلة، فى مثل «هابونى hābūnī» مثلا – أصواتا صامتة «Consonants» ثم ينظرون إلى الألف والواو والياء هذا المثال، نظرتهم إلى الأصوات الصامتة تماماً، فى حين أنها هنا علامات للحركات الطويلة ā، ī، ū.

وقد أثرت تلك النظرة – التى تعتمد على الخط لاعلى النطق – فى أحكام اللغويين العرب فى كثير من قواعدهم، وعلى الأخص فى أبنية اللغة (الصرف)، وأوزان الشعر.

فمن ذلك أنهم يقولون فى المضارع المعتل الآخر، عند جزمه فى مثل: «لم يَدْعُ» و «لم يَخْشَ» و «لم يرمِ» أنه مجزوم بحذف حرف العلة، فهم هنا ينظرون إلى الخط لاإلى النطق، ولو نظروا إلى النطق لقالوا إنه مجزوم بتقصير الحركة؛ فبدلاً من: (ū) فى المثال الاول: (يدعو)، يوجد فى حالة الجزم: (u) وبدلاً من: (ā) فى المثال الثانى: (يخشى)، يوجد فى حالة الجزم (a)، وبدلاً من (ī) فى المثال الثالث: (يرمى) يوجد فى حالة الجزم: (i) فى نهاية الفعل.

كما أنهم يقولون فى مثل: «لم يَمُتْ» إن أصله: «يَمُوتُ»، فحين جزم

بالسكون، التقى ساكنان: التاء والواو، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين. وهم هنا ينظرون إلى الخط من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعدّون الواو حرفاً مشكلاً بالسكون، فى حين أنها فى هذه الحالة علامة على الضمة الطويلة، والضمة حركة، والحركة لاتوصف بالسكون ولو كانوا معتدّين بنظام المقاطع فى اللغة العربية، لعرفوا أنه بعد جزم مثل هذا الفعل بالسكون، أصبح عندنا مقطعان، الثانى منها زائد فى الطول ya+mūt يا+موتْ وهو غير مقبول في العربية في هذه الحالة، وعندئذ تقصر حركة هذا المقطع، فتصير الكلمة: يا + موت (ya + mūt). وهذا هو السرّ فى تقصير حركة الفعل الماضى الناقص، عند اتصاله بتاء التأنيث، مثل «رمَتْ»، وأصله «رمَاتْ» وغير ذلك. وقد أدت عدم معرفة العرب القدامى بالمقاطع وأنواعها، ذلك أن المقطع يتشكل من الحركات والصوامت، وقد كانت لهم نظرتهم الخاصة فى علاقة الحركات بالصوامت، فقد كانوا يعدونها عرضاً للصوامت وأنها تبع لها، ونظرتهم إلى رموز الحركات الطويلة، على أنها حروف صامتة مشكلة بالسكون إلى بنائهم موازين الشعر العربى على متحرك وساكن؛ فهم يتحدثون عن الأسباب والأوتاد والفواصل فى الشعر، ويقسمون السبب إلى خفيف وثقيل؛ فالخفيف عندهم: ماتكوّن من متحرك وساكن، ومن أمثلته عندهم: «لَمْ» و «لا» مثلاً، فهم يعدّون الألف فى: «لا» حرفاً صامتاً مشكّلا بالسكون، تماماً كالميم فى «لَمْ»، فى حين أنها فى: «لا» علامة للفتحة الطويلة، والفتحة الطويلة حركة، وهى لذلك لاتوصف بأنها ساكنة.

والواقع أننا هنا فى: «كمْ» و «لا»، أمام مايسمى فى علم الأصوات: بالمقطع الطويل: لام(lam) و لا(lā)، غير أنه فى الأول مقطع طويل مغلق، وفى الثانى مقطع طويل مفتوح، وهما من الناحية الموسيقية، شيء واحد من ناحية الطول، بعكس المقطع القصير، فى مثل (وَ) wa. ولو أنهم فطنوا إلى ذلك، لبنوا موازين الشعر على المقاطع القصيرة والطويلة، والحقيقة أنهم لم يفطنوا إلى نظام المقاطع، بل كان اعتمادهم فى مسائل الصرف على الميزان الصرفى الذى يعتمد على

الأصول المفترضة التى حُددت لها صيغ كما كان اعتمادهم فى العروض على الميزان العروضى، وهو يختلف بطبيعة الحال عن الميزان الصرفى إذ يعتبر الميزان العروضى فى الحسبان مسألة الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، أضف ذلك إلى إهماله للعناصر غير المنطوقة، وإثباته للعناصر المضعّفة صوتياً والتى تبدو مفردة كتابياً. فالنظام المقطعى لايعتمد على الأصول المفترضة ، بل يعتمد على الواقع فى الاستعمال وهو أدق من النظام العروضى خصوصاً فى التمييز بين الصوامت والصوائت عندما ترد فى نهاية الوتد المجموع فكل من (على) و (علم) تعد وتداً مكونة من مقطعين مفتوحين أولهما قصير والثانى طويل، أما الثانية فتتكون من مقطعين الأول قصير مفتوح والثانى مغلق، وفى اعتقادى أن عدم فطنة علماء العربية إلى النظام المقطعى ليس عيباً يمكن أن نسمهم به، فيمكننا أن نحمد لهم ماوضعوه من مقاييس، وموازين أخر، كالميزان الصرفى والميزان العروضى. وفى ظنى أن التوصل إلى استنباط الميزان الصرفى والصيغ التى وردت عليها الكلمات العربية وكذا الميزان العروضى والأبحر مجزوءاتها .والتصرف فى المادة اللغوية بما يقابلها من الزحافات والعلل يعد أكثر صعوبة من التوصل إلى النظام المقطعى، وإحقاقاً للحق فإن نظام المقاطع الأوروبى قد ميز بدقة بين الصوائت قصيرها وطويلها وبين الصوامت مما أتاح لنا إدراك العلاقات المختلفة بينهما فى بناء الصيغ وكذا دلالتها والفروق المميزة بين هذه الصيغ.

وبما أن علماء العربية استخدموا مصطلح (الحرف) للدلالة على شكل الكتابة، وللإشارة إلى الصوت، فقد اضطروا إلى عدم دراسة الأصوات (الحروف) من حيث تقسيمها إلى صامتة وصائتة، لذا درسوها من حيث مخارجها، ومن حيث تقسيمها إلى ساكنة ومتحركة. ولايعنى ذلك أن علماء العربية جهلوا الفرق بين الصامت والصائت بل فرقوا بينهما بكل دقة.

وعلم اللغة الحديث يرى أن الأصوات الصامتة وحدها يمكن أن توصف بأنها ساكنة أو متحركة، أما الأصوات الصائتة (سواء أكانت قصيرة أى حركات أم غير

قصيرة أى مدّات) فلا يمكن - بحكم طبيعتها - وصفها بأنها ساكنة أو متحركة، ويبرز بهذا الصدد الإشكال التالى: توصف المدات الثلاث (الألف والياء والواو) فى علم العربية بأنها سواكن. فهل يعنى ذلك أن جميع علماء العربية أخطأوا ؟ أم أنهم - حين استعملوا مصطلح (ساكن) لدى وصف حروف المد كانوا يقصدون به معنى آخر؟!.

إن وصف حروف المد فى علوم العربية بأنها سواكن، يقصد به الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون، من حيث أن الإشباع كالسكون لايؤدى إلى ظهور مقطع صوتى جديد، بل يؤدى فقط إلى تغيير وصف المقطع، ويعنى ذلك أن علماء العربية، حين وصفوا المدات الثلاث بأنها سواكن قصدوا الإشارة إلى أنها صائتة غير قصيرة، لأنها تظهر نتيجة إشباع الحركة المناسبة لكل منها، كما يعنى أنهم حين قالوا إن المدات تتحرك، قصدوا الإشارة إلى مايقابلها من أصوات صامتة.

ويؤكد ذلك أنهم اضطروا إلى القول إن الألف المدة إذا تحركت قلبت همزة، والسبب فى ذلك أن الواو المتحركة هى صوت صامت، وكذلك الياء المتحركة هى صوت صامت، بينما لاتوجد ألف متحركة وأقرب الصوامت المتحركة إليها هى الهمزة، ولعل من المفيد أن نذكّر بأن قواعد الشكل فى العربية تقضى بوضع علامة الحركة المناسبة للمدة قبل المدات الثلاث وتحظر وضع علامة السكون فوق المدات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لاتكون الياء والواو حرف (صوتى) مد إذا لم تسبقا بحركة مناسبة لكل منهما، بل تكونان صوتين صامتين كبقية الأصوات الصامتة، ويمكن بالتالى أن تكتب فوقها علامات الشكل (إشارات الحركات أو السكون) كما فى (بَيْت، قَوْم، يد، ولدان ...) لقد وصف ابن جنى ميزان العروض بأنه «عيار الحس وحاكم القسمة والوضع» ولعل من المفيد هنا الرجوع إلى الميزان العروضى لبيان أن وصف حروف المد فى علوم العربية بأنها سواكن يقصد به الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث أن الإشباع

كالسكون لايؤدى إلى ظهور مقطع صوتى جديد بل يؤدى فقط إلى تغيير وصف المقطع.

وقد وضع الخليل بن أحمد الفراهيدى علم العروض العربى انطلاقاً من خصائص النظام الصوتى للعربية التى تتجلىّ فى أن الصوت الصامت المتحرك يمثل مقطعاً صوتياً ثنائياً، وتتجلى أيضاً فى أن الحركة ليس لها وجود منفصل عن صوت صامت يلفظ قبلها، ويتصل بها، فعمد الخليل لدى تحديد أوزان البحور إلى التمييز بين المتحرك (الذى يمثل مقطعاً صوتياً) وغير المتحرك (الذى لايمثل مقطعاً صوتيا) فاستطاع بذلك أن يحدد الأسباب والأوتاد والفواصل التى يتركب منها الأوزان والتى أجملوها فى قولهم (لم أر على ظهر جبلن سمكتن).

ويتبين لنا أن الصوت الصامت غير المتحرك (الساكن) لايمكن لفظه إلا فى نهاية مقطع صوتى قصير مفتوح (أى بعد متحرك) ويؤدى إلى تغيير وصف المقطع الصوتى بإغلاقه بعد أن كان مفتوحاً، مما يسمح بتميزه فى اللفظ عن بقية المقاطع القصيرة المفتوحة (أى عن بقية المتحركات). كما أن إشباع الحركات (الفتحة والكسرة والضمة). الذى ينجم عنه لفظ تلك الحركات ألفاً ياءً وواواً مدات - يؤدى كذلك إلى تغيير وصف المقطع الصوتى القصير المفتوح بجعله طويلاً، مما يسمح بتمييزه فى اللفظ عن بقية المقاطع القصيرة المفتوحة (أى عن بقية المتحركات).

وهكذا يتبين أن لفظ صوت صامت ساكناً بعد متحرك، وكذلك إشباع لفظ حركة المتحرك يؤديان إلى تميز هذين المتحركين عن بقية المتحركات[1].

وهناك ثلاثة نماذج من المقاطع:

صامت + صوت قصير : مقطع قصير

صامت + مصوت طويل : مقطع طويل.

---

(١) انظر: د.جعفر دك الباب الساكن والمتحرك فى علم اللغة العربية ص ١٥ :١٦.

صامت + مصوت قصير + صامت : مقطع طويل.

- بيد أن هذا السلوك سيضطرب إذا ما نشأ عن بعض الصيغ الصرفية مصوت طويل أو مزدوج Dipthongue في مقطع مقفل على الصورة التالية: صامت + مصوت طويل + صامت.

وبهذا يتكون مقطع (مديد).

والشعر العربي الذي يحتوي في أوزانه المختلفة مجموعة محددة من المقاطع الطويلة أو القصيرة، أي أنه ذو قياس محدد – لم يتسع مطلقاً لهذه المقاطع المديدة. فقد كان الشاعر يتخلص من هذه الصعوبة بطرق مختلفة.

أما النثر فقد اتسع للمصوت الطويل (أو المزدوج) وذلك عندما يُقفَل المقطع بنفس الصامت، الذي يفتح المقطع التالي، فينشأ صوت مضعف وذلك نحو احمارّ ihmārra ، ولا الضالين walā - ddāllīna في لغة القرآن، وخُويصّة huwayṣṣatun ، تصغير خاصّة ويتساءل هنري فليش عن كيفية التقسيم المقطعي في هذه الحالة.

ويجيب بأن يترك المصوت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا: احْ – ما – رَرَ "ih-mā, - rra" "لا – ضا - لِـ ـ نَ.

((lā-ddā- LLī -na)) ، خُـ – و يـ – صْـ – تُنْ ، ḫa- way - ṣṣa - tun

لكن هناك بعض العرب يعتمدون في هذه الحالة – على ماقرره صاحب المفصل في أمثلته – إلى تقسيم المصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين منفصلين بواسطة همزة، وبذلك يصبح المقطع المديد مقطعين قصيرين، (وإن أصبح الثاني طويلاً بسبب الوقف) وذلك مثل أحمأر ولا الضألين (وهي قراءة مروية) فقد كان على هؤلاء العرب أن يجروا تقسيمهم المقطعي بطريقة ربما أبقت على المقطع المديد ولكن كراهيتهم له جعلتهم يلجأون إلى حيلة أخرى لتحاشيه[1].

(١) انظر: العربية الفصحى هنري فليش ص ٤٤ : ٤٥.

وقد وقع الدكتور فليش نفسه فيما يمكن أن يأخذه على لغوى العرب، ففى تحليله لمثالين من الأمثلة السابقة اعتمد على الجانب الخطى من العربية، بالرغم من أن أولى بدهيات علم اللغة أن اللغة منطوقة وليست مكتوبة. فالمثال (ولاالضالين) تحليله المقطعى على النحو الآتى:

وَ (قصير مفتوح) + لَـ ضـْ (مغلق) + ضَالْ طويل مغلق

+ لِينْ (طويل مغلق أو متماد)

ومثله احمارّ تحليلها المقطعى أحـْ (قصير مغلق) + مَارْ (طويل مغلق) + رَ (قصير مفتوح) وبذا يصبح المتكلم العربى فى غنى عن الوقف بالهمز ووقف على أول الصامت المُضعف، الذى يُعَدُّ ساكناً عندفك إدغامه، كما أن إثبات الهمز وتخفيفه يعد استخداماً لهجياً خاصاً وقد استخدمت الصيغتان المهموزة والمخففة فى البيئات العربية المختلفة وهناك نماذج كثيرة مثل «شابّة» شأبّة، و«دابّة» «دأبّة». وفات الدكتور فليش جانب هام وهو أن اللغويين العرب كانوا يستندون إلى الجانب الصوتى لاالخطى فى تحليلهم ومنهم الخليل، خصوصاً فى التحليل العروضى الذى سبق أن ذكره فليش بنفسه.

أما «خويصّة» فقد أصاب فليش فى تقطيعها. وقد جرت العادة فى النثر – عند أمن اللبس – باختصار المصوت الطويل الوارد فى مقطع مقفل. وأمثلة أخرى كثيرة فى الأفعال التى يكون ثالث أولها (واواً أو ياءً) متلوة بكلمة مبدوءة بصامت وكذلك الحال فى التثنية والجمع.

وقد ينشأ عن اتصال كلمة بأخرى مصوت فى المقطع المقفل، وتقضى ضرورة النظام الصرفى بعدم جواز اختصار هذا المصوت المزدوج بإلغاء أحد عنصريه، والحل هنا هو تجزئة المزدوج بين مقطعين مختلفين(١)لقد أدت كراهية الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج فى المقطع المُقْفَل دوراً هاماً فى شكل اللغة العربية(٢).

(١) انظر: العربية الفصحى هنرى فليش ص ٤٤ : ٤٥.
(٢) انظر: العربية الفصحى هنرى فليش ص ٤٥ : ٤٦.

ويرى الدكتور هنرى فليش أن هناك تعادلاً فى المدة من الناحية الإيقاعية بين الصيغة التى تحوى مصوتاً قصيراً – مصوتاً طويلاً يمكن أن تجمع على صيغة تختصر المصوت القصير وتضيف التاء إذ وجد فى مكان مقطع طويل مقطعان قصيران فى مثل: فَعَال Fa ̄al-un، وفَعَلَة fa'alat-un، وعقد الدكتور فليش صلة بين ما أسماه التعادل الإيقاعى بين الصيغة المفردة وجمعها من ناحية وبين التصرف فى التفعيلات العروضية بما أطلق عليه فى علم العروض بالزحافات، والعلل من ناحية أخرى. فهو يرى أن هذا التعادل الإيقاعى يتجلى جيداً فى قلب الاستعمال العروضى: ففى بعض الأوزان فى بحور معينة من الشعر يجوز أن يحل محل مقطع طويل مقطعان قصيران، يحدث هذا فى بحر الكامل، حيث تحل: «مُسْتَفْعِلن» محل « مُتَفَاعِلن» وهذا فى جميع التفاعيل فيما عدا الأخيرة من كل شطر، على أن هذا يحدث فى الوافر فى جميع التفاعيل، وحتى فى التفعيلة الأخيرة من كل شطر من تفاعيل الكامل «بشرط أن يحافظ فيها – على الأقل – على تفعيلة أساسية مُفَاعَلَتن».

والحقيقة أن التحول فى التفعيلات العروضية ليس ضرورياً أن يتطابق تماماً مع المادة اللغوية، التى صيغت فى قوالب البحور التى تحوى هذه التفعيلات إذ إن هذه التفعيلات نظم تقريبية وضعها العروضيون لقياس المواد اللغوية المنظومة، والدليل على ذلك أن بعض الصوامت يقابلها فى الوزن العروضى صوائت، فمثلا (ضربْنا) بسكون الباء وزنها (فعولن). وعلى هذا فالخلط بين الميزان العروضى والميزان الصرفى وارد عند الدكتور فليش ، أضف ذلك إلى أن الأوزان العروضية حين تقاس بها أنماط معينة من النظم فإنها تكون غير دقيقة فى حساب الصوامت. وكذا الصوائت فى بعض الوحدات الكلامية وذلك شائع فى الزجل أو النظم المكتوب بلغة عامية،وكذا مانظم باللغة العبرية على أوزان العروض العربى خصوصاً فى بيئة الأندلس. وقد عقد حازم القرطاجنى صلة بين الأوزان العروضية والموضوعات أو الأغراض الشعرية التى تنظم على هذه الأوزان،وحدث أن تأثرت بفكرة حازم هذه

مجموعة من البحوث الحديثة، كما تم الاعتراض على هذه الفكرة من جانب بعض الدارسين المحدثين وكنت منهم. إذ لاعلاقة أكيدة بين الأوزان والموضوعات ولست متراجعاً عن فكرتى بل إنى أحسست بأن القرطاجنى قد يكون على صواب فى فكرته إذا ماكانت هذه العلاقة للبنية على كم الصوائت فى الأوزان المختلفة إذا ماقيست أو قورنت بالصوامت المشتركة معها فى التفعيلة نفسها دون إدخال المادة اللغوية المصوغة فى الموضوع الذى كتبت من أجله القصيدة فى الحسبان.وإيضاحاً لهذه الفكرة يمكن مقارنة الصوائت فى بحر البسيط بالصوائت فى تفعيلات الطويل فتفعيلات البسيط «مستفعلن + فاعلن» تتكرر أربع مرات فى البيت الواحد بصورة متنظمة فى سائر القصيدة. فالصائت الطويل الوحيد فى «فاعلن» وباقى الصوائت قصيرة. ناهينا بسكون الفاء والنونّ فى «مستفعلن»، وكذا النون فى (فاعلن)، أضف ذلك إلى أن الصائت الطويل (فاعلن)، غالباً مايحذف فى إطار ما أتاحه نظام العروض من زحافات. ومع ذلك قد يحذف الصائت القصير من عين فَعلن فتصبح التفعيلة سببين خفيفين. أما بحر الطويل فيكثر ورود الصوائت الطويلة فى تفعيلاته «فعولن + مفاعيلن» تتكرر أربع مرات فى البيت الواحد، بغض النظر عن الزحاف الذى يطرأ على (مفاعيلن) فتصبح (مفاعلن) ولايمكن حذف الصائت القصير منعين (علن). وبتطبيق هذه الفكرة على سائر بحور الشعر العربى يمكن أن نجد تأييداً لفكرة حازم القرطاجنى خصوصاً، أن الصائت الطويل يستروح فيه النفس ويمتد وقد يعطى لوناً من الغنائية قد تليق بموضوعات مثل الرثاء الذى يقصد به النواح وقد وجد شىء من ذلك فى الآداب السامية القديمة.

وفى مجال الشعر، يصحُّ أن تتعاقب الواو والياء مادامتا رِدْ فين فى قافية القصيدة.

ويجوز فى نظم الشعر العربى أن يُعاقب الشاعر بين الواو والياء إذا كانتا ردْ فين فى تقفيه القصيدة الواحدة فتكون الواو رِدْفا فى بيت، والياء فى آخر، فيأتى الواو المضموم ماقبلهُا مع الياء المكسور ماقبلها، والواو المفتوح ماقبلها مع الياء المفتوح

ماقبلها[1] أما الألف فلايجوز المعاقبة بينها فى الرّدف مع الياء أو الواو «فيجوز فى الردف دخول الواو على الياء.

والياء على الواو. ولايجوز إدخال الألف عليهما»، ومعنى ذلك أن الياء تقترب من الواو لدرجة أننا لانكاد نلمح فرقاً بينهما فأُبيح للشاعر أن يعاقب بينهما فى القصيدة، أما الألف إذا تعاقبت مع أحدهما، فيعدّ ذلك غير مقبول فى الشعر، واكتشف العروضيون القدماء أن بعض الشعراء يُقْوُون بين الكسرة والضمة باعتبارهما حركة تأتى بعد الساكن، الذى تُبْنَى عليه قافية القصيدة، وهذا جائز ويُسمَّى (إقواء)، أما بالنسبة للفتحة التى تأتى فى قافية القصيدة بازاء الكسرة أو الضمة فإنها لاتقبل من الشاعر ويسمى ذلك (اصرافا). وبمعنى آخر فإن تحريك القافية من ضم إلى كسر أو العكس يعدّ أقل خطأ من تبادل احداهما مع الفتحة. وتسهم الأغراض الفنية كالنظم فى تغيير بناء الصيغة المألوفة فى الاستخدام العادى، وذلك بتغيير نوع الصائت أوزيادة كميته أو نقصها سواء أكان ذلك لاستقامة الوزن أى فى الحشو أو لانتظام القافية.

فالحركة الطويلة تصبح قصيرة. مثل قول عبد المطلب:

عذت بما عاذ به ابراهم[2]

أى (إبراهيم):

ومثل قول المحاصر بن المحل:

ولايكاد يبرحُ الداءُ الدَفِن[3]

أى (الدفين):

ومثل ماورد لدى أبى زيد بالنوادر :-

---

(1) انظر: ابويعلى التنوخى كتاب القوافى، تحقيق الدكتور عونى عبد الرءوف ص ٨٨.
(2) انظر: البحر اليقى تحقيق أحمد محمد شاكر القاهرة. دار الكتب ١٣٦١هـ ١/٩ - ٩/١٣.
(3) اللسان جـ ١١٣ - ٥٦/١٧ ٢١.

أنا على طولِ الكلالِ والتوانِ[1].

أى (والتوانى)

وقد تمد الحركة القصيرة أى تشبع مثل:

وقد سمعنا صوت حادٍ جلجَال[2].

أى (جلجال). وذلك لأن القافية تنتهى باللام المسبوقة بالفتحة.

ومثل:

أقول إذ خرت على الكلكال

ياناقتى ماجلت من مجالى.[3]

أى «الكلكل» ومثل قول رؤبة

حتى تحاجرن عن الرُّوَّادى

تحاجُر الرّى ولم تكادى.[4]

أى لم تكد ومثل قوله:

رَضْعاً كَسَاها شِيَةً نَميما[5]

أى نمنما ومثل

لو أنَّ عندى مائتى دِرْهَام

لابتعت داراً فى بنى حَرَامى[6].

ومثل:

(١) انظر: النوادر ٤/١٠٣ (لأبى زيد الأنصارى بيروت ١٨٩٤).

(٢) انظر: اللسان جـ ٢-٦٩٨.

(٣) انظر: الانصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات ابن الأنبارى تحقيق فايل/ ليدن/١٩١٣.

(٤) انظر: رؤبة ٢٦ الديوان. مجموع أشعار العرب. تحقيق ألورد ليبزج ١٩٠٣.

(٥) انظر: رؤبة ٩٠.

(٦) انظر: اللسان جـ ١٢ - ١٩٩.

فاعطيه المرآة والمكحال

بدل من (المكحل)[1] وأن كان (مِفْعَل ومِفْعَال)

كثيرى الورود.

ومثل: كأن فى أنيابه القرنفول.[2]

أى (القرنفل) لأن القافية تنتهى باللام الساكنة وقبلها واو.

ومثل: فى كل مايوم وكل ليلاه

بدل من ليله[3].

ومثل:

يترك سيلاً جارحَ الكلُّوم.

مناقماً بالصَّعْصفِ الكرتُوم.[4]

ومثل:

لا أحد لى بنيضال أصبحتُ كَشْنَّ البال[5]

بدل من (بنضال).

وفى السريانية للشاعر رخصة (وإن كانت غير مطلقة) للاحتفاظ بعدد المقاطع المنصوص عليه إذ يمكنه مثلاً من استعمال بعض الكلمات وحيدة المقطع (مثل فعل الأمر من الأفعال مضعفة العين أو المعتلة) وجعلها ذات مقطعين، كما أن له الحق فى إدغام بعض المقاطع فى مقاطع مجاورة، فتصبح مقطعاً واحداً بدلاً

(١) انظر: اللسان جـ ٢ – ٥٨٤.
(٢) انظر: اللسان جـ٢ – ٥٥٦.
(٣) انظر: اللسان جـ٢ – ٦٠٨.
(٤) انظر: اللسان جـ ١٢ – ٥١٦.
(٥) انظر: الانصاف جـ٢، ٣١٧.

من اثنين (ولايكون هذا إلا بالنسبة للألف أو الياء إذا كانتا أول الكلمة)[1].

ولايحتوى الشعر العبرى القديم على القافية إلا أن الأغنية الأولى[2] تحتوى على جناس أصوات اللين آخر الأسطر assonance كما في aromemehhu anwehu[3] ومثل هذا الانسجام الصوتى (أو توافق الأصوات والأنغام) الممثل في h، (أى ضمير الغائب المفرد المتصل) لايمكن حقاً تجنبه في العبرية لأن الكثير من الضمائر يأتى كمقطع لاحق بالكلمات. وفضلاً عن ذلك فإن القافية تأتى متفرقة فقط في الشعر العبرى.

أما فى مرحلة عبرية العصر الوسيط التى تعايش فيها اليهود مع العرب على أرض الأندلس، فقد تأثر فيها اليهود إلى حد بعيد بالفنون العربية، عموماً والشعر خصوصاً، وقد كتبوا على الأوزان العربية الخليلية نفسها والنظم فى هذا الإطار يصنع توافقاً بين الحركات والسكنات فى نهاية كل بيت، وعند انتظام هذه الظاهرة فى نهاية جميع الأبيات نحصل على القافية. فالانسجام الصوتى (أو توافق الأصوات) للأصوات الساكنة والقافية الأصلية تتطلب التوافق الصوتى فى الحركات (أصوات اللين) التابعة لها ومن شعراء اليهود فى هذه المرحلة سموئيل Semo'el hannagid (هنا جيد – صموئيل) الذى يعرف عند العرب بابن النغرلا، وله قصيدة[4] أرسلها إلى ابنه يوسف الصغير من جبهة القتال مربوطة فى رجل حمامة يصف له فيها شوقه وحنينه وجانباً من المعارك، التى يشهدها، وقد نظم هذه القصيدة على بحر الهزج العربى وتفعيلاته (مفاعلين) تتردد أربع مرات فى البيت وهى تقابل فى العبرية (مفوعليم) mepo'alim وهناك فارق طفيف فى كم الحركات ونوعها بين العبرية وحالة النظم فى العربية. فإذا ما قارنا بين مطابقة المادة اللغوية

(1) Gustav Holscher, Syrische Verskunst - Leipziq I.J.C. Hinrichss Buhhandlung 1932.

نقلا عن د. محمد عونى عبد الرؤف القافية والأصوات اللغوية ص ٤٢.

(٢) انظر: خروج اصحاح ١/١٥ ومايليها.

(٣) انظر: خروج اصحاح ٢/١٥.

(٤) حيم شرمان – الشعر العبرى فى الأندلس – ج١ ق(٣٤) (لوركا) – ص ١١٧ – ١١٨ – طبعة أورشلين ١٩٥٤.

والوزن العروضى فى اللغتين الساميتين، فنسجد أن الوزن فى العبرية يشبه إلى حد كبير أوزان الزجل العامية التى تهمل كثيراً من المادة اللغوية المنظومة وهى بارزة فى حال الصوائت فنرع الصائت فى الأوزان العربية يكون صريحاً أى أن الفتحة تتبعها ألف والكسرة تتبع بياء والضمة تتبعها واو،غير أنها فى العبرية تكون ممالة وتحسب حركةً وهذه القصيدة التى تتحدث عنها تنتهى بالمقطع(C.V.C)، تسبقه كسرة ممالة ولذا عمد الشاعر إلى إيراد أغلب قوافيها من الأسماء السيجولية وأغلبها مشتقات كإسم الفاعل واسم المفعول من الثلاثى المزيد وقصيدة هناجيد سنجتزأ منها بذكر قوافى الأبيات التى يتضح فيها الدور الإيقاعى للصوائت.

لفظ القافية بالكتابة الصوتية	منطوقها العربى	معناهـــــا
mesappereṭ	مسپيرت	تقص
meḥubbereṭ	محبّيرت	مربوطة
mequttereṭ	مقطّيرت	مبخرة
beaḥereṭ	باحيرت	بأخرى
bemikemōreṭ	بمخمورت	شرك
memahereṭ	مماهيرت	مسرعة
meronqereṭ	مروم قيرت	أعلى المدينة
keṣipporeṭ	كصبّورت	كعصفورة
beʾiggereṭ	بإجّيرت	فى الرسالة
meʿorereṭ	مثوريرت	الملعونة
mesōereoṭ	مسوعيرت	الريح
mefuzzereṭ	مفزّيرت	شردت
mešāʿereṭ	مشاعيرت	تتوقعه
beašemōreṭ	بأشمورت	فى هزيع الليل

bemaăbbéreṭ	بعمبيرت	فى المعبر
mesuggereṭ	مسجيرت	مقفولة
bemahattereṭ	بمحتيرت	من الجب
keădderet	كأديرت	كالرداء
leytteréṭ	ليتريت	شغت
mesăpperét	مسبيرت	مسكرة
meḅakkéréṭ	بقتصورت	قاحل
šeharehŏrẹ̄ṭ	شحرحورت	أظلمت
meḏabbéŕeṭ	مدبيرت	تقول
memārérẹṭ	مماريرت	تتكدر
mazamméréṭ	مزميرت	تنشد
mehuddereṭ	مهديرت	جليل
baĕšereṭ	فعتصيرت	اليوم السابع (عيد الغفران)
mequšereṭ	مقشيرت	مربوطة
wŭṕereṭ	فعوفيرت	وأنقشها

واعتمد الإيقاع هنا فى هذا النص على الحركات الداخلية للصيغة ذلك أن القافية تنتهى بمقطع مغلق.

ولو رجعنا للطبعة الألمانية للعهد القديم، وكان الاصحاح الذى يقع عليه نظرنا نصاً شعرياً[١] لتبينا طريقة تقطيعه للجمل ليبرز كيانها الشعرى وإن كنا نتبين أن أكثر النهايات بالأسطر أصوات لين. وهى تتابع ثم تتقطع لتعود للتتابع مرة أخرى.

ولعل السبب فى هذا هو أن هذه النصوص لم تكن تقرأ من شخص واحد، وإنما من عدة أشخاص. وبهذا تتضح القافية فى كلام كلٍ فطريقة الترتيل الجماعى وراء

(١) انظر: سفر أشعيا الطبعة الألمانية للعهد القديم ١٩٦٧ - ١٩٧٧.

المنشد هي أصلح طريقة لإظهار هذه الظاهرة وهي تشبه إلى حد كبير طريقة الحوار في الشعر الأكدى..

وبذلك تقترب من حقيقة النغم والتناسق الصوتى الملحوظ فى الشعر العبرى القديم. وهو بهذا لايختلف عن الشعر الأكدى أو السريانى من الاحتفال بأصوات اللين أكثر من الأصوات الساكنة، فالصعوبة الحصول على قافية الأصوات الساكنة، خصوصاً أنها أقل عدداً فى هذه اللغات منها فى العربية، ولم تتأثر بالطبع الأشعار الحبشية بالأوزان العربية، غير أنها تحتوى على قافية فى نهايات الأسطر تحدث إيقاعاً يميزها عن لغة الكلام العادية ووردت الأشعار الحبشية فى شكل فنى يعرف بالسلامات وفى شعر السلامات جمع ديلمان سبع أقاصص عن القديسين فى الأدب الحبشى . وتنتهى كل قصة بما يسمى «سلام» ينتهى به الترجمة ويستمطر الرحمات على القديس. وكل سلام مكون من خمسة أسطر شعرية، ينتهى كل منهما بقافية متواترة ويلاحظ أن الحركة قبل صوت الروى ليست واحدة، إذ تأتى فتحة أو ضمة أو كسرة أو غير ذلك من الحركات الممالة قصيرة أوطويلة.

فالمعول إذاً فى القافية الحبشية على الصوت الساكن الأخير فى السطر والحركة التى تتلوه. [1] كما أن الحركات فى الأشعار ذات الشطرين قصيرة فى أحد الشطرين على حين أنها قد ترد طويلة فى الشطر الثالث. وهذا ما رأينا مثله فى العبرية التى لاتفرق بين الحركة الطويلة أو القصيرة إذا جاءت فى القافية طالما أنهما من نوع آخر.

(١) انظر : د. محمد عونى عبد الرءوف القافية والأصوات اللغوية ص ٩١ .

الفصل الرابع
فى الدلالة

[1] تعرف المراجع الأوربية الفونيم Phonem بأنه أصغر وحدة صوتية ليس لها معنى وقد عرفته المراجع العربية الحديثة هكذا. وأصغر وحدة صوتية تنطبق على الصامت والصائت، وفى إطار هذا الموضوع الذى نعالجه تبدو للصائت سواء أكان قصيراً أم طويلاً قيمة وظيفية ودلالية وتلك القيمة هى ما عبر عنه اللغويون الأوربيون ومن نقلوا عنهم من العرب بالمورفيم Morpheme، وبذا فقد أصبح فى إطار هذا العمل الذى نعالجه – للفونيم معنى ووظيفة وهذا الأمر بعينه هو ما حدث للمفردة داخل التركيب النحوى، ففى اطار الوصف الشكلى للوحدات اللغوية قد لا يكون لها دلالة محددة أو وظيفة لكنها فى إطار التركيب تحظى بالدلالة المحددة لها من ناحية وللتركيب من ناحية أخرى، وعلى الرغم من قول بعض اللغويين إن الفونيم ليس هو كل الدراسة الصوتية وآخرها، وإن المنهج الفونيمى ليس هو الطريق الوحيد ولا أحسن طريق لكشف التركيب الفونولوجى للغة.

ومهما أُلصق بالنظرية من قصور أو حُوول وضع بديل عنها فستظل نظرية الفونيم بكل ما أثارته من جدل وما خلقته من مناهج – ستظل قائمة إلى أن يمكن تقديم البديل المقنع عنها هذا إلى جانب ما تحققه من مميزات عملية لا ينكر أحد قيمتها ضمن هذه المميزات:

إن الفونيم يعالج العناصر الأساسية للتفاهم بواسطة اللغة وكل اختبار أو دراسة له تعين فى تحقيق هذا التفاهم. والفونيمات (أو ألوفوناتها فى الحقيقة) هى العناصر التى حين توضع جنباً إلى جنب تشكل وحدات دلالية أكبر هى المورفيم والكلمة والجملة. والفروع التى تدرس هذه الوحدات لا يمكن أن تغفل التنظيم الذى تخضع له الفونيمات فى تشكيل هذه الوحدات.

ولنظرية الفونيم فائدة معجمية كذلك لأن إبدال صوت بصوت ربما أنتج وحدة معجمية جديدة أو صيغة مختلفة أو وظيفة مغايرة[1].

والاشتقاق هو الوسيلة التى تتحقق بها الصلة بين كلمات اللغة وهذه الصلة قوامها اشتراك الكلمات فى جذر واحد ثابت لا يتغير وهو ما يعبر عنه المعجميون باسم الاشتراك فى المادة Basic form حيث يجعلون حروف هذا الجذر مدخلاً Entry form إلى شرح معانى الكلمات ودلالاتها التى ترجع إلى جذر أو أصل واحد ثابت، هو فى الحقيقة يشكل البنية الأساسية للكلمة، وتختلف اللغات فيما بينها فى طريقة صوغ الكلمات من هذا الجذر، ولكن معظمها تشترك فى شئ واحد وهو ثبات هذا الجذر فى معظم الكلمات المشتقة بحيث يمكن الاعتماد عليه فى تحديد العناصر اللغوية الطارئة على الكلمة ومن ثمَّ التثبت من بنيتها الأساسية ففى بعض اللغات يقوم الاشتقاق على نظام السوابق Prefixes واللواحق Suffixes والدواخل infixes، وكما فى معظم لغات العائلة الهندية الأوربية[2] أما فى اللغات السامية، واللغة العربية بوجه خاص، فإن الاشتقاق فى هذه اللغات يقوم على تغييره حركات الجذر الأصلى وتبديلها، ويتكون الجذر فيها فى الأغلب الأعم من ثلاثة حروف صامتة Consonnats،غير أن هذا الأصل الثلاثى غير ثابت بل هو عرضة للتغير، ويتم تغييره بتغيير حركات (Vowls) حروفه. فإذا تغيرت تكونت كلمات ذات دلالات مختلفة، مع تغير هذه الحركات فكل تغير فى حركات الأصل، يعقبه تغيير فى الدلالة كذلك فجذر مثل (ك + ت + ب) مكون من حروف ثلاثة صامتة، ومن الممكن أن نشتق منها فعلاً ماضياً مثل (كَتَبَ) عن طريق تغيير حركات هذا الجذر، وهو فعل يختلف فى الدلالة والصيغة عن كلمة (كُتِبَ) التى هى فعل مبنى للمجهول وهما معاً يختلفان عن كلمة «كتاب» وهى اسم وقد

(١) د. أحمد مختار عمر «دراسة الصوت اللغوى» ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(2) Sturterant, E.H. Linguistic change The Univeresity of chicago press, chicago, 1967. p. 133.

حدث هذا الاختلاف من تغير حركات حرف الجذر.

والعربية فى ذلك تسير على نهج مطرد فى توليد وخلق الكلمات الجديدة وهو ما يعرف عند علماء العربية باسم الاشتقاق وقد عرفوه بقولهم: «هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيبية لها ليدل بالثانية على معين الأصل بزيادة مفيدة»(١).

ونلاحظ أن لجميع الكلمات المشتقة معنى مشتركاً هو عادة المدلول الأصلى للجذر والذى تعود إليه كل المشتقات. وهذه الوسيلة فى خلق الألفاظ وجديد الدلالات ونموها نجدها فى أنواع من الاشتقاق ذكرها القدماء والمحدثون من علماء العربية وهى الاشتقاق الأصغر أو الاشتقاق العام وهو أكثر أنواع الاشتقاق دوراناً فى اللغة العربية ويحتج به لدى أكثر علماء اللغة القدماء(٢). وليس من شك فى أن الحركات تسهم بدور أساسى وفاعل فى أنواع الاشتقاق إلى جانب الدور الهام الذى لا ينكر لصوامت اللغة إذ كل منهما يعد فونيماً له دوره الوظيفى – ونجد تحت النظرة الوظيفية Functional أكثر من اتجاه:

فبعضهم شرح الفونيم مشيراً إلى وظيفته كوحدة مناسبة للتعبير الألفبائى، ومن هؤلاء F. S. mingfield الذى كان معظم اهتمامه فى المسائل اللغوية تشكيل هجاء إنجليزى فتعريفه للفونيم على أنه «مجموعة من أصوات الكلام متماثلة تقريباً. وبشكل كاف لأن تعالج كوحدة لأغراض ألفبائية» ومعظمهم شرح الفونيم مشيراً إلى وظيفتة الأساسية فى التفريق بين المعانى، كقول ترنكا: «كل صوت قادر على إيجاد تغير دلالى»، ومن التعريفات التى قدمت بهذا الخصوص: «أنه أصغر وحدة صوتية، عن طريقها يمكن التفريق بين المعانى»(٣).

---

(١) السيوطى المزهر ١/ ٣٤٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٤٦ – ٣٤٧.

(٣) نقلاً عن: أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوى من ص ١٥٠ – ١٥٢.

وهذه النظرة تعد نوعاً من القلب للنظرة الفيزيائية، لأنها تُدخل التفرقة بين المعاني في تعريف الفونيم.

وبعضهم أشار في التعريف إلى وظيفته في تركيب اللغة، وفي التمييز بين كلماتها. ومن هؤلاء Trubetzkoy، الذى عَدَّلَ في مرحلة متأخرة عن أي إشارة إلى المفهوم السيكولوجي للفونيم، بعده «مفهوماً لغوياً» وبالذات مفهوماً وظيفياً Functional Concept. ويقرب من نظرة تروبزكوى تعريف مدرسة لننجراد للفونيم على أنه «النماذج الصوتية التي لها قدرة على تمييز الكلمات وأشكالها «أو» الألفاظ الصوتية المستقلة التي تميز الحدث الكلامي المعين عن غيره من الأحداث الأخرى».

ويذكر Vachek أن كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدى وظيفتين، احداهما إيجابية والأخرى سلبية أما الأولى فحيث يساعد في تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه. وأما الثانية فحيث يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى.

وإذا كان وضع صوت مكان آخر يؤدى إلى تغيير المعنى، فإن كلا من الصوتين ينتمي لفونيم مختلف، وإلا فهما تنوعان لفونيم واحد. ووجه chomsky[1] اعتراضا على استخدام المعيار الدلالي في التحليل الفونيمي فأعطى رمزين لمنطوقين مختلفين هما (u1) و (u2) ثم قال: المقولة إن (u1) يكون متميزاً فونيميا عن (u2) إذا كان (u1) يختلف في المعنى عن (u2) ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن هذه المقولة خاطئة في كلا الاتجاهين طرداً وعكساً أما طرداً فلأننا نملك المنطوق (u1):

I saw him by The Bank. (شاطئ النهر)

والمنطوق (u2):

(١) نقلاً عن دراسة الصوت اللغوى أحمد مختار عمر ص ١٧٩ – ١٨١.

I saw him by The Bank. (مصرف)

فهنا لدينا منطوقان تطابقا فونيميا واختلفا فى المعنى، وأما عكساً فلأن عندنا 2' dult (u1) و d' ult (u2) بمعنى واحد مع تميزها فونيمياً،والدور الذى قام به الفونيم هنا يتعلق بدلالة التراكيب وهو بلا شك يحتاج إلى جانب المقام أو السياق لايضاح الدلالة،بينما تعنى دراستنا بالتركيز على إعطاء الفونيم الدور الأساسى فى تمييز دلالة المفرد أو الصيغة دون الاحتياج إلى السياق.وقد ركزت الدراسات الصوتية والفونولوجية – خصوصاً التى تحدثت عن نظرية الفونيم – على الصوامت وفاعليتها فى بناء الصيغ وكذا وظيفتها ودلالتها، فهذه الدراسات ترى أن الكلمات لا تتكون من أصوات مفردة أو منعزلة بعضها عن بعض، وإنما تتكون من أصوات تتنوع مواقعها وتختلف حسب البنى التى تنتظمها، بحيث أن الصوت الواحد قد يختلف من موقع إلى آخر، أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن ما سميناه «صوت الباء» قد يصير عدة أصوات أو عدة «باءات» تتفق فى شئ وتختلف فى شئ آخر ومثل ذلك فى كل الأصوات.

ولعل مسألة التعدد هذه تظهر بوضوح فى حالة صوت كصوت النون مثلاً، فالنون مصطلح عام يشتمل فى الواقع على مجموعة من النونات كتلك التى تجدها فى قولك:

١ – إن ثاب.

٢ – إن شاء

٣ – إن قال[١].

فكل واحدة منها تختلف عن أختها فى موضع النطق، ولكننا بالرغم من ذلك نطلق عليها اسما واحداً هو صوت «النون».

---

(١) د. كمال بشر علم اللغة العام (القسم الثانى (الأصوات) القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧١م ص ٢٠٢.

ومعنى هذا أن كلمة صوت لها في الحقيقة معنيان:

١- معنى تجريدى عام يقصد به النوع لا الأفراد أو الصور الجزئية، وذلك كنوع النون أو الياء أو الراء أو اللام..... الخ.

٢- معنى خاص يطلق على الصوت الجزئى، مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية. وذلك كصوت النون المختلفة فى تراكيب صوتية متنوعة، حيث تختلف باختلاف مواقعها[١].

ولتفسير ذلك بصورة أوضح نقول إن النون صوت واحد بوصفها ليست تاء أو ياء مثلا أى بوصفها ذات وظيفة لغوية، إذ هى بهذه الصفة قادرة على تغيير معانى الكلمات أحياناً، نقول مثلاً، «ناب وتاب» فنجد أن الفرق فى معنى الكلمتين يرجع إلى وجود النون فى الكلمة الأولى والتاء فى الكلمة الثانية ومن ثم كان كل منهما صوتاً واحداً لا عدة أصوات أما أفراد النون، أو صورها المختلفة، فلها وظيفة نطقية محضة، أى أنه يمكن تمييزها فى النطق والسمع، ولكن هذه النونات ليست بذات وظيفة لغوية، ومن ثم لا نستطيع أن نتخذ منها مميزاً للكلمات لأنها لا تستطيع أن تغير معانى الكلمات بإحلال إحداهما محل الأخرى، وذلك لسبب بسيط هو أن النون فى قولنا «إن ثاب» لا يمكن أن تحل محل النون فى «إن شاء».

ومعنى هذا أن أفراد النون وصورها فى الأمثلة السابقة لاتصلح لأن تتبادل فيما بينها فى الموقع أو فى البنية، ومن ثم فهى لا تؤدى إلى أدنى تغير فيها ومن ثم لا تصلح أن تكون، وما هى على هذه الصفة مميزاً للكلمة، وإنما هذه الصور المختلفة للنون ترجع كلها فى الحقيقة إلى أصل واحد أو شئ عام، ومن ثم يمكن معاملتها باعتبار ذلك، أى كما لو كانت شيئاً واحداً، وتسمى باسم واحد، هو صوت النون الذى إذا حل محله صوت آخر، تغير مدلول البنية الصوتية أو الكلمة وهذا الصوت

---

(١) المرجع السابق الصفحة نفسها.

بهذا المعنى الأخير هو ما اتفق على تسميته بالفونيم Phoneme(١) وعلى الرغم من الجدل الشديد حول نظرية الفونيم وتصوره(٢)، إلا أن الفونيم في حدود التصور السابق باعتباره أصغر وحدة صوتية يمكن عن طريقها التفريق بين الكلمات، إذن الكلمة، كما قال كرامسكي Kramsky في أبسط صورها تتكون من مجموعة من الفونيمات التي يتقابل كل منها مع الآخر(٣).

وقد أشار تروبزكوي "Trubetzkoy" إلى هذا المفهوم للفونيم على أنه النماذج الصوتية التي لها قدرة على تمييز الكلمات وأشكالها أو الألفاظ الصوتية المستقلة التي تميز الحدث الكلامي المعين عن غيره من الأصوات الأخرى(٤).

وعلى هذا فالنون في «نام» هي فونيم يشترك مع الفونيمات الأخرى في الكلمة لتحديد مدلولها. وهي الوظيفة الأساسية أو الإيجابية، له أما الوظيفة الثانوية أو السلبية فتتمثل في حفظ الكلمة مختلفة عن قام أو حام أو صام... الخ.

وتتضح الوظيفة الأساسية أو الإيجابية أكثر إذ ما حذف الفونيم واستبدل به فونيم آخر فيتغير المعنى. مثال ذلك حذف فونيم الصاد من صام واستبداله بفونيم القاف فتصبح الكلمة قام.

والحركات من حيث كونها تفرق أولا تفرق بين معاني الكلمات فهي ثلاث فقط أو ست لو عددنا الطول والقصر مما تتميز به المعاني .

وتفسير ذلك هو أن الفتحة بأنواعها الثلاثة تستوى من حيث التفريق وعدم التفريق بين معنى «صبر» و «سبر» و «قبر» ليس راجعاً إلى وجود الفتحة المفخمة في الكلمة الأولى والمرققة في الثانية وفتحة بين بين في الثالثة. ربما يرجع إلى

(1) O' Connor, J.D. Op-cit PP 66-67.

(٢) راجع د/ أحمد مختار عمر، «دراسة الصوت اللغوي، ص ١٣٩ وما بعدها

(3) Kramsky, Jiri
The Word a as Linguistic unit. Mouton The Hague Paris, 1969. PP, 179-183.

(٤) د/ أحمدم مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٥٢.

وجود الصاد في الأولى والسين في الثانية والقاف في الثالثة. فالفتحة إذن حركة من الناحية الصوتية الوظيفية وثلاث من الناحية الصوتية النطقية الفعلية..

وكذلك الفرق بين «ضُم» و «قُم» «دُم» راجع للأصوات الأولى وهي الصاد والقاف والدال. ولا يرجع إلى تفخيم الضمة أو ترقيقها أو كونها بين بين وكذا الحال الفرق بين «صيام» و «قيام» و «نيام» راجع للأصوات الأولى وهي الصاد والقاف والنون ولا يرجع إلى تفخيم الكسرة أو كونها بين بين أو كونها مرققة.. ومعنى هذا كله أن أنواع الفتحة لا تفرق بين المعاني وكذلك أنواع الضمة والكسرة. وإنما الذي يفرق هو الفتحة نفسها بوصفها ليست كسرة وليست ضمة وكذلك الضمة على أساس أنها ليست كسرة أو فتحة وكذلك الكسرة بوصفها ليست ضمة أو فتحة. فالحركات حتى الآن تسع من حيث النطق، والطول والقصر بالاختلاف في الكم ويمكن إدراكه بالسمع فهي إذن ثماني عشرة، ولكنها من الناحية الوظيفية ثلاث فقط ويمكن أخذ الطول والقصر في الحسبان لأهميته في المعاني أحيانا فهي إذن ست على هذا الأساس.

إن للحركة المصاحبة لصوت الهمزة وظيفة[1]، فقد كان النحاة العرب في الأصوات العربية، واللغويون يعدّون صوت الهمزة مجهوراً ويبدو أن الحركة المصاحبة للهمزة هي التي أوهمتهم ذلك الوهم، ذلك أن الحركات مجهورة، وقد تميزت الهمزة لدى واضعي الأبجدية من الساميين القدماء بوصفها حرفاً أو صوتاً ساكناً، ووضعوا لها رمزاً كتابياً مستقلاً، وأطلقوا عليها اسماً خاصاً هو «الألف» الذي يقال إن معناه الثور، لأن شكل الألف في الكتابات السامية القديمة كان يشبه رأس الثور. وقد حافظوا على كتابتها حتى بعد أن سهلت في بعض اللغات السامية وأصبحت في النطق حرف مد فالهمزة في أول الكلمة العبرية وفي وسطها متميزة نطقاً وكتابة مثل: إم ʾem (أم)، آب ʾāb أب و ذئب zeʾēb ذئب Šāʾal شأل

(1) د. كمال بشر «الأصوات» ص ١٤١، ١٤٢.

(سِرْائيل) Yesra'el إسرائيل. أما في آخر الكلمة العبرية قد غلب تسهيلها إلى حرف مد في النطق فقط مع الإبقاء على الرمز الكتابي الخاص بالهمزة حتى يتميز في الكتابة مهموز الآخر من الفعل الناقص مثل: (بنّاه - قرآه = قرأ - بنى ba na qara -) وأما في السريانية فقد غلب تسهيلها إلى حرف مد في وسط الكلمة وفي آخرها مثل (deba / دڤا) = ذئب، q^e ra (قْرأ) = قرأ.

b^ena) بنْاَ = بنى، وهكذا يختلط في هذه اللغة الفعل المهموز الآخر بالفعل الناقص أى أن موقف السريانية هنا يشبه إلى حد كبير موقف الحجازيين من الهمزة وأما الحبشية فهي تحرص دائما على الهمزة نطقا وكتابة[1].

وفي إطار دلالة الفونيم وقيمته الإيجابية في التمييز أنه قد وردت أسماء مؤنثة في العربية على وزن فَعَال بفتح الفاء والعين بعضها معرب بالحركات الثلاث وقابل للتنوين كقولهم امرأة حَصَانٌ، رَزَانٌ وبعضها مبنى على الكسر، والكسر هنا بقية علامة من علامات التأنيث أيضاً فكأنهم أكدوا المؤنث بإضافة علامة للتأنيث في آخر الاسم المؤنث بالتعديل الداخلي ومن أمثلة فعال التي تنتهي بالكسر قولهم: حذامِ - غدارِ - لكاعِ - فساقِ.

وهذا النوع الثاني اجتمعت فيه طريقتان للتأنيث احداهما:

استخدام الصيغة التي على وزن فَعَالِ وهي صيغة معدلة للتأنيث بخاصة. (كانت فَعيل أو فاعل للمذكر فقالوا فَعَالِ للمؤنث).

الثانية: اتصال لاحقة تأنيث به وهي الكسرة.

ويقول السيوطي[1] «ورد في هذا الكتاب أن هذه الصيغة فَعالِ أو فِعالِ ثلاثة أنواع صيغة تدل على اسم فعل الأمر نحو:

نزالِ (انزل) - دراكِ (أدرك)

(١) الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس ص ٩٤.

(٢) المطالع السعيدة في شرح الفريدة حققه د/ طاهر حمودة ص ٨٠- ٨١ ط سنة ١٩٨١.

حذارِ (احذر) – تراكِ (اترك)

وعلم على مؤنث مثل:

حَذَامِ – قَطَامِ – رَقَاشِ – سَجَاحِ

وسب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء مثل:

يا خبَاثِ – يا لَكَاعِ

وقد ألف الصغاني كتاباً في ضبط ما ورد من فعالِ المبني على الكسر من الأنواع الثلاثة فبلغت مائة وثلاثين لفظة فمن الأول تَمَامِ أي انعم ذكر السيوطي ثمانية وعشرين لفظة.

ومن الثاني ذكر تسعين لفظة.

ومن الثالث ذكر اثنتي عشرة لفظة.

صيغة فعال المؤنثة إذن وردت في العربية في شواهد كثيرة، والنحاة القدماء يقولون عن هذه الصيغة أن هذه الأسماء معدولة عن مؤنثات مثلها يقول ابن يعيش(١) تعليقا على بيت النابغة:

إنا اقتَسَمْنا خُطَّتَينا بينَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتِ فَجَارِ

فَجَارِ اسم للفجرة، معدول عن مؤنث كأنه عُدِل عن الفَجْرة بعد أن سمي بها الفجور كما سمّى البِرّة برةً ولو عدل برّة «لقال برارِ» هذا رأى سيبويه.

ويبدو أن النحاة واللغويين قد استقروا على هذا القول بعد سيبويه فإذا عرضوا في معاجمهم وكتبهم لهذه الأسماء ذكروا أنها معدولة عن مؤنثات مثلها.

فالحَلاقُ وحلاقِ اسم للمنيّة (موت) قالوا أنها معدولة عن الحالقة والحادثة

---

(١) شرح المفصل للزمخشري ٤/ ٥٣.

التى تقضى على الإنسان).

وكلمة فَسَاق وغدار وخبَاث معدولة عن فاسقة وغادرة وخبيثة، وأسماء الأعلام مثل قَطَامِ وحذام معدولة عن فاعلة أى فاطمة وحاذمة.

ولعلهم لم يلتفتوا إلى أن بعض هذه الأسماء ليس لها مؤنثات معدول عنها مثل:

رزان ورد فى اللسان فى مادة رزن

رزن رزانة أى وقر وثقل فهو رزين وهى رَزَانٌ ولا يقال رزينة ولعل القول الفصل فى هذه القضية يتضح بالمقارنة.

ومثل هذه الظاهرة بناء المؤنث على فعال قاعدة مطردة فى اللغة الأثيوبية السامية القديمة. إذ يصاغ فعال للتأنيث من فعيل أو فَعِل أو فاعل (لابد أن يكون فعيل بمعنى فاعل) الدالة على المذكر مثال ذلك فى الأثيوبية:

المذكر (عزيز) فى الأثيوبية بمعنى قادر أو قوى ومؤنثه: (عزاز).

فى الأثيوبية بمعنى قادرة أو قوية

المذكر (حديس) بمعنى حديث أو جديد ومؤنثه : (حداس)

بمعنى حديثة أو جديدة

المذكر (طبيب) بمعنى حكيم صاحب حكمة مؤنثه: (طباب) بمعنى حكيم.

المذكر (عَبِىّ) بمعنى عظيم مؤنثه : (عبَاى) بمعنى عظيم.

المذكر (رحِب) بمعنى فسيح، المؤنث : (رحَاب) بمعنى فسيحة أو رحبة.

المذكر (قيح) بمعنى أحمر مؤنثة (قيَاح) بمعنى حمراء؛ من الواضح فى هذه الأمثلة أن فعال صيغة المؤنث لم تأت معدولة عن مؤنث مثلها بل هى معدولة عن

صيغة المذكر بمعنى أن فعيل وفعل وفاعل وهى للمذكر تتحول إلى فعال للمؤنث وأن الفرق بين فعال وفعيل هو فرق فى النوع نتج عن تعديل بناء فعيل لتحويل الكسرة الطويلة الداخلية إلى فتحة طويلة لايجاد فَعَال الدالة على المؤنث ومثل هذا بالطبع قد حدث فى العربية الفصحى مثل: حَصَان - مَنَاع - رزَان - وَسَاع - ثقَال - خبَات - حلاَق - رطاب. فكلها فى العربية صيغ قانونية معدولة عن صفاتها المذكرة حصين - منيع - رزين - وسيع - ثقيل - خبيث - حالق - رَطْب.

غير أن الفرضية التى وضعها النحاة القدماء وصارت عندهم قضية مسلمة وهى أن فعال معدولة عن مؤنث مثلها وهى التى صرفت اللغويين على مدى العصور السابقة عن هذه الحقيقة فلم ينتبهوا إلى رزان صيغة معدولة عن المذكر رزين حين أريد تأنيثه. وحصان معدلة عن حصين لنقلها من المذكر إلى المؤنث فالتعديل فى البناء الداخلى لفعيل وفَعِل وفاعل وهى صفات للمذكر تعدلت إلى فعال بتحويل الكسرة إلى فتحة طويلة وهذه وسيلة لجأت إليها العربية لتأنيث الصيغ ، كما لجأت إليها اللغة الحبشية السامية أيضا.

أضف إلى هذا أن الكسرة الواردة فى كثير من صيغ فعال للتأنيث هى علامة أخرى لتأكيد المؤنث.

ويبدو أن الفتحة الطويلة هى المحصلة النهائية أو التغير النهائى لعلامات التأنيث ويقوى هذا الرأى أن علامات التأنيث فى اللغات السامية العبرية والآرامية إنما هى الحركة الطويلة فى غالب أحيانها وتحولت التاء إلى مثيل الحركة الطويلة فى أثناء الوقف والوصل. ويبدو ذلك كذلك فى اللهجات العامية وربما كان لجوء العرب إلى إيجاد «التاء» لتتحمل الحركة الإعرابية وتظهر عليها ذلك فى الأسماء المؤنثة المعربة إعرابا تاما أو جزئيا حيث لا تظهر الحركة الإعرابية فى الأسماء إذا قصرت فلا تتوالى حركتان فى اللغة.

والفتحة الطويلة هي الرمز المميز للإسم المفرد في اللغة السريانية فكلمة (ملك) العربية تقابلها malᵉkā «ملكا» وعند جمع هذا المفرد وهو ملوك فإن نوع الصائت في أخر الكلمة السريانية يتحول من فتحة إلى كسرة مع ثبات الصوامت فتصبح (ملكيه malᵉkē).

ونوع الصائت أيضاً يتوقف عليه دلالة صيغة الفعل على البناء للمعلوم أو دلالته على البناء للمجهول إضافة إلى المقطع (إث et) الذى يميز صيغة البناء للمجهول ولكن ليست له قيمة التمييز المطلقة بين البناء للمعلوم والمجهول إلا بتغيير حركة عين الفعل من فتح إلى كسر فالصيغ مثل (بْعَلْ bᶜal صاحب) (بْعل bᵉ ᶜ-el (و أفعل ʾa-pel).

وعند تحولها للبناء للمجهول تصبح إتْبَعل ʾetᵉbaᶜāl إتْبَعَل ʾetᵉbá، ᶜl إتبَعل ʾetba ᶜel كما أن الحركتين الطويلتين في نهاية الصيغة السريانية بحيث تكون الأولى فتحة والثانية ضمة تدلان على أنها صيغة المصدر مثل:

metqattalū متقتالو

إن أصول الكلمات في اللغة السريانية. كما في اللغات السامية الأخرى ثلاثة وهى: الفاء والعين واللام وأماما عداها فهو زائد وبتغير الحركات تتغير المعانى كما في اللغة العربية مثل:

qē: rēḇ (قَرِف): –قَرُب

qa: reḇ (قَرِفْ) : قَرُب، ضحّى

ʾaqréḇ (أقرف): حارب، قاتل

والصفة qarriḇ «قريف»: قريب، جار

والاسم qurbana (قُرْبَانَا): ضحية، هدية وأيضا

– qᵉraba قراڤا: حرب، موقعة

والأمثلة على ذلك كثيرة مثل: sebar´ (سْبَرْ) فكّر، ظنّ

(سَابَرْ Sábar): أعلن، أخبر، (أسْبَرْ as ᵉ bar: ينتظر، يترقب sabᵉra (سَبْرًا): صبر، أمل sᵉbarta (سْبَرْتَا): رسالة، إعلان(١).

ونعرض لبعض المفردات التي تتفق في صوامتها وتختلف دلالتها نتيجة لاختلاف الحركات (ففي السريانية aba أَبًا بفتح الألف فتحة قصيرة وفتح الباء فتحة طويلة معناها (أب) بالعربية فعند تغيير حركة الألف إلى كسرة ممالة وتقصير حركة الباء ebba إِبًّا يصبح معناها (ثمرة) في العربية ولفظة Ota عُوطا بضم العين معناها (غيظ) وعند تغيير حركة العين إلى كسرة Cota عِيطا فيصبح معناها (متدين) في العربية، وكلمة طُورا torá بضم الطاء معناها (جبل) بالعربية وعند فتح الطاء tawra طَوْرًا يصبح معناها الجديد (مدة أو لحظة) بالعربية ولفظة ʾébᵉrá إِبْرَا بكسر الألف معناها (ريشة) بالعربية وعند فتح الألف abᵉrá أَبْرا يصبح معناها الجديد (رصاص) بالعربية وكلمة بَرًا bará بفتح الباء معناها (برية) وعند ورود الكلمة ساكنة الباء بْرًا bᵉra يصبح معناها الجديد (ابن أو فرخ) وكلمة qrah قْرَح بتسكين القاف معناها بالعربية (صَلَعْ) وعند فتح القاف قَارْحا quarhá يصبح معناها الجديد (زوبعة) وكلمة agerá (أجْرًا بفتح الألف معناها بالعربية (أجره)، وعند كسر الألف egᵉra إجْرا يصبح معناها الجديد بالعربية (سقف) وفي العبرية لفظة áb آبْ بفتح الألف معناها (أب) بالعربية وعند كسر الألف في إِب eb يصبح معناها في العربية (خضْب) وكلمة qes قس بكسر القاف قَاس معناها (نهاية أوحد) في العبرية وبفتح القاف q a s يصبح معناها بالعبرية (ملّ أو سأم) وكلمة مَاجين magen بالعبرية معناها حماية وقاية وبكسر الميم مجين

(١) المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية ص ٤ محمد عطية الإبراشي وآخرين، القاهرة، المطبعة الأميرية، ببولاق سنة ١٩٣٥م، ص ٤.

megen يصبح معناها فى العبرية مصون) وكلمة يافيه Yapah فعل بمعنى جَمُل وعند كسر الفاء تتحول الصيغة إلى اسم يافيه Yaifah بمعنى جميل ودفعاً للإطالة نصنع جدولاً بالمفردات ومعانيها الجديدة التى تغيرت نتيجة تغير الحركات.

جـــدول

الكلمة بتشكيلها	معناها	الكلمة بتشكيلها الجديد	المعنى الجديد
ebera إقَرَا	جناح/ ريشة	abbara أبَارَا	رصاص
bara بَرَا	حقل	bera) بَرّا	ابن
qerah قَرّح	قرح	qareha قرّحا	زوبعة
oba عُوطًا	غيظ	cIta عيطًا	متدين / مغتاظ
tora طُورا	جبل	tora طُوَرَا	مدة/ لحظة
egra إجْرَا	أجرة	egra إجّرَا	سقف
Yapa يَافَا	جَمُل	Yapeh يَافه	جميل
qes قِيسْ	نهاية	qas قَاسْ	ملّ
mágên مَاجِين	تُرس / حماية وقاية	megen مِجِين	مدافع

والظاهرة متحققة فى العربية فلفظة (الطِحن) بكسر الطاء تعنى الغلة المطحونة كأن تكون دقيقاً أو ذرة أو بالأحرى هى الدقيق واللفظة نفسها بفتح الطاء (الطَحن) وتعنى العملية أو الإجراء الذى تتحول به الغلة إلى دقيق، واللفظة (مِقص) بكسر الميم تعنى الآلة التى تقوم بعملية القص واللفظة نفسها بفتح الميم (مَقص) تعنى المكان الذى تجرى فيه عملية القص، ولفظة hō rēp (حُورقْ) بضم الحاء تعنى بالعبرية السيف والكلمة نفسها بكسر الحاء (حِيرفْ) hīrēp تعنى الجوع وإذا نظرنا فى العربية فسنجد المادة حرب بتسكين الراء أى عند انعدام حركتها تعنى القتال والسيف أحد أدواته والمادة نفسها بفتح (حَرَب) تعنى الجوع والقحط وهنا تشترك العربية والعبرية فى دلالة المادة وفى تأثير الحركة على خصوصية الدلالة.

ومن القيم الإيجابية للصوائت مسألة التمييز فى الدلالة بين المتشابه من المفردات فى الصوامت فاللفظة (قاتِلين) لا تدل على جمع من الناس قاموا بالقتل إلا بكسر اللام يليها صائت طويل من جنس الكسرة أما إذا فتحت اللام ووليها صامت فإنها تدل على أن هناك شخصين قاما بالقتل ولأمن اللبس وجب فى توكيد الفعل المتصل بألف الاثنين استعمال النون المشددة المكسورة – وعدم توكيده بالنون الخفيفة، حتى لا تتعرض للحذف بسبب التقاء الساكنين، فيلتبس الفعل المسند لضمير المثنى بغير المسند إلى ضمير[1] وكذلك عند تأكيد الفعل المسند لنون النسوة يكون التوكيد نحو: اضربنان وهل تضربنان بالنون المشددة المكسورة وزيادة الألف الفارقة حتى لا تتعرض نون النسوة للحذف لتوالى الأمثال ولا يصبح التوكيد بالنون الخفيفة حتى لا تتعرض الألف الفارقة للحذف لالتقاء الساكنين فيلتبس

(١) الكتاب سيبوية ٣/ ٥٢٣، ٥٢٤.

الساكنين فيلتبس الفعل المسند لنون النسوة بالمسند للمفرد[1].

(من لسان العرب الجزء الأخير مادة آ)

«فمنها الألف الفاصلة، وهي في موضعين: أحدهما الألف التي تثبتها الكتابة بعد واو الجمع ليفصل بها بين واو الجمع وبين ما بعدها مثل كفروا وشكروا... والأخرى الألف التي فصلت بين النون التي هي علامة الإناث وبين النون الثقيلة كراهة اجتماع ثلاث نونات في مثل قولك في الأمر:

افْعَلْنانِّ بكسر النون وزيادة الألف بين النونين.

ومنها ألف العبارة لأنها تعبر عن المتكلم مثل قولك أنا أفعل كذا وأنا استغفر الله تسمى العاملة».

«ومنها الألف المجهولة مثل ألف فاعل وفاعول وما أشبهها وهي ألف تدخل في الأفعال والأسماء مما لا أصل لها إنما تأتي لاشباع الفتحة في الفعل والاسم.

«ومنها ألف العِوَض وهي المبدلة من التنوين المنصوب إذا وقفت عليها كقولك رأيت زيداً وفعلت خيراً وما أشبهها.

«ومنها ألف الصلة وهي ألف تُوصَلُ بها فتحة القافية، فمثله قوله:

«بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعا»

وتسمى ألف الفاصلة، فوصل ألف العين بألف بعدها، ومنه قوله عز وجل: وتظنون بالله الظنونا» الألف التي بعد النون الأخيرة هي صلة لفتحة النون ولها أخوات في فواصل الآيات كقوله عز وجل: قواريرا وسلسبيلا...

«ومنها ألف النون الخفية كقوله عز وجل: «لنَسفَعاً بالناصية»

وكقوله عز وجل: «ولتكونا من الصاغرين».

---

(١) الكتاب سيبويه ٣/ ٥٢٦.

الوقوف على (لنسفعا) وعلى (وليكونا) بالألف: وهذه الألف خَلَفٌ من النون والنون الخفيفة أصلها الثقيلة إلا أنها خففت، من ذلك قول الأعشى: «ولا تحمد المُثرين والله فاحمدا» أراد فاحمدن بالنون الخفيفة فوقف على الألف

وقال أبو عكرمة الضبي في قول أمرئ القيس «قفانبك» قال أراد قفن فأبدل الألف من النون الخفيفة كقوله قوما أراد: قُومَنْ وظاهرة الوقوف على الفعل المضارع الدال على المستقبل المؤكد بالنون بحيث يتحول آخره إلى صائت طويل شائعة في اللغة العبرية خصوصاً في سفر التكوين ففي وعد الوهيم لإبراهيم بأن يمجد اسمه[1]

ترد الجملة أجَدلاه شِمْخاَ . agāde Lāh semkā بمعنى لأمجدن اسمك وقد أطيلت حركة اللام وتبعتها الهاء فيما يشبه الحركة الطويلة التي تليها الهاء وتسمى بالظرفية الاتجاهية وهذه الظاهرة وردت في قول الشاعر العربي

يحسبه الجاهل ما لم يعلما　　　شيخاً على كرسيه معمما

فالفعل يعلما ورد موقوفاً عليه فأبدلت نون التوكيد بفتحة طويلة وتحول المقطع الأخير من مغلق إلى مفتوح.

ومنها ألف الجمع مثل مساجد وجبال وفرسان وفواعل، ومنها ألف الندبة كقوله: وازيداه، أعني الألف التي بعد الدال ويشاكلها ألف الاستنكار إذا قال رجل جاء أبو عمرو فيجيب المجيب: ابو عمراه، زيدت الهاء على المدة في الاستنكار كما زيدت في وافلاناه في الندبة.

ومنها ألف التأنيث نحو مّدة حمراء وبيضاء ونفساء ما ومنها ألف سَكرى وحبّلى.

---

(١) سفر التكوين اصحاح ١٢/ ٢.

ومنها ألف التعاى وهو أن يقول الرجل أنّ عمر ثم يرتج عليه كلامه فيقف على عمرو يقول إن عمر، فيمدها مستمداً لما يفتح له من الكلام فيقول: «منطلق» المعنى أن عمر منطلق إذا لم يتعاى. «ويفعلون ذلك في الترخيم، كما يقول:

يا عُما وهو يريد يا عمر فيمد فتحة الميم بالألف ليمتد الصوت «ومنها ألفات المدات كقول العرب للكَلكَل: الكلكال ويقولون للخاتم: خاتام، وللدانق: داناق.

قال أبو بكر (بن دريد)، العرب تصل الفتحة بالألف والضمة بالواو والكسرة بالياء فيمن وَصَلهم الفتحة بالألف قول الراجز (قلت وقلم خرّت على الكلكال يا ناقتي ما جلت عن مجالي) أراد: على الكَلْكل فوصل فتحة الكاف بالألف... ومن وصلهم الضمة بالواو ما أنشده الفراء:

(لو أن عمْراً هَمّ أن يرقودا: فانهض فشدّ المئزر المعقودا) أراد أن يرقُد فوصل ضمة القاف بالواو، وأنشد أيضا:

وأنني حيثما يثْني الهوَى بَصرِي:
من حيثما سلكوا أدنوا فانظُورُ

أراد فأنظر، وأنشد في وصل الكسرة بالياء:

لا عهد لي بنيضال ∴ أصبحت كالشَّنّ البالي

أراد بنضال. وقال «على عَجَلٍ مني اطأطئ شيمالي»

أراد شمالي، فوصل الكسرة بالياء.

«ومنها الألف المحوّلة: وهي كل ألف أصلها الياء والواو المتحركتان كقولك قال وباع وقضى وغزا وما أشبهها.

«ومنها ألف التثنية (في الفعل) كقولك يجلسان ويذهبان وفي الأسماء كقولك: الزيدان والعَمْران.

وتقول للرجل إذا ناديته: آفلان.. وآيا فلان بالمد.

«والعرب تزيد[1] (آ) إذا أراد الوقوف على الحرف المنفرد.

أنشد الكسائي:

دعا فلان ربّه فأسمعا ∴ بالخير خيرات وان شراً فآ

ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تآ

قال: يريد إلا أن تشاء، فجاء بالتاء وحدها وزاد عليها آ وهي في لغة بني سعد (لعلهم بنو سعد بن زيد مناة من تميم) إلاّ ان تا بألف لينة ويقولون ألا تا يقول:

ألا تجيء فيقول الآخر: بلى فا، أي فاذهب بنا، وكذلك قوله وإنْ شرّاً فآ، يريد إنْ شرّاً فشرٌّ.

في اداء الشّعر انشاداً وترنماً وغناء:

تعويض الزحافات في غناء الشعر حيث روى خبراً عن اسحاق الموصلي عندما سمع إبراهيم بن المهدي وهو يتغنى بالشطر.

«ذهبت من الدنيا وقد ذهبت مني» فقال لا يجوز في الغناء إلا أن تقول ذهبتمو بالواو فإن قلت:

ذهبت ولم تمدها انقطع اللحن والشعر[2] .... الخ وقول الخليل وسيبويه أن العرب كان لديهم ثلاث طرق في انشاد قوافي الشعر من غير ترنم «يقول الخليل: العرب تختلف في انشاد القافية، فمنهم من ينون القوافي كلها بنون ومنهم من يبلغ الصلة فيمد الصوت بتمام الواو والياء والألف ومنهم من يحذف هذه الحروف. ويتفق سيبويه مع قول استاذه فيذكر في كتابه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) إن هذا الانشاد كان على ثلاثة أوجه[3] وفصّل فيها القول وساق لها شواهد من أشعار العرب. وفي القرن الخامس الهجري أفرد التنوخي (ت ٤٨٧ هـ) فصلاً في

(١) الأغاني لابي الفرج الأصفهاني ط دار الكتب المصرية ٥/ ٢٨٨.

(٢) د. مندور، الشعر العربي وغناؤه ص ١٣٦ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٨ – ٢٩٩.

انشاد القوافي بعنوان «النشيد والترنم[1]» وفيه مزيد من التفصيل.

ومن الشواهد التي ساقوها لبيان طرق الانشاد:

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

بيت امرئ القيس، قافيته منزل، حومل – الرويّ فيهما اللام، وحركة الرويّ كسرة قصيرة – أهل الحجاز ينشدون القافية بمد الكسرة (ومنزلى – فحوملى) – وأناس من تميم ينون حركة الروى (ومنزلن .. فحو ملن). وغير هؤلاء وأولئك يقفون على الروى بالسكون ومترل ... فحومل.

أقلى اللوم عاذل والعتابا

وقولى إن أصبتُ لقد أصابا

بيت جرير – الباء هي الرويّ وحركته فتحة قصيرة. وأهل الحجاز ينشدونه بمد الفتحة كما هو وارد هنا – وجماعة من تميم يقولون: (العتابَن – أصابَن) بالتنوين – وغيرهما يقف بالسكون على الروى (العتابْ وأصابْ).

متى كان الخيامُ بذى طُلُوح .. سُقيت الغيث أيتها الخيامُ

بيت جرير – الميم في (الخيامُ) هي الروى وحركتها ضمة قصيرة، وأهل الحجاز ينشدونه (الخيامُو) بمد الضمة وجماعة من تميم يقولون (الخيامُن) وغيرهما يقف بالسكون على الروى (الخيامْ).

[٢] تتفق اللغات السامية: العبرية والحبشية والآرامية والأكدية مع العربية فى استعمال الكسرة الطويلة، أو الياء المفتوحة ضميراً متصلاً أو علامة للمتكلم فى

(١) التواخى – القوافى ١٢٥ – ١٣٢.

حالة الجر[١] ولكن العربية جمعت بين الاستعمالين، وانفردت باستعمال ثالث هو تقصير الكسرة الطويلة فى بعض الحالات كالنداء مثلاً، وأبدلت منها فتحة طويلة فى استعمال رابع، كالاستغاثة والندبة. والعلاقة بين الكسر الطويل والياء علاقة صوتية واضحة فمن السهل تحويل الياء وهى صوت لين إلى صوت مد أى كسر طويل.

وربما كانت الياء أداة إشارية للمتكلم كما يرى بارت[٢]. ويرى الكسائى أن العرب تستحب فتح الياء إذ اتبعها همزة سوى أداة التعريف مثل قوله تعالى «إن أجرى إلا على الله»[٣] وقد عقب الفرّاء على هذا الزعم بأنه لم يره عند العرب[٤]. والرجوع إلى اللغات السامية يدلنا أن النطقين أصليان، فالفتح موجود فى الحبشية، والأكدية، وعدم التحريك فى العبرية والأرامية وقد جمعت العربية بين النطقين[٥]. واحتفظت لغة الشعر بفتح مطلق فى قوافى الأبيات كقول الشاعر:

عبد يغوث بن وقاص الحارثى: –

ألا لاتلو مانى كفى اللوم مابيا وما لكما فى اللوم خير ولاليا[٦]

وقد كثر حذف الياء مع المنادى المضاف إليه اكتفاء بالكسر ومن ذلك كلمة «رب» وكلمة «قوم» فى النداء.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: «يا عباد فاتقون[٧]»، وقد تثبت الياء وصلاً ووقفاً،

(1) C. Brocke Lmann; Précis de Linguistique Lémitique par Marcais & Gohn, paris 1960 P. 116.

(٢) د. السيد يعقوب بكر، دراسات فى فقه اللغة ص ٤٦ دار لبنان بيروت ١٩٦٩.

(٣) يونس / ٧٢.

(٤) الفرّاء، معانى القرآن، جـ ١ ص ٢٩.

(5) Brock: P´reçis ... P. 119 -162 .

(٦) المفضل الضبى المفضليات، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ص (١٥٥).

(٧) الزمر/ ١٦.

قرأ أبو عمرو بن العلاء «يا عبادى فاتقون»[1] وقد يبدل مكان الياء الألف لأنها أخف، وذلك قولك:

يا أبا تجاوز عنا[2]. قال الشاعر:

فاصاخ يرجو أن يكون حياً ∴ ويقول من طمع: هياربا[3].

وفى نداء الأب والأم اختار الحريرى الوقف عليهما بالهاء مع حذف الياء.

فيقال: يا أبى ويا أمى[4]. ولعل هذه الهاء هى التى تحولت إلى تاء فى «يا أبت» ويا «أمت».

ويجوز حذف الياء قليلاً فى غير المنادى، من ذلك قوله تعالى: «فبشّر عباد»[5] بحذف الياء وصلاً ووقفاً وخطاً[6]. وقد عقد سيبويه لهذا الاستعمال بابا بعنوان.

«باب ما يحذف من الأسماء من الياءات فى الوقف «ومثل له بمثال: «هذا غلام وأنت تريد: هذا غلامى[7]»

وفى القرآن أمثلة لذلك جاء معظمها فى رؤوس الآى:

«وإليه مآب»[8]، «فكيف كان عقاب»[9]، «وإليه متاب»[10]، «فستعلمون كيف نذير»[11]، «فكيف كان نكير»[12]، «عذابى ونذر»[13]. واللغة العربية تتسم بجانب ايقاعى سواء أكان ذلك فى لغة الشعر أم فى لغة النثر وذلك بإحداث

(١) سيبوية، حـ١ ص ٣١٦.

(٢) سيبويه، حـ١ ص ٣١٧.

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين، الخانجى ١٩٦١ حـ١ ص ٢٨٣.

(٤) الحريرى، درة الغواص فى أوهام الخواص، ليبزك ١٨٧١ ص ١٢٥.

(٥) سورة الزمر / آية ١٧.

(٦) الهمع، حـ٢ ص ٥٣.

(٧) سيبويه حـ١ ص ٢٨٩.

(٨) سورة القمر الآية ١٦.

(٩) سورة القمر الآية ١٨

(١٠) القمر الآية ٢١

(١١) القمر الآية (٣٠)

(١٢) القمر الآية (٣٧)

(١٣) القمر الآية (٣٩).

السجع بين الجمل أو احداث الفواصل فى القرآن الكريم ولذا فالاستغناء عن بعض الصوائت أو حذف الحركات وارد لهذا السبب أما باقى اللغات السامية فالأغلب فيها التعديل فى نظام الحركات.

كلمة إحاو ēhāw [1] مفردها āh آحْ أى أخ والكلمة من المشترك السامى الموجود فى كل اللغات السامية وهو من الألفاظ العريقة فى القدم، وإن كان تعرض لبعض التغيرات الصوتية من لغة إلى أخرى، فالعبرية مثلاً تنطقه بالحاء āh آحْ والعربية بالخاء (أخ) ولا يظهر حرف الواو فى اللفظ العربى فى حالة الإفراد وإنما تظهر الواو فى صيغتى الجمع والتثنية وغيرهما من التصاريف، فى حين تظهر الواو فى اللفظ البابلى المفرد (أخو) وهى ضمة تَرِد فى آخر الاسم فى البابلية للتعريف أو التعيين.

والكلمة العبرية هنا فى صيغة الجمع المضاف إلى ما تبقّى من ضمير الغائب المفرد، وقد حذف حرف الميم من صيغة الجمع أحِيم ahim وتحولت الحيرق فى الحاء — وهى كسرة ممدودة الياء بعدها — إلى فتحة طويلة (قامص) عند إضافة الاسم إلى الضمير، حتى يتميز الجمع عن المفرد عند الإضافة، وتحولت حركة الألف إلى كسرة قصيرة (ـِـ).

وعندجمع الكلمة فى السريانية تتحول الحركة إلى الكسر آحْ āh وعند جمع المفرد المؤنث يتحول الصائت إلى صامت أحُوتا ahōta أخوات.

وتعد الصوائت مميزاً هاماً فى الإشارة بالضمير إلى صاحبه سواءً أكان ذلك فى إطار اللغة العربية وحدها أو فى إطار أخواتها الساميات ففى حالة المخاطب تشترك صوامت محددة فى تكوين صيغة الضمير هى الهمزة والنون والتاء وفى بعضها الميم غير أن الصائت ونوعه يحددان الدلالة المقصودة فهما يفرقان بين المذكر والمؤنث مثل أنتَ للمذكر وأنتِ للمؤنث، والصائت نفسه يميز بين ضمائر الغائب فى

(١) تكوين ٣٧: ٢.

العربية وكل من العبرية والسريانية فالضمير (هوَ) يرمز به للمفرد الغائب فى العربية غير أنه فى العبرية تحول الواو من صامت إلى صائت وكذا فى السريانية ومثله الضمير هيَ.

وليست اللواحق التى تتصل بالفعل الماضى، فى اللغات السامية، للدلالة على جنس الفاعل وعدده، إلا بعض عناصر ضمائر الرفع المنفصلة فى هذه اللغات، مع بعض التغيرات الطفيفة وهى التى تتعلق بموضوع بحثنا أى الصوائت طويلها وقصيرها، حين تصحب اللواحق، فلاحقة المخاطب المفرد تاَ ta فى مثل «كتبتَ» ما هى إلا جزء من ضمير الرفع المنفصل: (أنتَ) بعد تقصير حركة التاء فى العربية، وكذلك الحال فى لاحقة المخاطبين تُومُو (tumú) فى مثل (كتبتم)، فإنها جزء من الضمير المنفصل أنتم[١].

ويتصرف الغائب المفرد المذكر فى اللغات السامية الجنوبية بأن تنتهى الأفعال الماضية بالفتحة القصيرة (a): «كَتَبَتَ» فى العربية، وكذلك قَطَالاَ qatala فى الحبشية حتى اللهجات الحبشية المعاصرة ومن بينها الأمهارية لا تزال تحتفظ بهذه الفتحة القصيرة وأن تطورت، وفى بعضها إلى كسرة ممالة[٢]. ولا نستطيع فى العربية الجنوبية (السبئية والمعينية) التأكد من وجود هذه الفتحة، لأن خطها المسند، لا يظهر به سوى رموز الأصوات الصامتة[٣] ويفترض أصالة هذه الفتحة القصيرة، فى السامية الأم، وقد بقيت حية فى القسم الجنوبى، من اللغات السامية، وفقدت من اللغات السامية الشمالية كالعبرية فى مثل:

قَطَل qatal قتل والآرامية فى مثل: قْطَل qtal (قتل) كما فقدت بعد ذلك من اللهجات العربية الحديثة وسقوط هذه الفتحة القصيرة، من تلك اللغات؛ مرتبط

(١) المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ١٦٧.

(٢) Brockel mann, Grundriss 15/ 0

نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة ص ٢٦٧.

(٣) المنصف لابن جنى ١/ ١٠ شرح التصريف للمازنى – تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين القاهرة سنة ١٩٥٤م.

بسقوط الحركات القصيرة، من أواخر كلمات هذه اللغات، ومن بينها حركات الإعراب، والسبب الرئيسي في هذه الظاهرة - فيما يبدو. هو شيوع الوقف بالسكون على أواخر الكلمات في اللغات السامية كما هو معروف لنا في العربية الفصحى[1] حين نريد الوقف. وتظهر الفتحة القصيرة في الآرامية في الأفعال المسندة إلى الغائب المذكر قبل ضمائر النصب، ومثل ذلك قَطْلاني qaṭlani «قتلني»، ومثل قَطْلاَن qaṭlān «قتلنا» وإن عممت هذه الفتحة، مع تلك الضمائر في الآرامية، في غير الفعل المسند إلى الغائب المذكر، بطريق القياس، فيقال فيها مثلاً: قْطَلْتَنْ qṭaltan «قتلتني»[2].

ويرى برجشتراسر أن صيغة يَدْعُوُن yadᶜūn yādᶜān «عرفوا»[3] صيغة مصنوعة، مقيسة على صيغة المضارع المسند للغائبين في الآرامية[4] وإن كان «رايت» يراها صيغ أقدم من غيرها قياساً على نهاية جمع المذكر في الأسماء (أونا úna)[5].

أما تقصير الضمة الطويلة في العربية، في مثل قول الشاعر[6]:

فلو أنَّ الأطبَّا كانُ حولي ∴ وكان مع الأطباء الأساةُ

وقول الآخر:

إذا ما شاءُ ضرُّوا من أرادوا ∴ ولا يألو لهم أحدٌ ضراراً[7]

---

(١) المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٦٨.

(٢) Brockle mann, Syrische Grammatik 144.

نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٦٩.

(٣) سفر التثنية (٨/ ٣ وكرر في ٨/ ١٦)

(٤) Bergstrasser, Hebräische, Grammatik, Hidesheim, 1926, P. 15

(٥) W. Wright, Lectures 168

(٦) البيت بلا نسبة في شرح ابن يعيش للمفصل، ج٧، ص٥.

(٧) الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٩ للسيوطي حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ.

فهو من ضرورة الشعر وليس أمراً شائعاً في اللغة، بدليل وروده جنباً إلى جنب مع تطويل الضمة في البيت الثاني. وأما تلك الألف التي تكتب بعد الواو في العربية في مثل: «قتلوا» و «كتبوا»، فهي ليست رمزاً لصوت ما، وإنما هي للتفرقة بين واو الجماعة، وواو العطف، فيما يرى «الأخفش».

فمثلاً: (حضر وتكلم زيد) «لولا كتابة الألف بعد واو الجمع لم يعلم أنه: (حَضَرُوا تَكَلَّمَ زيد) بضم الراء وسكون الواو ومدّة والواو للجمع أو (حضر وتكلّم زيد) بفتح الراء وفتح الواو، والواو للعطف وإنما كتبت الواو فيما لا يلتبس نحو: ضربوا إذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب[1].

والأصل في إسناد الماضي إلى جمع الغائبات أن تلحق الفعل فتحة طويلة (a) وهذا الأصل بقى كما هو في الحبشية، إذ يقال فيها مثلاً:

قَطَالا qatala = قتَلْنَ أما في السريانية عند اتصال الفعل بضمائر النصب تعود فتظهر الفتحة الطويلة مثل قَطْلاَن qatlnan «قتَلْنَى» وهناك صيغة حديثة زيدت فيها ياء غير منطوقة مثل قتلى q^e^tali قْطَلَىَ وهي صيغة مقيسة على صيغة المخاطبة.

أما العبرية فقد طغت فيها صيغة جمع الغائبين على صيغة جمع الغائبات، فأصبحت تعبر عن الغائبين والغائبات بصيغة واحدة، فتقول مثلاً: قاطْلو qatlú بمعنى «قتلُوا» و «قتَلْنَ».

وأما العبرية الفصحى، فقد قيست فيها صيغة الغائبات في الماضي على نظيرتها في المضارع «يقتلنَ»، فقيل فيها: «قتلنَ».

وهذه النون فتحتها كانت في الأصل طويلة كذلك بدليل بقاء هذا الأصل في العبرية، مثل: تِقْطولْناه tiqtolnlah وعودة هذا الأصل للظهور في العربية عند

(١) شرحان على مراح الأرواح لابن مسعود شرح ديكنقوز وابن كمال باشا القاهرة ١٩٣٧ ص ٢٧.

اتصال المضارع بنون التوكيد في مثل قولنا «يقتلنانّ»(1).

والأصل في الماضي المسند إلى ضمير المخاطبة المؤنثة، أن يتصل بتاء مكسورة كسرة طويلة (ti). وهذه الكسرة الطويلة نراها في بعض النصوص العبرية(2) وذلك: شبرتي Šābar ti «كسرت»(3) وتظهر قبل ضمائر النصب مثل: ريميتيني rimmitīnī «خدعتني»(4). كما أنه في بعض نصوص العهد القديم، مع المخاطبة ياء قديمة لا تنطق مثل: لِمّدْتي (Limmadtī) «علّمت»(5) ومثل: هَلَخْتي (hālaktī) ذهبتِ(6). ويرى د. رمضان عبد التواب أن هذه الياء من بقايا المخاطبة: تي (tī) وما حدث في العبرية من ضياع الكسرة الطويلة، حدث مثله في الآرامية، غير أن رمز الكسرة الطويلة، وهو الياء، ظل باقياً في الخط، ليدل على أن تلك الكسرة الطويلة، أصيلة في هذا الضمير، مثل: قتلتي qtaltī «قتلتِ»، كما يدل على ذلك ظهورها قبل ضمائر النصب، في مثل: قطالتين qtaltīn «قتلتني» وفي الحبشية نرى هذه الكسرة الطويلة كذلك، غير أنها تتصل بالكاف لا بالتاء كما عرفنا من قبل، مثل قطلتي qatalti «قتلتِ» أما العربية الفصحى، فقد قصرت فيها الكسرة هنا غير أننا لانعدم في الشعر والنثر القديم، أمثلة من الكسرة الطويلة، مع المخاطبة المؤنثة، كما في قول الشاعر: رَمَيْتِهِ فأقصدت:وما أخطأت الرّميه(7) كما ورد في حديث الرسول ﷺ قوله «اعصَرتيه؟(8)» ويروى سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدى أن ناساً من العرب «يقولون خبّرتيه، فيلحقون الياء»(9). وهذا أمر شائع في اللهجات العربية الحديثة إذ يقال مثلاً: «كَسّرتيه»، و «سمعتيه وما أشبه ذلك.

(1) المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٧٥.

(2) W. Wright, Lectures 143

(3) سفر إرميا ٢/ ٢٠.

(4) سفر صموئيل الأول ١٩/ ١٧

(5) سفر إرميا ٢/ ٣٣.

(6) سفر إرميا ٣١/ ٢٠.

(7) خزانة الأدب عبد القادر البغدادى بولاق ١٢٩٩ هـ ٢/ ٤٠١.

(8) إعراب الحديث للعكبرى تحقيق عبد الإله بنهان دمشق سنة ١٩٧٧ م ص ٤٨.

(9) الكتاب سيبويه ٢/ ٢٩٦.

والأصل في الفعل الماضي المسند إلى جمع المخاطبين أن يتصل باللاحقة (tumú) وهذه اللاحقة توجد كاملة في العربية الفصحى في الشعر وقبل ضمائر النصب[1] وكذلك قبل ألفَ الوصل فمثالها:

تراغيتمُ يوم الزبير كأنكم ∴ ضباعٌ أصلّت في مَغارِ جُعُورها[2]

وقوله كذلك:

تمنيتمُ أن تسلبوا القاع أهلَه ∴ كذلك المني غَرت جُحَيْشاً[3] غرورها

ومثالها قبل ضمير النصب قوله تعالى: ﴿لولا إذ سَمِعْتُمُوه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا﴾[4]، وقوله عز وجل ﴿فقد رأيتموه وأنتم تنظرون﴾[5].

وقوله سبحانة تعالى: ﴿فإن علمتموهن فلا ترجعوهن إلى الكفار﴾[6] ومثالها قبل ألف الوصل قوله تعالى ﴿ثم اتخذتم العجل من بعده﴾[7] وقوله عز وجل: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً﴾[8] وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أفرأيتم النار التي تُورُون﴾[9].

ويقول د. رمضان عبد التواب معقباً على إيراد هذه الشواهد «وفيما عدا ذلك تحذف الضمة الطويلة فيقال مثلاً: «ضربتمْ» و «أكلتمْ» وقد زاد تقصير هذه اللاحقة في اللهجات العربية الحديثة، فضاعت منها الميم وأطيلت الحركة قبلها فصارت اللاحقة (tú) في مثل قولنا في اللهجة المصرية «عملتو إيه النهاردة؟» «ورحتو فين امبارح؟»[10]»

---

(١) شرح مراح الأرواح ص ٣٢

(٢) ديوان جرير ص ٢٧٢ نشر محمد اسماعيل الصاوى القاهرة ١٣٥٧ هـ.

(٣) ديوان جرير ص ٢٩٥

(٤) النور آية (١٦)

(٥) آل عمران آية ١٤٣

(٦) الممتحنة آية ١٠٠

(٧) البقرة آية ٩٢

(٨) النساء آية ٨٤

(٩) الواقعة آية ٧١.

(١٠) المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨٠، ٢٨١.

والحقيقة أن كلام الدكتور عبد التواب يوهم بأن الصائت كان طويلاً في جميع الشواهد السابقة. لكنه أي الصائت كان قصيراً خصوصاً في حالة ألف الوصل التي أوردها فالصائت في نهاية «اتخذتمُ» وبداية «العجل» يصنع مقطعاً مغلقاً، ومثله في نهاية «اتبعتم» وبداية «الشيطان» وكذا في نهاية «أفرأيتم» وبداية «النار» ففي كلٍ منهما اللام شمسية والحرف الذي يليها مضعف أي يبدأ بساكن فينغلق المقطع لكنّ الذي لاشك فيه أن هذا الصائت يكون طويلاً عند اتصال الفعل بضمير في مثل (سمعتموه) و (رأيتموه) و علمتموهن ففي رأيي أن هذا مقتضى صوتي لا يألف الجهاز النطقي غيره.

أما ما ورد في أبيات الشعر السابقة فقد عدهّ النحاة العرب أنفسهم من الضرائر. وقد أدرك هذا الدكتور عبد التواب فقال إن هذا الضمير يرد هكذا في الشعر لكنّه عمم المسألة. فأضاف «وهذه اللاحقة توجد كاملة في العربية الفصحى في الشعر وقبل ضمائر النصب، وكذلك قبل ألف الوصل»[1].

والأصل في الماضي المسند إلى المتكلم المفرد أن يتصل باللاحقة كُو (kú) وهذه اللاحقة بقيت كما هي في الحبشية إذ يقال فيها مثلاً:

قَطَلْكُو qatalkū «قتلتُ».

وتاء الخطاب أثرت في الحبشية وغير الحبشية على حالة المتكلم، فتحولت كُو (kū) إلى تو (tū) في العربية والعبرية والآرامية غير أن العربية قد قصرت الحركة، ففيها مثلاً: «قتلتُ». وأما العبرية فقد أثرت فيها تلك الحركة بحركة ضميرى النصب: (nī) والجر: (ī) في مثل:

قطالاني (qṭālānī) «قتلني»، ومثل: مالْكِي (mālkī) «ملَكي» فتحولت من الضم إلى الكسر[2] في مثل: قَاطَلْتي (qaṭalti) «قتلتُ» وهو ذلك القياس الذي

(١) المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨٠.

(٢) Brocke Lmann. Grundriss 15 73

نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨٤.

لعب دوره كذلك، فى تحول حركة الضمير المنفصل «أنا» فى العربية والآرامية والحبشية إلى:

أَنِي ʾănīʾ فى العبرية. أما الآرامية، فقد سقطت فيها الحركة الأخيرة تماماً، حركت لام الفعل بالكسرة القصيرة الممالة، فأصبحت اللغة مثل قطْلت qeṭlet «قتلت». ويذهب الأستاذ «شپيتالر» A. Spitaler[1] إلى تفسير آخر لوجود الحركة، قبل تاء المتكلم، عن طريق القياس على صيغة الفعل المعتل الآخر مثل: جْلاَ glāʾ «جلاَ»، رْمَا rᵊmāʾ «رمَى» فإن هذا النوع من الأفعال يسلك فيه الصوت المركب (يا (ay) الناشئ عند اتصال هذه الأفعال بالتاء، فى حالات المتكلم والمخاطب والمخاطبة: رميتُ / رميتَ / رميتِ مسلكين مختلفين فإنه ينكمش فى حالة المتكلم: فيقال

رْمِث rᵊmēṯ «رميتُ» على حين يبقى هذا الصوت المركب فى حالتى المخاطب والمخاطبة كما هو، فيقال فى المخاطبة مثلاً:

رْمَايث rᵊmayṯ «رميتَ»، كما يقال فى المخاطبة:

رمَايث rᵊmayṯ «رميتِ»[2].

وعلى ذلك تصبح العلاقة بين صيغتى الغائبة والمتكلم، فى هذا النوع من الأفعال المعتلة الآخر، علامة تقابل فى الحركة التى تسبق التاء، فهى الفتحة فى الغائبة، والكسرة الممالة فى المتكلم، وقيس الفعل الصحيح فى تصريفه على الفعل المعتل الآخر، على النحو التالى

قطْلِث qeṭleṯ : قطْلاث qeṭlaṯ = رمِث rᵊmēṯ : رْمَاث rᵊmāṯ

(١) A. Spitaler, YZ un Problem der segolisierung in Aramaischen
نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨٥.

(٢) Brokelmann, Syrische Grammatik 139
نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨٥.

وقد عثر على صيغة الضمير العربي «أنا» في الكتابات الثمودية واللحيانية، وكان يكتب في هاتين الكتابتين الجاهليتين بالهمزة والنون فقط «أن» ويقال إنه كان ينطق في هاتين اللهجتين العربيتين بألف لينة بعد النون «أنا». وقد ورد بالصورة الموجودة في العربية في النقش العربي المعروف، بنقش حران اللجا المكتوب سنة ٥٦٨م. ويفهم من تلك الكتابة الجاهلية أن هذ الضمير كان يكتب وينطق في شمال الجزيرة العربية قبل الإسلام بشكله المعروف في القرآن الكريم والشعر العربي ويفسر اقتصار كتابته في الثمودية أو اللحيانية على الهمزة والنون بأن الثموديين واللحيانين كانوا كمعظم الأمم السامية يعتمدون في كتاباتهم على الحروف الصامتة دون الحركات[1]. والصيغة العربية أنا ăna وما شابهها في الآرامية والحبشية كما يرى الدكتور السيد يعقوب بكر[2] مكونة من الضمير «آ» المتصل بالمضارع والنهاية الإشارية «نا». وهذا الرأى مخالف لآراء نحاة البصرة، والمستشرقين.

فالبصريون يقررون أن أصل الضمير هو الهمزة والنون وأن الألف الأخيرة زائدة أتي بها في الوقف لبيان الحركة وهم قد اعتمدوا في ذلك على رأيهم بشأن تكوين ضمائر الخطاب المنفصلة جميعها وضمير المتكلم المنفصل.

وأساس هذا الرأى أن الهمزة والنون يكونان الاسم الأصيل في صيغة الضمير، وأن ما يلحقه من تاء وميم ونون علامات لبيان العدد والنوع، وخلو ضمير المتكلم من مثل هذه العلامات يعدّ علامة خاصة به وأنه قد كان من حقه أن تلحقه تاء مضمومة.

---

(١) د. خليل يحيى نامي، مقال بمجلة كلية الآداب جامعة القاهرة عدد مايو ١٩٥٧ ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) د. السيد يعقوب بكر، دراسات في فقه اللغة العربية ص ٤٣، ٤٤.

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وأيدهم الدكتور بكر اعتماداً على وجود ما يقابل هذه الألف في الصيغ الآرامية والأكدية والعبرية(١).
وأما المستشرقون فيرون رأياً آخر، وهو أن الصيغة أنَا ana مكونة من أن + أ التي يبدأ بها المضارع وأن من المحتمل أن يكون مقطع «أن» من أدوات الإشارة، ولوقوع همزتين في بداية مقطعين متعاقبين خففت الهمزة الثانية بناء على قانون صوتي للحذف(٢). ويرجح الدكتور عبد المجيد عابدين كون الألف منقلبة عن الهمزة التي هي العنصر الأساسي الدال على المتكلم(٣)، وهذا قريب من رأي المستشرقين وهذا الرأي نتيجة قياس ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، فالتاء التي ينتهي بها الضمير «أنت» هي التي يبدأ بها مضارع المخاطب، فالمفترض أن الهمزة التي يبدأ بها مضارع المتكلم تكون هي العلامة النهائية في «أنا»(٤).

وفي الضمير (نحن) مقطع «أن» هو القاعدة الضميرية التي يبدأ بها ضمير المتكلم «أنا» أما النون التي هي أساس في المقطع الأخير فقد سماها الدكتور الجرح(٥) العنصر الجوهري للضمير، وأما الضمة فقد سماها المكيف الضميري الخاص بجماعة الذكور.

ومن القاعدة الضميرية «أن» والعنصر الجوهري والمكيف «نو» يتركب الضمير في معظم اللغات السامية.

ومن السهل تغير الضم الذي تنتهي به الصيغة العربية فهو اختصار لواو الجماعة، وبهذا يرجع رأي الزجاج في بناء الضمير «نحن» على الضم، فهو يرى أن الصيغة للجمع والواو من علامات الجمع، والضمة من جنس الواو فحركت بأقرب الحركات إلى معنى الجمع(٦). وأما الصيغ التي تنتهي بنون وألف لينة أو

(١) د. السيد يعقوب بكر دراسات في فقه اللغة العربية، ص ٣٥، ٣٨.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص ٢٦، ٤٨.

(٣) د. عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي ص ٨٧.

(٤) الضمائر في اللغة العربية د. محمد عبد الله جبر دار المعارف ١٩٨٠ ص ٢١، ٢٢.

(٥) د. محمد سالم الجرح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٢٢ عام ١٩٦٧ ص ٥٨، ٦٠.

(٦) ابن يعيش جـ٣ ص ٩٤.

فتحة – نحن فى الحبشية القديمة ونحنا فى لغة الترجوم، لغة تيجرينيا، وأنحنا فى آرامية العهد القديم وأوراق البردى المصرية – فيرى الدكتور نامى أنه من الجائز أنها كانت مستعملة لدى بعض الجماعات السامية القديمة للدلالة على مثنى ضمير المتكلم وأنها أشركت الجمع فيها، على حين أن الجماعات الأخرى احتفظت للجمع بالصيغ المنتهية بالواو أو الضم وأشركت فيها المثنى، ومن ذلك صيغة «نحن فى العربية[(١)].

وهذا الرأى يحمل تفسيراً لغياب صيغة خاصة بالمثنى، وقد استند إلى وجود ضمير متصل خاص لمثنى المتكلم فى لغات الأكديين القدماء والبابليين والأشوريين واللغة الأوجريتية وعلل اختفاء صيغ المثنى بأن فكرة تثنية ضمير المتكلم أخذت تضعف وتتلاشى من الاستعمال للتخفيف أو لأسباب أخرى غير معروفة[(٢)].

والضمير «أنتِ» ضمير المخاطبة المنفصل بالكسر يشبه الضمير «أنتَ» ضمير المخاطب المنفصل إلا أن الكسر فى نهايته هو الذى يحدد كونه للمؤنث وهو فى العربية مختصر عن كسر طويل نجده فى صيغ هذا الضمير فى بعض اللغات السامية.

وقد احتفظت العربية بالكسر الطويل للدلالة على المؤنث فيما يعرف بياء المخاطبة وهذا بيان بصيغ الضمير فى اللغات السامية[(٣)].

بابلى أشورى	atti	أَنْتِي	عبرى	atti att	أَنْتِي
سبئ معينى	anti	أَنْتِ	آرامى سريانى	أَنْتِي ʾat (ánti)	أَتْ
عربى	anti	أَنْتِ	حبشى	ʾánti	أَنْتِ

ونلاحظ سقوط النون وتضعيف التاء فى نصف هذه المجموعة وسقوط الكسر

---

(١) د. خليل نامى مجلة كلية الآداب، القاهرة، مايو ١٩٥١ ص ١٠٧ ـــــ ١٩.

(٢) د. محمود السعران اللغة والمجتمع ص ١٦٢، ١٦٣ دار المعارف الاسكندرية ١٩٦٣م.

(٣) د. إسرائيل ولفنسون ص ٩ تاريخ اللغات السامية.

في ثلثها، ولكن السريانية احتفظت في كتابتها فقط بالنون وبالكسر الطويل مثلاً بحرف الياء[1].

وضمير المثنى المخاطب «أنتما» ضمير واضح الدلالة على الخطاب والعدد فهو للاثنين ولكنه لا يدل على الجنس إذ يصح لخطاب اثنين من الذكور ولخطاب الاثنين من الإناث، وقد انفردت العربية بصيغتي التثنية في ضمائر الخطاب والغيبة فلا نجد ما يقابلهما في اللغات السامية، والتثنية بصفة عامة غير موجودة في اللغات الأخرى غير السامية، بل أنها في باقي الساميات اختفت أو تجمدت صيغها في ألفاظ مثناه بطبعها خارجة عن اللغة العربية[2].

والمعنى يمكن أن يُستَدل عليه بأقل عنصر من العناصر الداخلة في السياق اللغوي وهي الحركة التي أقمنا عليها دراستنا فالفعل «قَتَلَ» بثلاث فتحات. يفيد معنى أن شخصاً قام بالقتل. وإذا حَذَفْتَ الصائت القصير من وسط الفعل وتغيّر نوع الصائت القصير من البناء على الفتح إلى ضمة إعراب فحينئذ سندرك أن هناك حدثاً قد وقع وهو القتل «قَتْلٌ» أما إذا أُطِيلَ الصائت القصير فوق القاف ندرك أن حدثاً قد وقع من شخص وشارك فيه شخصاً آخر «قَاتَلَ» وإذا غيّرنا نوع الصائت من مبنى «قَاتَلَ» بحيث كَسَّرنا العين وضممنا اللام بدلاً من فتحتي البناء فستتحول الصيغة إلى صيغة اسم الفاعل. وبهذا تكون الصيغة قد تحولت من صيغة فعل إلى صيغة اسم والمعَوَّل في ذلك هو كَمّ الصائت وكذا نوعه وكم الصائت يبدو تأثيره في حشو الصيغة أما نوعه فغالبا ما يكون له تأثير في نهاية الصيغة وبه تتحدد وظيفة الصيغة وكذا دلالتها.

وضمير جماعة المخاطبين «أنتم» دال على الخطاب والجمع والتنكير والصيغة الأصلية هي أنتمو – بضم ممدود – وهذه نجدها في الشعر وفي قراءات قرآنية

---

(١) د.محمد عبد الله جبر ص ٢٩ الضمائر في اللغات العربية.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠.

كقراءة ورش، ويظهر أثر منها عند وصل الضمير بكلمة تبدأ بحرف ساكن نحو قوله تعالى: «وأنتم الأعلون»[1] فتحرك الميم بالضم غالباً.

وصيغ هذا الضمير فى الساميات كما يلى[2]:

البابلى الأشورى أَتُّونُو attunu العبرى attem أَتَّم

الآرامى– السريانى أَتُّونْ attun - atton' أَتُّونْ العربى (u) antum أَنتومْ

الحبش أَنتِمُّو antemmu

ونلاحظ فى نهايات هذه الصيغ جميعاً وجود الميم أو النون، وفى نصفها نجد الميم أو النون يتبعها ضم ممدود، والميم والنون المضمومتان من علامات الجمع، أو مجاوزة الواحد فى تسمية العكبرى وابن يعيش[3] فقد حلت العلامة «مو» محل ضمير الغائبين المتصل فى نقش لحيانى[4] وسيبويه يرى أن العلامة والفرق فيما بعد التاء[5] أى أن «مو» هى علامة الجمع المذكر فى تكوين الضمير، ويفهم هذا أيضاً من قول ابن يعيش فى «أنتم»: «إن علامة الجمع حرفان» ويؤكد ذلك أن الواو تظهر بعد الميم فى نحو «أعطيتكموه»[6].

كما استُعملت «نو» علامة للجمع فى «نحن» وضميراً متصلاً فى العبرية دالاً على جماعة المتكلمين.

ضمير جماعة المخاطبات «انتن»: هذا الضمير أيضاً واضح الدلالة على الخطاب والجمع والتأنيث، وينطبق عليه معظم ما ينطبق على الضمير «أنتم» إلا

---

(١) محمد آية ٣٥.

(٢) د. ولفنسون. C. Brochelmann: Précis de Linguistique Lémitique P. 16-17.

(٣) (العكبرى حـ٢ ص ٩ الحلبى ١٩٦١) وابن يعيش حـ٣ ص ٨٧.

(٤) د. جواد على تاريخ العرب قبل الاسلام حـ٧ ص ١٤٥ – القسم اللغوى طبع المجمع العلمى العراقى بغداد ١٩٥٧.

(٥) سيبويه الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦.

(٦) ابن يعيش حـ٣ ص ٩٥.

بما يتعلق بضم التاء فى هذا الضمير وبتضعيف النون فيه، فالعربية تنفرد بها بين الظاهرتين من بين أخواتها الساميات كما تبين مما يلى[1]:

البابلى الأشورى أَتِناَ attina   العبرى (a) أَتْتْ atten

الآرامى– السريانى أَتْن anten   العربى أَنْتُمَا antunna

الحبشى أَنْتِن anten

فالكسرة الموجودة فى غير العربية هى الأساس، فهى علامة التأنيث فى ضمير المفردة[2].

ولكن العربية فضلت الضمة قياساً على ضمير الذكور، وضعفت النون لوقوع النبر على المقطع «تن» ذى الضمة القصيرة مع وجود حركة مخالفة هى الفتحة التالية، بينما لم تحتج اللغات الأخرى إلى التضعيف لوجود الحركة الطويلة بعد التاء. وربما دعم هذا الرأى انفراد الحبشية بتضعيف الميم فى ضمير جماعة المخاطبين أنتمومو antewmu فإنها مسبوقة بكسر قصير ومتلوة بضم، ولم تحتج العربية إلى تضعيفها لتشابه الحركتين السابقة والتالية.ضمير الغائبة «هى» – هذا الضمير دال على الغياب والإفراد والتأنيث وينطبق عليه كثير مما ينطبق على ضمير الغائب «هو» وصيغه فى اللغات السامية: البابلى الأشورى Si سيـ العبرى هيـ hi السبئى هيـ آ hi'a الآرامى – السريانى hi العربى هِيَا hiya والحبشى وإِ تِ ب We' eti

ولكن يتميز هذا الضمير بوجود الكسر علامة التأنيث، وهو ما سمى بالمكيف الضميرى.وضمير جماعة الغائبين «هم» – هذا الضمير واضح الدلالة على الغياب والجمع والتذكير، وصيغه فى الساميات كما يلى:

---

(١) د. ولفنسون ص ٩.

(٢) برجشتراسر التطور النحوى ص ٥٠.

البابلى الأشورى (سُون) sun (u)		العبرى هم هـ/ ـمَّا he/ mma- hem	
السئبى هُوُنَ huwu		المعينى سوو suwu	
الآرامى هِيمنوٌ himnō (n)		السريانى هنّونْ hennon	
العربى هُوم hum (u)		الحبشى وِأتومُو. أمُونتوُ 'emuntu- we 'atomu	

ونلاحظ فيها – كما سبق فى «هو» – انفراد الحبشية بصيغة ذات عناصر خاصة. ووجود الشين فى الضمير الأكدى، والسين فى المعينى، واشتراك الصيغ فى انتهائها بالميم أو النون ثم الضم الطويل للدلالة على جمع الذكور. وتخلو الصيغتان العبريتان من الضم ولكن اشتراك سائر الصيغ فيه يدل على أن العبرية تخلت عنه لأسباب صوتية تخففية هذا ما انتهى إليه أمر الصيغة فى أحيان كثيرة. وتكوين الضمير العربى لا يعدو أن يكون وصل القاعدة الضميرية الهاء بالمكيف الضميرى «مو» الدال على جماعة الذكور، فى الضمير «أنتم» ويبدو أن ضم الهاء هو الأصل ليناسب ضم المكيف «مو».

ضمير جماعة الغائبات «هن»: وهذا واضح الدلالة على الغياب والجمع والتأنيث وصيغة الساميات كما يلى:

البابلى الأشورى سِينْد sind	العبرى هِن henn (a)
الآرامى السريانى هِنن hennen	العربى هونند hunnd
الحبشى وِإتوَن we'eton	إمنتوُ 'emantu

ونلحظ كذلك انفراد الحبشية بعناصرها الخاصة، والأكدية بالشين، ولم يرد الضمير المنفصل فى النقوش السبئية المعينية[1] ونلحظ كذلك اشتراك جمع الصيغ – عدا إحدى صيغتى الحبشية – فى الانتهاء بنون الجمع، واشتراك معظمها فى تحريك النون بالفتح، وهذا فى مقابل الضم الطويل للميم فى ضمير جماعة

(١) المختصر فى علم اللغة العربية الجنوبية القديمة، لفويدى القاهرة ١٩٣٠ ص ٤.

الذكور وتكوين هذا الضمير أيضاً يرجع إلى الهاء والنون، مفتوحة أو ساكنة أو مضعفة.

وحركة الهاء في معظم الصيغ السامية هي الكسر علامة التأنيث أو الإمالة، ولكنها في العربية مضمومة، وهذا يرجع إلى تأثير صيغة جمع الذكور «هم» كما في ضمير المخاطبات أنتن.

تاء المتكلم وضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل الماضي في العربية :هو التاء المضمومة: تُو Tu – ويقابلها في العبرية تاء مسكورة Ti تِي – وفي الأكدية والحبشية الكاف المضمومة تُو Tu –[1] وهذه الكاف هي العنصر الجوهري في الضمير المنفصل المرفوع للمتكلم.

وقد قرر الأستاذ برجشترا سر والدكتور خليل نامي[2] أن التاء مبدلة من الكاف قياساً على ضمير المخاطب، مع التفرقة بالحركة، فللمتكلم الضم في العربية والكسر في العبرية وللمخاطب المذكر الفتح فيهما وللمخاطبة الكسر في العربية والإسكان في العبرية.

والضم في هذا الضمير هو الأصل، وأما الكسر في العبرية فإنه قياس على الكسر في الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم فيها («نا» المتكلمين) ويمثل المقطع الأخير وهو النون المضمومة في الضمير «نحن» العنصر الجوهري الدال على جمع المتكلمين وهذا المقطع يتصل بآخر الماضي للدلالة على المتكلمين المرفوعين، ولكن العربية حولت ضمة الطويل إلى الفتح الطويل، والحبشية حولته إلى فتحة قصيرة، بينما احتفظت العبرية بالضم، والأكدية بالضم إلى جانب الكسر وتخلت الآرامية عن الحركة[3].

---

(١) براجشتراسر، التطور النحوي ص ٤٨، ٤٩.

(٢) مجلة كلية الآداب، القاهرة مايو ١٩٥٧. ص ١٠٣، ١٠٤.

(٣) Brock: Préçis .... P. 1/ 9 - 164.

وكما أن الضمير «نحن» صالح للاثنين والجمع، للمذكر والمؤنث كذلك يصلح الضمير «نا» لكل ذلك.

وينفرد «أنا» من بين الضمائر المتصلة بصلاحيته للرفع والنصب والجر معا وهذه الظاهرة المشتركة بين اللغات السامية «تاء الخطاب للمفرد وغيره وفقا لنوع الصائت».

الضمير المرفوع الدال على الخطاب المتصل بالماضى فى العربية هو التاء وما يتبعها من المكيفات الدالة على العدد والنوع، وهى تمثل الأجزاء الباقية من الضمائر المنفصلة بعد استبعاد القاعدة الضميرية «أن» فللمخاطب المذكر تاء مفتوحة، وللمخاطبة تاء مكسورة وللمثنى تاء مضمومة تليها ميم ثم فتحة طويلة، ولجمع الذكور تاء مضمومة وميم قد تليها ضمة طويلة وقد يستغنى عنها، وللاناث تاء مضمومة ونون مضعفة منتهية بالفتح.

والتاء فى كل ذلك هى الأصل، كما تبين من تحليل الضمائر المنفصلة، ونجدها فى العبرية والآرامية، فى حين أنها كاف فى الأكدية والحبشية[1].

وهذا على نقيض ما حدث فى ضمير المتكلم المتصل المرفوع، وقد فسر الدكتور نامى[2] ذلك بأن اللغات السامية القديمة كانت تفرق فى أول الأمر بين المتكلم والمخاطب بالحروف، فجعلت الكاف للمتكلم، والتاء للمخاطب، ثم جانست بعد ذلك بينهما فى الحروف وفرقت فى الحركات، فاستخدمت العربية والعبرية والآرامية التاء، واستخدمت الحبشية والأكدية الكاف.

(ألف الاثنين) هذا مما تنفرد به العربية دون أخواتها الساميات وقد اختلفت فيه نحاة العرب، فمعظمهم عده إسماً يكون مسنداً إليه مع الأفعال، وحرفاً دالاً على الاثنين مع غيرها أى الأسماء.

---

(1) Brock:- Pr´cis .... P. 1/9. 164.

(٢) مجلة كلية الآداب، القاهرة – مايو ١٩٥٧ ص ١٠٤.

والضمائر المثناة الأخرى. وللمازنى وبعض النحويين رأى خاص إذ اعتبره فى الحالتين حرفاً دالاً على العدد وحسب، ويفهم مثل هذا الرأى من قول الرضى: «واقتصروا لمثنى مذكر الغائب ومؤنثه على الألف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى»[1] والألف المتصلة بالماضى والمضارع والأمر لا تحمل دلالة على شئ سوى العدد، فهى لا تحدد تذكيراً ولا تأنيثاً، ولا تدل بنفسها على خطاب ولا غياب، فهى بذلك خارجة عن حد الضمير.

(واو جماعة الغائبين والمخاطبين)

أساس هذه العلامة هو الضم الطويل وهو علامة لجمع الذكور فى اللغات السامية تلحق بالماضى والمضارع والأمر، ولكن العبرية تشترك فيها جماعة الغائبات فى صيغة الماضى[2].

ويصدق ما يقال فى ألف الاثنين على واو الجماعة، فمعظم النحاة يعدونها اسماً مسنداً إليه مع الأفعال، وحرفاً دالاً على جمع الذكور مع الأسماء المجموعة، ويعدها المازنى وغيره من النحويين حرفاً دالاً على الجمع[3].

وكذلك عدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة[4].

وهذه العلامة وإن دلت على العدد والنوع ينقصها الدلالة على الخطاب والغياب. (ياء المخاطبة) هذه العلامة التى تتصل بالمضارع والأمر فى العربية هى علامة للتأنيث فى اللغات السامية نجدها فى كثير من الكلمات فى شكل كسرة طويلة أو كسرة قصيرة، وقد نقل سيبويه عن الخليل أن ناسا «يقولون: ضربتيه، فيلحقون الياء»[5] على أن تقصير المد فيها قد غلب. وكذلك نجد التأنيث بالكسر

(١) الرضى، جـ٢ ص ٨ - ٩.
(٢) Brock: Préçis.. P. 162-164.
(٣) الرضى، جـ٢ ص ٩.
(٤) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٥١، جـ٦ ص ١٨٩، ١٩٤.
(٥) سيبويه، جـ٢ ص ٢٩٦.

القصير في صيغة «فعال» علماً أو وصفاً منادى مثل: قطام ويالكاع[١].

وبالكسر الطويل في اسم الإشارة «هذى» في مقابل الإشارة للمذكر «هذا» ونجد الكسر الطويل الدال على التأنيث متصلا بالمضارع في الحبشية والأكدية والعبرية والآرامية والسريانية، ويتصل أيضا بالأمر في الثلاث الأوليات وقد تخلت عنه الأرامية والسريانية في حالة عدم الاتصال بضمير مفعول[٢].

وهذه الكسرة الطويلة لا تحمل في نفسها إلا دلالة التأنيث ولكن غلب استعمالها في الصيغ الفعلية الخاصة بالمخاطبة حتى اختصت بها فلا تجدها مع غيرها من الصيغ الفعلية فعدّها النحاة ضميراً مسنداً إليه مع إفادة التأنيث، ولكنها عند الأخفش وكثير من النحاة حرف دال على التأنيث بمنزلة التاء في قامت[٣].

ويبدو أن الجماعات السامية حركت المرفوع بالضمة قياساً على الضمة الموجودة في ضمير المتكلم الأكدى أناك، ومنه حركت تاء ضمير المتكلم بالضمة مثل كتبت لأن المتكلم يتكلم مع غيره وهو الفاعل للشئ والمبتدئ بالكلام وبالفعل وغيره، وهو أصل كل حدث أو فعل، ولذلك حركت المرفوعات بالضمة قياساً على ضمة ضمير المتكلم

ويقال أيضاً إن ألف النصب أصلها (ها) الإشارية الدالة على التنبيه والموجودة في كثير من اللغات السامية أداة للتعريف مثل اللغة العبرية واللغات العربية والجاهلية كالثمودية واللحيانية والصفوية، ونجد (ها) الإشارية في اسم الإشارة هذا، وفي (ها أنتم أولاء)، وهي عبارة عن ضمير للرفع مخبر عنه باسم الاشارة، كما نجدها مضافة لاسم النداء المفرد المبهم أي في يا أيها الرجل وقد أضيفت لها(أي) زيادة في التنبيه، كما نجد أثر (ها) الإشارية في اللغة العربية في الظروف التي تلزم

(١) انظر: براجشتراستر، التطور النحوى ص ٧٥.

(٢) انظر Brock: Préçais

(٣) انظر ابن يعيش، حـ٥ ص / ٩.

حالة النصب فقط ولا تتصرف ولا تتصرف لتضمنها العدل والتعريف مثل سحر وضحوة وغدوة إذا أريد بها زمن بعينه نحو قمت سحر أى قمت فى السحر فالذى منع هذه الظروف المنصوبة من الصرف هو أنها معدول بها عن الألف واللام أى هى متضمنة معنى التعريف أو هى معرفة بذاتها، ومنعت من التصرف أى لا يدخلها رفع ولا جر، ولا تكون منصوبة إلا على الظرفية، وهى فى كثير من اللغات السامية منتهية بحرف هاء الذى يدل على الظرفية أو على الاتجاه.

وأضيف هذا المقطع الإشارى إلى الإسم المنصوب للدلالة على الإشارة أو على التنبيه أو على الاتجاه إلى ناحية شخص أو حدث أو إلى مكان وقوع الحدث أو الفعل فيه، فإذا قلت ضربت الرجل فإنك تشير بالفتحة فى الرجل إلى أن الضرب واقع على الرجل أو أن الضرب قد حدث فيه، وقيست على ذلك بقية المنصوبات.

ويقال أيضاً إنه ومن الجائز أن كسرة الجر أو ياءه أصلها ياء النسبة أو هى تكاد تشبهها أو قيست على غرارها لأن الاسم المجرور ينسب إليه الجار الذى جره فإذا قلت مثلا بيت الرجل فالبيت تابع أو منسوب إلى الرجل، وقيست على ذلك بقية المجرورات وحركت بالكسرة أو بالياء.

٣- إن العربية الفصحى اختصت بنظام دقيق للإعراب دون سائر أخواتها، فإن لحركات الرفع والنصب والجر اللاحقة بأواخر الكلمات فى العربية شأناً كبيراً، وهى حركات تبين وظيفة الكلمة المعربة فى العبارة، وعلاقتها بما عداها من أجزاء الكلام، ولعل أكثر الكلام فى العربية معرب، يقبل الحركات المختلفة وأقله لا يقبلها، بل تثبت نهاياتها على حركة معينة أو على سكون فى جميع أحواله أو فى معظمه وهذا ما يسمى مبنياً.

وظاهرة الإعراب سامية قديمة. أما العربية فتعنى بتعميمها وتنظيمها بحيث انتظمت أكثر الألفاظ فى حين نجد الإعراب فى سائر اللغات السامية بسيطاً جداً لايعدو أمثلة قليلة فيها، فهذا النظام الشامل الدقيق لأحوال الرفع والنصب والجر

والجزم في العربية ليس له نظير في سائر اللغات السامية. فالدراسات الحديثة تحاول أن تتبع الحركات الإعرابية والبنائية وتفسرها، وهي ترى أن الحركات نشأت عن علل كثيرة بعضها صوتي كالمجانسة والوصل، وبعضها نشأ عن إلصاق أدوات قديمة ذوات معانٍ غير إعرابية بأواخر الكلمات وبعضها معنوي كالضمة التي تلحق بآخر المبتدأ والفاعل، والكسرة التي تلحق بالمضاف إليه، والفتحة التي تلحق بأواخر الظروف فهي بقية الألف الدالة على الاتجاه في العبرية... إلخ.

وحين تظهر هذه الحركة في نهاية الكلمة العبرية الدالة على اسم مكان فحينئذ تسمى هذه الحركة بالظرفية الاتجاهية ففي سفر الخروج ذكر لبعض البلاد ومنها مصر فتكتب بالعبرية مَسْرايْماَ misraymā مصريما[1].

وفي قصة يونس أيضاً يرد ذكر مدينة طرسوس فتكتب بالعبرية ترشيشا taršīšāh وكذا سائر أسماء البلدان التي ورد ذكرها في العهد القديم وهي تشبه إلى حدٍ كبير الفتحة في نهاية الأسماء العربية التي ترد في التراكيب (طرحته أرضاً – حملته جواً – سرت به براً) وهذه لاتعدُّ الظاهرة الإعرابية الوحيدة في آثار اللغة العبرية في العهد القديم بل إن هناك ظواهر أُخر تتردد في تضاعيف لغة العهد القديم فقد وردت في سفر التكوين ذكر قصة (تيرح) والد سيدنا ابراهيم ونسله الذين اتخذوا لهم زوجات وفي معرض ذكر العهد القديم لزوجتي ابنيه اللتين اسم احداهما ملْكا (ملْكَه) milkā والأخرى (يَسْكَه) yiskāh ورد إسهاب في وصف أبيهما في التراكيب العبرى الآتي أبي ملكه وأبي أبي ملْكاه abi nalkāh' أبي ياشْكاه abi yaškāh'[2] وفقاً لقواعد النحو العربي وردت كلمة أبي أبي abī' صفة لمجرور وهذا يدلنا على أن هناك آثاراً إعرابية ورثتها العبرية عن السامية الأم التي يفترض أنها كانت لغة إعرابية وهذا الأمر يدعونا إلى التقصي والبحث في لغة العهد القديم للعثور على مادة (أب)

---

(١) الخروج ١/١.

(٢) التكوين ١١/ ٢٩.

ab͟ˀ تحمل علامات أُخر كالضمة أو الفتحة فى مواقع مختلفة من التراكيب أو عند إضافتها للضمائر المختلفة لكننا فى الحقيقة وجدناها تتردد مع الكسرة الطويلة أو الياء دون الحركتين الأخريين وهذا بطبيعة الحال يدعونا إلى بعض الشك فبعض القبائل العربية تلتزم حركةً واحدةً فى جميع الحالات ومن هذه القبائل تلك التى تنطق (علاها) بدلاً من (عليها) ويبدو هذا أيضاً فى تخريج ابن هشام لقوله تعالى (إن هذان لساحران)[1] حيث يرى أن بعض القبائل تورد المثنى هكذا دائماً مرفوعاً بالألف وليس مجروراً أو منصوباً بالياء وإذا عددنا هذا الأمر صحيحاً فى العربية وأنه لون من الاستخدام اللهجى الخاص فهل يحق لنا أن نستخدم القياس فى تطبيق هذا الأمر على أساس أن العبرية فى بداياتها كانت إحدى اللهجات المتفرعة عن السامية الأم وذلك قبل أن يستقر للعبرية نظام فى التراكيب والتصريف أى قبل أن تنضج وتستقر لها قواعد بحيث تعد لغة مستقلة.

إذا تأملنا لفظة (أب) العبرية وأردنا اضافته إلى ضمير المتكلم فى هذه الحالة سيصبح وفقاً للاستخدام العبرى آ فى أِبى ābīˀ وهذه المسألة تثير فى ذهنى ما عيب به النحاة العرب فى العصر الحديث من أنهم يطلقون على النون التى تتوسط الفعل وضمير المتكلم اسم نون الوقاية أى التى تقى الفعل حركة الكسر لأن الأسماء وحدها هى التى تُجر بينما للأفعال علامات أخرى كالنصب والرفع وفسرت هذه النون بأنها أثرٌ لضمير المتكلم فى اللغة العبرية أِنِى anīˀ وفسر الفعل ضربنى بأنه مكون من الفعل ضرب والضمير أِنِى aniˀ أو أنا فوصلت حركة الفتح على الياء بحركة النون المكسورة فاختفت الهمزة فلوصح هذا لكان أولى بنا عند إضافة كلمة (أب) العبرية إلى ضمير المتكلم أِنى anīˀ أن يصبح المركب الجديد آفنى أَبِنِى abᵉnīˀ لكنّ هذا لم يحدث فى الاستعمال العبرى سواء فى لغة العهد القديم أم فى غيرها من النصوص العبرية وعلى هذا فإن بعض ملاحظ المستشرقين وعلماء

(١) سورة طه آية ٦٢.

الساميات محل نظر وفى حاجة إلى إعادة البحث.

إن نظام التنقيط الذى ابتدعه أبو الأسود الدؤلى ما هو إلا رموز كتابية للحركات الممثلة صوتياً على أواخر الكلمات العربية فإذا وضع أبو الأسود نقطةً بين يدى آخر الاسم (عليٌ) فليس من شك فى أنها كانت تنطق هكذا قبل وضع العلامات أى مضموم الآخر وليس من شك أيضاً فى أن هذه النقط تعدّ دلالات على الوظائف التى تؤديها للكلمات.

ويرتبط الصوت ارتباطاً وثيقاً بالبنية الصرفية. فقيم وتأليف الكلمات تعتمد على قيم الأصوات ذاتها، فترتيب الحروف وتأليف الكلمات من خلال الأصوات له قواعد تحكمه حيث لا يسمع فى صيغةٍ ما بتجاوز الهمزات أو الباءات مثلاً تجاوزاً ترفضه طبيعة تأليف ونظم الكلمات اللغوية. فلم تقبل اللغة تجاوز الهمزتين فى أمثال: (ءءْ من – أألم – أأثر – وكذلك فى أمثال: أأباء – أأثار – أآجال) ومن هذا كان البديل الذى يحل مشكلة ذلك التجاوز المرفوض هو مجيء تلك الكلمات المفترضة على النحو التالى كما يرى الصرفيون: (أومن – أولم – أوثر) و (إيمان – إيذاء – إيثار) و (آبار – آثار – آجال).

إن التجاوز الصوتى فى اللغة له ما يحكمه. ولعل توزيع الكثرة والقلة فى الحكم على الصيغة. وهو حكم إحصائى، ينبنى على أساس من قابلية التجاوز الصوتى بين حروف الكلمات، وعلى توزيع أصواتها توزيعاً عادلاً من خلال خواصها. فكثرة الكلمات تنتمى إلى الصيغ التى تتوزع حروفها على مخارج صوتية مختلفة، لجنوحها إلى اليسر والسهولة. وأقلها ما توزعت حروفه على مخرج واحد، أو مخارج متقاربة. فمن قبيل الكثرة الكلمات (علم – بدع – فعل – ملأ) ومن قبيل القلة الكلمات:

(تبر – شذر – قلق– ضمد)

ومما يؤكد ارتباط الظواهر الصوتية ارتباطا كاملاً بالنحو، العلامات الإعرابية.

فهي دلالات صوتية. نستدل من خلالها، ومن خلال غيرها على فهم الباب النحوي وتحديده. وليس ذلك فحسب. إذ من الممكن أن تؤدي تلك العلامات إلى فهم دلالي.

يقول ابن يعيش:[1] (ألا ترى أن الرجل إذا أقر فقال لفلان عندي مائة غيرُ درهم برفع (غير) يكون مقراً بالمائة كاملة، لأن (غير) هنا صفة للمائة. وصفها لا تنقص شيئاً منها. وكذلك لو قال له على مائة إلا درهم، كان مقراً بالمائة كاملة لأن (إلا تكون وصفاً كغير... ولو قال له عندي مائة غير درهمٍ أو إلا درهماً لكان مقراً بتسعة وتسعين لأنه استثناء) إن المظاهر الصوتية يمكن أن تُستخدم استخداماً بالغاً في تأسيس بقية الفروع اللغوية وتوضيحها أيا كانت صرفية أو نحوية أو دلالية.

والقياس يعد عاملاً من العوامل التي ساعدت على تعميم ظاهرة الإعراب في العربية وهو يثبت بلاشك الدور الوظيفي للحركات على أواخر الكلمة، وكذلك المجانسة. ومن هذه العوامل أيضاً ما هو صوتي محض. فربما كانت الفتحة في آخر الفعل الماضي لوصل الفعل بالذي بعده. فالأصل فيه أنه ينتهي بالسكون ثم جاءت الفتحة لمواصلة الكلام والفتحة وسيلة قديمة من وسائل الوصل نجدها في الحبشية تلزم نهاية المضاف. وكذلك ربما كان المنادى المفرد بالمبني على الضم يرجع في الأصل إلى صيغة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم تلك التي تصير أحياناً فتحة ممدودة.

إذ يقال يا ولدي ويا ولدا ويا أمي ويا أما. وبمضي الزمن تغيّر الصوت ā إلى ā وقصرت الضمة فقالوا يا ولدُ، أمُّ ومن العرب من يقول يا عبدُ بالضم يريد يا عبدي. كما أننا لا ننسى إلى جانب القياس والعامل الصوتي، أن من الحركات الإعرابية، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ما يحمل معاني ومدلولات.

---

(١) ابن يعيش / شرح المفصل جـ١ ص ١١.

ولسنا نرى ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس من أن تحريك أواخر الكلمات كلها كان لعوامل صوتية، أو بعبارة أخرى، أن (تحريكها كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً. فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل).

ويورد ما ذكره قطرب النحوى المتوفى سنة ٢٠٦ هـ في أن العرب (إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركاً حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع، فلم يضيقوا على أنفسهم، وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة).

ولهذا ينكر د. إبراهيم أنيس أن يكون للحركات الإعرابية مدلول. فهى لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض[١].

وهذا رأى ينطوى على كثير من المبالغة. فقد عرفنا أن الإعراب ظاهرة سامية الأصل، فهى عريقة تتغلغل في صميم اللغات السامية، والذى ابتكرته العربية، إن صح التعبير، هو تعميم هذه الظاهرة، وطردها في كثير من ألفاظ اللغة. حقاً إن العوامل الصوتية كان لها نصيب في تعميم هذه الظاهرة، ولكنه نصيب ضئيل بالنسبة إلى أنصباء العوامل الأخرى ولاسيما نصيب الحركات الإعرابية الدالة على معان. ورأى الدكتور عابدين أن النحاة العرب كانوا يعلمون أن للحركات الإعرابية معانى ومدلولات ولا يحاولون تطبيق هذه المعانى على إعراب التراكيب، فقد غلبت

(١) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس القاهرة ط ١٩٦٦. ص ١٤٢ وما يليها.

(الآليـة) على تفكيرهـم النحـوى، فظهـر واضحـاً فى الإعـراب. وهو لا يتـفق مع القدماء فى أن الحركات النهائية كانت تدل على معانٍ فى جميع الأحوال، كما لا يتـفق مع رأى بعض المحدثين فى أن هذه الحركات لا تحمل أى معنى ولكنها نشأت لوصل الكلمات بعضـها ببعض فى التراكيب. فمن الجائز أن تكون العلل الصوتية والمعنوية قد عملت جميعاً فى نشأة هذه الحركات ومن ثم دلالتها على الوظائف التى تؤديها.

وهذا التفسير للحركات لا يقتصر على الكلمات المعربة وحدها، بل ينتظم الألفاظ المبنية كذلك كما نرى فى تفسير الكسرة اللاحقة بالأسماء المؤنثة التى على وزن فعالِ، فهى بقية أداة قديمة لا صلة لها بكسرة الإعراب، بل هى ياء ألحقت بالكلمة الدالة على التمليح أو التأنيث[1].

إن العربية الفصحى اختصت بنظام دقيق للإعراب دون سائر أخواتها، فإن لحركات الرفع والنصب والجر اللاحقة بأواخر الكلمات فى العربية شأناً كبيراً، وهى حركات تبين وظيفة الكلمة المعربة فى العبارة، وعلاقتها بما عداها من أجزاء الكلام ولعل أكثر الكلام فى العربية معرب، يقبل الحركات المختلفة، وأقله لا يقبلها، بل تثبت نهاياتها على حركة معينة أو على سكون فى جميع أحواله أو فى معظمه وهذا ما يسمى مبنياً.

ظاهرة الإعراب سامية قديمة. أما العربية فتعنى بتعميمها وتنظيمها بحيث انتظمت أكثر الألفاظ فى حين نجد الإعراب فى سائر اللغات السامية بسيطاً جداً، لا يعدو أمثلة قليلة فيها. فهذا النظام الشامل الدقيق لأحوال الرفع والنصب والجر والجزم فى العربية، ليس له نظير فى سائر اللغات السامية. وقطرب يرى أن الحركات جئ بها للسرعة فى الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين، عند اتصال الكلام

(١) د. عبد المجيد عابدين المدخل إلى دراسة النحو العربى ص ١١٦، ١١٧.

فيقول:

«وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلام، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»(1).

وقد أراد قطرب بهذا أن ينكر على الصوائت قيمتها الوظيفية في إيضاح معاني النحو، لكنه أثبت لها وظيفة أخرى تتمثل في بناء الصيغ والكلمات بناء فيه انسجامٌ صوتي ملائم للجهاز النطقي ويعين على استمرار تيار الكلام فتبدو مقاطعهُ وتتحدد أجزاؤه. ومال إلى بعضٍ من هذا الدكتور/ إبراهيم أنيس فهو يرى أن الحركة الإعرابية ليس لها مدلول، فلا تدل الحركات الإعرابية على فاعلية أو مفعولية أو إضافية، أو غير ذلك، وأنها لاتعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير الغالب، لوصل الكلمات بعضها ببعض، أي أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية، وحاول الدكتور أنيس/ تبعاً لذلك – أن يثبت نظاماً معيناً للجملة العربية القديمة، يلي فيها الفاعلُ الفعلَ، ويسبق المفعول، والحقيقة غير ذلك فالوحدات اللغوية في التركيب العربي غير ثابتة الموقع، فهي كالخلايا النشطة فيه خصوصاً في لغة الشعر أو

(1) السيوطي – الأشباه والنظائر جـ1/ ص 79.

التراكيب القرآنية والنثر الفني، وهنا تبدو الحاجة شديدة إلى العلامات التي تفصل بين وظائف كل من هذه الوحدات اللغوية وإلا بدا لونٌ من اللبس والغموض تعثر معه فهم مضمون التركيب وتحديد علاقته بما سبقه أو يليه من تراكيب ومن ثم تعقدت دلالة النص، وقد رأى الدكتور أنيس في مسألة التخلص من التقاء الساكنين أن بعض الحروف تؤثر حركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً، وأن الحركات المتجاورة تميل إلى التجانس "vowel Harmony" أو بالأحرى يميل المتكلمون إلى صنع هذا التجانس أو التوافق الحركي.

كما رأى الدكتور أنيس / أن النحاة العرب قد أخطأوا تفسير ورود هذه الحركات حين عدّوها علامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين أنها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات في رأيه، وأن النحاة حين اعتقدوا أنها حركات إعرابية، حركوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها، لتطرد قواعدهم، فقالوا مثلا: «الرجلُ قائم» بضم اللام من «الرجل» وكان يكفي أن يقال: «الرجلْ قائم» بتسكين اللام، إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها، كما يرى أن الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر، جاءت في النثر والشعر على حدٍ سواء، ولا يؤثر ذلك على وزن الشعر من الناحية الذوقية، وإن كان يخالف ما يشترطه العروضيون في بعض الأحيان، مثل بيت أبي ذؤيب الهذلي:

أبَى القَلْبُ إلاّ أُمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ
تُحَرَّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا

فيرى الدكتور أنيس أن «كلمة: (تحرق) قد حرك آخرها، دون ضرورة ملحّة، وأن إنشاد البيت بغير هذه الحركة، لا يكاد يؤثر في موسيقاه أو وزنه،

وكل الذى يترتب على مثل هذا الإنشاد، أن تصبح (مفاعيلن) : (مستفعلْ) وهذا التغيير الطفيف، وإن لم يقل به أهل العروض، لايكاد يؤثر فى وزن البيت شيئاً. ويرى أن المعرب بالحروف، كانت إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلاً أن هناك قبائل عربية، كانت تنطق المثنى بالياء فى جميع الحالات. ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفا، عند بعض القبائل فى جميع الحالات، ولم يفهم النحاة سر الموضوع، فجمعوا بين الصورتين، وخصّوا الأولى بحالتى النصب والجر، كما خصوا الثانية بحالة الرفع(١). والقول بوظيفة الحركات ودلالتها على وظائف المكونات داخل التراكيب يعد مسلمة تشهد بها تراكيب النص القرآنى وهى أظهر ماتكون فى تراكيب الشعر التى لايلتزم فيها الناظم بأنماط الاستخدام التقليدية فهو كثير التصرف أضف ذلك إلى أن الإعراب سمة فى أخوات العربية من الساميات ويقول المستشرق «برجشتراسر» G.Bergstrasser و«والإعراب سامى الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفى بعضه الحبشية، ونجد آثاراً منه فى غيرها أيضاً»(٢).

وقد تنبه إلى القيمة الوظيفية للحركات فى الكلام العربى الدكتور على عبد الواحد وافى، فقال: «وإن فى رسم المصحف العثمانى نفسه، مع تجرّده من الإعجام والشكل، لدليلاً على فساد هذا المذهب – وذلك أن المصحف العثمانى، يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنين...)، وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً، بصيراً...) وهلم جرّاً. ولاشك أن المصحف العثمانى، قد دُوِّن فى عصر سابق بأمد غير قصير، لعهد علماء البصرة والكوفة، الذين ينسب إليهم اختراع قواعد الإعراب»(٣).

---

(١) من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ٢٥٢.

(٢) التطور النحوى، لبراجشتراسر ١١٦.

(٣) فقه اللغه، لعلى عبد الواحد وافى ٢٠٩ – القاهرة ١٩٥٦.

يرى الدكتور/ رمضان عبد التواب أن الشعر العربي بموازينه وبحوره، لايقبل نظرية الدكتور/ إبراهيم أنيس، بحال من الأحوال، ويكفي أن تقرأ بيتا كبيت بشر بن أبي خازم:

فَكَأَنَّ ظُعْنَهُمُ غَدَاةَ تَحَمَّلُوا
سُفُنٌ تَكَفَّأُ في خَلِيجٍ مُغْرِبِ[1]

بتسكين أواخر كلماته، لتدرك إلى أى حد يفقد البيت وزنه الشعرى، ووقعه الموسيقى على النفوس والحقيقة أن أى بيت فى قصيدة عربية منظومة بالفصحى. لايمكن أن يستقيم وزنها إلا بتحريك أواخر الكلمات، فأوزان الشعر العربى التى استنبطها الخليل استخرجت من قصائد كلماتها معربة.

وقد دفعني إلى هذه الدراسة ما أوردت فى هذا الفصل بخاصة من تناول لوظيفة الصوائت فى دلالة المفردات وأثرها فى تباين تلك الدلالات كما دفعني إليها مقولة فى مجال المقارنة فقد وجد الدارسون مجالاً واسعاً للمقارنة بين كثير من الصيغ والأفعال[2] وعلى ذلك عوّل الباحثون فى أصل اللغات، إذ لحظوا اشتراكاً بين الساميات فى اعتمادها على الحروف Consonants وحدها، وعدم إعطائها الحركات Vowels اهتماماً مشابهاً[3]، ووجد من الخصائص المشتركة كثرة الأصول الثلاثية أو المبنية قياساً على تلك الأصول، ووجود الزمنين الرئيسيين لحدوث الفعل، وتغير الدلالة بتغير حركات الكلمة الداخلية، وفيما عدا ذلك نلاحظ المشابهة فى بناء الموازين الإسمية والفعلية، وكذلك إتفاق صيغ الضمائر، وطريقة استعمالها هذا إلى جانب بناء صيغ الفعل، والمشابهة الكبيرة نوعاً مافى تركيب الكلام وبناء الجمل وهناك شيء من بقايا الإعراب فى أغلب اللغات السامية[4] ففى العبرية علامة المفعول به إِتْ etᵈ ومثالها: هُولِيدْ هَارَانْ holĕd haran

(١) ديوان بشر بن أبي خازم – تحقيق الدكتورة عزة حسن – دمشق ١٩٦٠.
(٢) مراد فرج: ملتقى اللغتين العبرية والعربية ط(الرحمانية ١٩٣٠).
(٣) نولدكه تاريخ اللغات السامية ص ١٤.
(٤) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية ١٥.

لُوطْ lot ومعناها أنجب هاران لوطاً وأخرى لضمير التبعية، ولانكاد نجد خلافاً بين دراسى اللغات السامية من المستشرقين وغيرهم حول وجود الإعراب فى هذه اللغات وقد نقل الدكتور/ إبراهيم أنيس أقوال بعض المشتشرقين فى هذا الصدد فى محاولته الرد على السؤال الذى طرحه هل للإعراب آثار باقية[١]؛ ففى هذه الآثار الباقية تختلف دلالة الحركات الإعرابية فى الأخوات الساميات عن دلالة الحركات الإعرابية فى اللغة العربية، أما قبل أن تأخذ هذه اللغة بسبيلها فإن بعض الدراسين يؤكد أن الإعراب كان موجوداً عند الجماعات السامية الأولى بدليل وجوده فى اللغات السامية القديمة التى كانت تعتمد فى كتابتها على الحركات والمقاطع كاللغات الأكادية واللغات البابلية واللغة الآشورية القديمة، وكان الإعراب فى ذلك التاريخ القديم له الحركات والعلامات نفسها الموجودة فى اللغة العربية أى الضمة فى حالة الرفع والفتحة فى النصب، والكسرة فى الجر فى اللغتين الأكادية والبابلية القديمتين، والكسرة الممالة فى حالة الجر فى اللغة الأشورية والإسم إذا كان منوناً ألحقت به ميم، وهى تقابل نون التنوين فى اللغة العربية[٢] وهى مايعرف بظاهرة التمويم، ويقول نولدكه إن اللغة التى كان يتكلمها أهل مملكة النبط فى الأجزاء الشمالية منها بالقرب من دمشق كان معظمها «ينتهى بنهايات إعرابية عربية واضحة».[٣]

وكان المثنى المرفوع ينتهى بألف ونون ساكنة، وياء وونون فى حالتى النصب والجر فى اللغتين الأكادية والبابلية القديمتين، وبياء ممالة فى اللغة الآشورية، وكان الجمع المرفوع ينتهى فى تلك اللغات بالواو وهى علامة الجمع المرفوع فى كل اللغات السامية تقريباً[٤].

(١) انظر: من أسرار اللغة ١٩٩ ومابعدها.

(٢) انظر: د/ نامى دراسات فى اللغة العربية ١٨، ود/ وافى فقه اللغة ص ١٠٢، ١٠٦.

(٣) اللغات السامية ص ٥٣.

(٤) د/ نامى ص ١٨ : ١٩ وفصول فى فقه العربية ص ٣٣٩.

وقد ساق الدكتور/ رمضان عبد التواب نصوصاً من قانون حمورابي (١٧٩٢ – ١٧٥٠) ق.م المدون باللغة البابلية القديمة، وبيّن فيها تماثل الإعراب بينها وبين العربية، فالإعراب فيها «كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة تماماً كما في العربية: ففي الفقرة الأولى من هذا القانون، نقرأ الجملة التالية: Summa͞a Weluna We lamubbirma بمعنى إذا اتهم إنسان إنساناً: ففي هذه الجملة نجد awelam الأولى بمعنى «إنسان» في حالة الفاعل وهي مرفوعة بالضمة، أما الميم الأخيرة فهي في الأكادية تقابل التنوين في اللغة العربية، awe-lamوفي الثانية في حالة المفعول به هي منصوبة بالفتحة.

وفي الفقرة الخامسة من قانون حمورابي:

Summa͞ da͞yanum dinamiddin

بمعنى «إذا حكم قاض حكماً فكلمة dayanum بمعنى «قاض» في حالة الفاعلية. وهي مرفوعة بالضمة، وكلمة dinan بمعنى «حكم» في حالة المفعولية، وهي منصوبة بالفتحة:

وفي الفقرة ١٩٥من هذا القانونSumma͞ Maruabasuim Tahas بمعنى إذا ضرب ابن أباه نجد كلمة أباسو aba͞su بمعنى أباه، وهي في حالة المفعولية تماماً. كما في العربية.[1]

ففي هذه النصوص يظهر الإعراب على الصورة المعروفة في العربية الفصحى بالحركات وكذلك في إعراب الأسماء الستة حيث نصب كلمة «أباه» وليس هناك في الحقيقة تماثل تام بين اللغات السامية في ظاهرة الإعراب بل يكفينا هنا أن تكون هذه الظاهرة من الخصائص القديمة لهذه اللغات والإحكام الدقيق لبحور

---

(١) فصول في فقه العربية ص ٣٣٩.

الشعر العربى وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية. فى مجموعها لهذه الأشعار[1] كما يقول نولدكه، وأشعار عرب البادية من قبل العهد الإسلامى، ومن بعده – نريها علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان «كما يقول يوهان فك، وهو يقدر أن أقدم أثر من آثار النثر العربى وهو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الإعرابى ويقول إن هذا أمر «وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذى لا تترك أساليب العروض والقافية فيه مجالاً للشك فى إعراب كلماته، إلا أن مواقع القرآن الاختيارية لا تترك أثر للشك فيه كذلك أنظر مثلاً من سورة فاطر «إنما يخشى الله من عباده العلماء»[2] ومن سورة التوبة «أن الله برئ من المشركين ورسوله»[3] من سورة البقرة «وإذا أبتلى ابراهيمَ ربُّه»[4] من سورة النساء «وإذا حضر القسمة أولو القربى»[5].

فمثل مواقع الكلمات فى هذه الآيات (كالاستعمال اللاتينى natrem amat Filia (الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلا فى لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحا[6].

وعموماً فإن الإعراب سمة أصليةمن خصائص العربية بل من خصائص معظم اللغات السامية احتفظت به العربية فى مستواها الفصيح حتى اليوم وفقدته أخواتها الساميات، وبقيت لها منه بقايا ساذجة تدل عليه، وأن القرآن الكريم الذى قيض الله له من يعمل على حفظه وضبط نصه وتحرير متنه وإثبات رواياته، وتوثيق سنده حتى جاء بذلك آية من الضبط والإتقان لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتختلف اللغات التى تلحق بكلماتها علامة معينة فى ترتيب الكلمات داخل الجملة للدلالة على وظيفتها عن اللغات التى لا تستخدم مثل هذه العلامة، وتقوم

(١) اللغات السامية ص ٥٧ (٢) سورة فاطر الآية (٢٨)
(٣) سورة التوبة الآية (٣) (٤) سورة البقرة الآية (١٢٤)
(٥) سورة النساء الآية (٨).
(٦) العربية: يوهان فك: ترجمة د/ عبد الحليم النجار مطبعة الكاتب العربى ص ٤.

الصوائت قصيرها وطويلها بالدلالة على وظائف الوحدات التركيبية التي ترد على أواخرها، وفقا لنوع الصوائت وكمها. والنوع الأول من هذه اللغات تمتاز الكلمات فيه بحرية الحركة في داخل الجمل، وقد ظفرت الجملة العربية في ترتيب أجزائها بسبب وجود الإعراب في الفصحى والاكتفاء به في كثير من الأحيان للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، ومن هنا تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء فيها، فجملة مثل: «ضرب محمد عليا» يمكن أن تقال في العربية الفصحى بأوجه أخرى مثل «ضرب عليا محمد» أو «محمد ضرب عليا» أو «عليا ضرب محمد» تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام، والجزء الذي يعني المتحدث إبراز الاهتمام به أكثر من غيره والإعراب من المسائل الشائكة التي ثار حولها الجدل قديماً وحديثاً. ومن دراسة اللغات السامية تتبين أن الإعراب كان موجوداً عند الجماعات السامية الأولى بدليل وجوده في اللغات السامية القديمة التي كانت تعتمد في كتابتها على الحركات والمقاطع كاللغات الأكدية واللغة البابلية واللغة الآشورية القديمة وذلك من سنة ٢٥٠٠[1] قبل الميلاد حتى ما قبل سنة ألف قبل الميلاد، وكان الإعراب في ذلك التاريخ القديم له نفس الحركات والعلامات الموجودة في اللغة العربية أي الضمة في الرفع والفتحة في النصب والكسرة في الجر في اللغتين الأكدية والبابلية القديمتين، والكسرة الممالة في حالة الجر في اللغة الأشورية، والاسم إذا كان منوناً ألحقت به ميم وهي تقابل نون التنوين في اللغة العربية.

وكان المثنى المرفوع ينتهي بألف ونون ساكنة، وياء ونون في حالتي النصب والجر في اللغتين الأكدية والبابلية القديمتين وبياء ممالة في اللغة الأشورية، وكان الجمع المرفوع في كل اللغات السامية تقريباً. وقد وردت صيغة أخرى للجمع في كتابات العصور المتوسطة للغات الأكدية، تلك العصور التي تبدأ من سنة ١٥٣٠

(1) Sobatino Moscati An introduction to the Comparative Grammer of the Semitic Languages Wiesbaden 1969 P.P. 5-7.

حتى سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد تقريبا، وتنتهي هذه الصيغة بألف لينة ونون مضمومة في حالة الرفع، وألف ونون مكسورة في حالتي النصب والجر، وقد وجدت بعض الأمثلة المنتهية بتلك الصيغة في العصور القديمة للغات الأكدية، وهذه الصيغة التي ذكرناها كانت تستخدم في الأصل لجمع بعض الأسماء المشتقة والصفات مثل جمع أسماء الفاعل وأسماء المفعول، والأسماء الدخيلة في تلك اللغات، والأسماء الخاصة المشتقة من أسماء أخرى، ونسيت بعد ذلك تلك المعاني التي كانت تستخدمه لجمع الأسماء الدالة عليها، واسخدمت لجمع الأسماء المختلفة المعاني والدلالات.

لقد أعطيت الحركات على أواخر الكلمات العربية مهمة وظيفية وفُسِّرت تبعاً لذلك تفسيراً مبنياً على الذوق الخاص. ومعتمداً على نسبة تردد المكونات التي تحمل على آخرها هذه العلامة مصنفة إلى الأبواب النحوية المختلفة فالضمة تدل على القوة والقرب وأساس استخدامها أن الإنسان في العادة إذا أراد أن يعبر عن قوته أو يخيف أحداً أو يفزعه أصدر صوتاً يحدثه بضم الشفتين فإذا لحق هذا الصوت أو الحركة بكلمة دلت على قوتها وقربها والمرفوعات قليلة وثقيلة لذا خصت بها القوة.

ويتكلف الإنسان في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت وتستخدم الضمة مع الأسماء والأفعال «الفعل المضارع» لأنه قريب لم يقع بعد ولا أتى عليه زمان وقد سمي مضارعاً لأنه ضارع الأسماء بوقوعه مواقعها.

والفتحة علامة الضعف والبعد وليست كما ارتأى الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنها لاتدل على شيء، وفلسفة استخدامها عند العرب تستند إلى البكاء أو طلب النجدة والصياح. وكلها حالات يكون الإنسان فيها ضعيفاً) يخرج فيها أصواتاً يحدثها بفتح فمه «حركة الفتح» وهي حركة سهلة خفيفة أكثر انتشاراً من الضمة.

وقال الزجاج الفعل ليس له إلا مرفوع واحد، وينصب عشرة أشياء. وتستخدم الفتحة مع الفعل الماضى لأنه انقضى وزال وأتى عليه أزمنة لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه وزمان خبر فيه عنه[1] فالفعل الماضى إذن حدث بعيد والكسرة تشير إلى علامة وارتباط بين كلمتين وتشبه هذه الحركة الصوت الذى ينشأ نتيجة احتكاك شيئين والاحتكاك علاقة التصاق مباشر[2] ولقد حام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت ٣٣٩هـ) حول هذه الحقيقة، وكاد أن يصل إليها حين أوضح أن الأسماء لما كانت تعتريها المعانى، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى جعلت الإعراب ينبئ عن هذه المعانى ويدل عليها، فحركات الإعراب تتيح لهم فى اللغة مايريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة لأن التقديم والتأخير يخدم أغراضاً متنوعة ويؤدى إلى معانٍ مختلفة.

وقد ذكر المبرد ذلك حين قال: ألا ترى أنك إذا قلت ظننت زيداً أخاك، فإنما يقع الشك فى الإخوة فإن قلت: ظننت أخاك زيداً أوقعت الشك فى التسمية[3].

ولما كانت الحروف ثابتة الوظيفة تقريباً وترتبط بمواقع محددة ولاتتغير معان هذه الحروف وهى: تحديد الاتجاه أو المكان أو الزمان أو التأكيد أو النفى وغيرها فإنها لم تكن بحاجة إلى «حركات الإعراب وأصبحت مبنية».

وحركات الإعراب فى الأسماء تحدد وظيفتها وحركات الأفعال تحدد أبعادها الزمانية من جهة وتحدد الكم، الشخص لأدائها من جهة أخرى أما الحروف فمبينة أو محددة الحركة فى جميع الأحوال تقريباً لأن معانى الحروف لاتتغير بتغير موقعيتها[4].

---

(١) انظر: الايضاح فى علل النحو أبو القاسم الزجاجى تحقيق مازن المبارك القاهرة ص ٧٨ سنة ١٩٥٩م..
(٢) انظر: رأى فى تسمية الحركة العربية وأسباب هذه الحركة د. محمد محمود محمدين «بحث فى مجلة اللسان العربى المجلد الثامن عشر الجزء الأول سنة ١٩٨٠م.
(٣) انظر: المقتضب المبرد تحقيق عبد الخالق عضيمة سنة ١٣٨٦ هـ ص ٦٥.
(٤) انظر: رأى فى تسمية الحركة العربية وأسباب هذه الحركة ص ١٦٧.

ويكثر في اللغات القديمة تغيير أواخر الكلمات بحسب الوظيفة التي تؤديها كل كلمة في الجملة، وهي الظاهرة التي يسميها نحاتنا بالإعراب، ففي اللغة العربية تضم أواخر الأسماء إذا كانت أركاناً رئيسية في الإسناد أي في بناء الفكرة المضمنة في الجملة كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، ويسمى النحاة تلك الضمة رفعاً أما إذا كانت هذه الأسماء فضلات غير مباشرة، أي تتمات للجملة أو لبعض أجزائها تتصل بما تتعلق به بواسطة روابط كحروف الجر أو كأسماء أخرى في حالة الإضافة. أتت هذه الأسماء مكسورة الآخر، ويسمي ذلك في النحو جراً وإذا كانت الأسماء تتمات مباشرة لإسناد الموجود في الجملة كأن يقع الإسم مفعولاً به للفعل، أو حالاً أو تمييزاً أو ظرفاً، فإنها تكون مفتوحة الآخر ويسمى ذلك نصباً.

وقد لوحظ أن مثل هذه التغييرات ترد في غير اللغة العربية، ففي اللغات السامية، التي هي من العائلة اللغوية نفسها للغتنا نجد اللغة الأكادية بفرعيها البابلي والأشوري، تجري على نفس قواعد الإعراب العربي من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة والجر بالكسرة في المواضع المماثلة من الجملة[1].

كذلك نلاحظ أن الفعل المضارع في اللغة العربية يعرب، لكن لمعان أخرى غير التي يعرب لها، فهو يأتي مرفوعاً إن دل على مجرد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال. أو إن دل على وقوعه على وجه الاستمرار والعادة والقانون المقرر نقول مثلا:

المطر ينزل غداً، المطر ينزل في الشتاء في بلادنا، فنرفع الفعل المضارع في كل هذه الحالات، فإذا تمحض وقوع الحدث في المستقبل على وجه الانتظار والاحتمال استحق الفعل المضارع الذي يعبر عنه النصب نقول مثلا: أملنا أن ينزل المطر، انتظرنا حتى ينزل المطر، صلينا كي ينزل المطر تكوّن السحاب لينزل المطر، لن ينزل المطر ... الخ.

(١) انظر: رمضان عبد التواب فصول في فقه العربية ص ٣٥٤.

أما إذا أريد بالمضارع معنى القطع بوقوع الحدث، أو اشتراط وقوعه حتما استحق الفعل المضارع الجزم بالسكون، كما في حالات الجزم والشرط المعروفة، نقول مثلاً: إن ينزل المطر نزرع، لم ينزل المطر لما ينزل المطر...... الخ. فالرجل القديم – في رأى د. حسن ظاظا – عندما فكر في التوزيع الوظيفى للألفاظ داخل الجملة، رأى أن يميز عمل كل لفظة بنهاية صوتية معينة، وكانت له بذلك حرية واسعة جداً في أن يرتب هذه الألفاظ داخل الجملة كما يشاء باللفظ، مادام يحمل العلامة المميزة لمهمته، يجوز نية التقديم والتأخير، بل يمكن أن يحذف من الجملة إذا بقى فيها مايدل عليه ويجعله مفهوماً من السياق.

هذه الحركات على مايبدو للمتعلمين من تعقيدها تُعد طريقة بسيطة لتمييز وظائف الألفاظ في الكلام المركب، أقل تعقيداً من طريقة تركيب الكلام في اللغات الخالية من الإعراب[1]. ويرى بعض المستشرقين مثل رايت وبروكلمان أن علامات الإعراب ليست إلابقايا لواحق كانت تلحق بالكلمات ثم حذفت ويبقى منها مايدخل عليها، وهو الحركات ويذهب إلى هذا الرأى داود عبده، الذى يرى أن الحركات كانت في الأصل جزءاً من الكلمة وأنها حركة واحدة في جميع الحالات التى تقع فيها الكلمة تماماً كحركة الراء أو حركة الجيم في «رجل» ويستطرد قائلاً ولسنا نعرف إن كان الأصل في حركة أواخر الكلمات في العربية حركة واحدة بعينها أم أنها كانت تختلف باختلاف الكلمة بحيث يكون الأصل في «رجل» مثلاً «رجل» وفى حجر «حجر»[2] ويستدل بعض أنصار هذا الرأى إلى أن الإعراب وقع بين آخر الإسم دون أوله وأوسطه، وقال بعض النحويين إن الإعراب دخل في الإسم لمعنى فوجب أن يلفظ بالاسم بكامله، ثم يؤتى الإعراب إلى آخره، إلا أن أبا بكر بن الخياط قال:

---

(١) اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة د. حسن ظاظا ص ٨٥ ، ٨٦ دار الفكر العربى القاهرة ١٩٧١.

(٢) داود عبده أبحاث في اللغة العربية ص ١٢٧ .

ليس هذا القول بمرضى لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف لمعنى أولاً ووسطاً مثل ألف التعريف في الرجل، ويرى السيوطى أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة منها فعل وفعل وفعل وما أشبه. ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدرِ السامع حركة إعراب أم حركة بناء، فجعل الإعراب فى آخر الاسم، لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم أنه إعراب فإذا كان وسطا لم يكن فيه ذلك،وقال أبو اسحاق الزجاج: كان العباس المبرد يقول لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لايُبتدأ إلا بمتحرك ولايوقف إلا على ساكن فيما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب لأن الحركتين لاتجتمعان على حرف واحد فلما فات وقوعه أولاً لم تجعل وسطاً لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية وأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم بنائه وحركاته. وقال آخرون: الإعراب إنما دخل فى الكلام دليلاً على المعانى، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء، لأنه قام الدليل على أنه ثان بعدها[1] .وكما تختلف الصيغ من مجموعة إلى أخرى، أو من لغة إلى أخرى فإن وظيفة الكلمة فى التركيب تختلف هى أيضا تبعاً لذلك. ففى العربية والأكادية مثلاً نجد ثلاث حالات لإعراب الكلمة تبعاً لموقعها فى التركيب، فى حين هناك لغات تفرق بين أربع حالات إعرابية مثل اللغة الألمانية، وقد أطلق علماء اللغة على هذه الحالات أسماء مختلفة هى: Nominativ ويقابل فى اللغة العربية الرفع Akkusativ ويقابل النصب Dativ ويقابل الجر Genetiv وهو الإضافة ومع ذلك فلا نستطيع القول بأن النصب فى الألمانية دائما هو النصب فى العربية ومثل ذلك فى بقية الحالات. ولذلك يمكن أن نسمى الإعراب هنا حالات الكلمة، وهى: الحالة الأولى، والحالة الثانية، والحالة الثالثة، والحالة الرابعة إذا شئنا الدقة.

ويرى النحاة العرب أن حركات الإعراب تدل على المعانى المختلفة التى تعتور الأسماء، من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك: فيقول أبو القاسم الزجاجى

---

(١) الإيضاح فى علل النحو أبو القاسم الزجاجى ص ٧٦.

(المتوفى سنة ٣٣٧هـ) فى ذلك: «فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل فى الكلام، فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن فى صورها وأبنيتها، أدلة على هذه المعانى، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها، تنبىء عن هذه المعانى، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل مالم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد. وكذلك سائر المعانى، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا فى كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعانى[1] كما يقول الزجاجى أيضاً: «وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأن الإعراب إنما يدخل فى الكلام، ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعانى، وليس شىء من ذلك فى الأفعال ولا الحروف[2]. قد يدل الإعراب الظاهر وحده على بعض العناصر المحذوفة، وقد يدل عليها بالإضافة إلى سياق المقال أو المقام. والحقيقة أن الصائت هو الذى يؤدى هذه الوظيفة الإعرابية التى يستدل بها المستمع أو النحوى على العنصر المحذوف من التركيب، فإذا ورد اللفظ منصوباً ومفيداً دون ذكرنا صب اعتماداً على قرينة لفظية أو حالية قدّر النحاة له ناصباً كما فى قولنا أهلاً وسهلاً ومرحباً تقديره وجدت أهلاً وسلكت سهلاً وصادفت مرحباً. وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة الحالية عليه[3] وقدر المحذوف فعلاً لمجىء الأسماء منصوبة، وكذلك فى قولهم لمن قدم من سفر خير مقدم، ولمن يحكى رؤيا رآها: خيراً وماسرّ. يجوز أن يقال فى خير

(١) انظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٩.
(٢) انظر: الجمل للزجاجى ٢٦٠ نشر العلامة ابن أبى شنب - باريس ١٩٥٧.
(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩٥.

بالرفع أو بالنصب فيقدر المحذوف في حالة النصب فعلاً أي قدمت خير مقدم. ورأيت خيراً. وفي حالة الرفع يقدر المحذوف مبتدأ والمذكور خبر له. أي هذا خير. وكذلك قولهم للحاج مبروراً مأجوراً بالنصب وبالرفع على تقدير فعل أو مبتدأ محذوف[1]. وفي أساليب النداء والاختصاص والإغراء والتحذير والمدح والذم كانت الدلالة الإعرابية المتمثلة في مجيء الإسم منصوباً دون ورود ناصب ظاهر له باعثه على تقدير فعل ناصب واجب الحذف في النداء والاختصاص. دائماً وفي الإغراء والتحذير غالباً كما في قوله تعالى ﴿ ناقة الله وسقياها﴾ ومما ورد فيه الحذف وسمع من العرب قولهم: الله ضبعاً وذئباً. في الدعاء على غنم رجل وهم يعنون اللهم اجعل أو اجمع فالناصب للاسم فعل محذوف وكذلك مارواه أبو الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب وقد قيل له: لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبه فكأنه حذر أن يلام فقا (لم الصبيان)[2]. وفي مجيء بعض المجرورات سماعاً دون ذكر الجار يقدر النحاة حرف جر محذوف كقول رؤبة: «خير والحمد لله» بجر (خير) جواباً لمن قال له: كيف أصبحت. والتقدير على خير أو بخير وإنما دلّ الإعراب على الحرف المحذوف[3]. والدليل الإعرابي جزء من الدليل اللفظي أوهو عنصر من عناصر القرائن اللفظية وغالباً مايكون مصاحباً لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية تعين على فهم المعنى المراد[4].

وتؤدى الضرائر الفنية إلى تغيير نوع الحركة رغبة في إيقاع معين وقد يصادف ذلك مدلولاً آخر وهو دلالة هذه الحركة على وظيفة تخالف الوظيفة التي تؤديها ومن ذلك تغيّر قيمة الحركات:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٠ ، ٢٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٥٥ .

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٢ ، ٣٣ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة ١٢ المكتبة التجارية القاهرة سنة ١٩٦١م.

(٤) انظر: ظاهرة الحذف ص ١٠٧ : ١٠٩.

مثل قول العمانى أو نخيلة:

كأن أُذنيه إذا تَسَرَّفا

قادمةٌ أو قلماً مُحَرَّفَا[1]

بدلاً من (قادمةٌ أو قلم محرفٌ). فالقافية اضطرت الشاعر إلى تغيير قيمة الحركة الكيفية فوقع فى الخطأ النحوى ومثل قول رؤبة

فَلَيتَ أيام الصبا عَوَاكِر

وليت مُبْتَاع الشبابِ التاجرا.[2]

أى (عواكرٌ، التاجر)

ومثل:

ياحبذا عينى سليمى والفم[3].

بدلاً من (الفمِ) بالجر

ومثل:

فى الحُبٌ إن الحبٌ لن يَدَاما[4].

أى (يدوم).

والتغيير هنا شديد وعكسى أى أن الواو فى يدوم انقلب ألفاً فحركت حركة الدال قبلها وقلبت فتحة ومثل ذلك أيضاً:

بنيتى سيدة البنات[5].

عيشي ولايؤمن أن تمات

(١ انظر: الكامل للمبرد ٥١٣ تحقيق و. رانيت ليبزج ١٩٦٤ - ١٩٩٢.

(٢) انظر: رؤبة ٢١.

(٣) انظر: بانت سعاد ١١٦.

(٤) انظر: اللسان جـ ٢ - ١٢٣.

(٥) انظر: اللسان جـ٢ ص ٩١.

أى (تموت)

ومثل:

يارَبَّ سارٍ بات ماتَوَسَّدَ

إلا ذِرَاعَ العَنْسِ أو كَفًا اليدَا.(١)

بدلاً من (كفا اليد).

ومثل قول العجاج:

لقد رأيت عجبا مذ أَمْسَا.(٢)

بدلاً من (أمس):

ومثل قول عمارة:

كأنهن الفتيات اللُّعْسُ(٣)

كأن فى أظلالهن الشمسُ

بدلاً من (الشمسَ) أى أن الأمر ليس مقصوراً على الفتح فقط.

ومثل قول أبو نواس:

ياخير من كان ومن يكونوا(٤)

الا النبىُّ الطاهرُ الأمينُ

بدلاً من (إلا النبىَّ الطاهِرَ الأمينَ).

ومثل قول حجر بن يزيد بن سلمة:

---

(١) اللسان جـ ٥ – ٤٢١.

(٢) سيبوية جـ٢ – ٠٤٤ تحقيق د. يونبورج باريس ١٨٨١ – ١٨٨٩.

(٣) أبو زيد: النوادر ٢٥.

(٤) قدامة بن جعفر: نقد الشعر ٣١ (تحقيق بونباكر. ليدن ١٩٥٦).

قد لبس الديباج والإفِرْنْدِى

بدلاً من (الافرندَ)

وقول أغلب العجلى:

قال لها هل لك ياتَارِفِيِّ

بدلاً من (فِيِّ)

ومن ذلك أيضا ماذكر فى باب ضرائر القافية والنحو بشأن الجر على المجاورة.

خاتمة ونتائج

يراعى فى مقارنة ألفاظ لغة بألفاظ لغة أو لغات أخرى تحديد أنواعها الإسمية، (والفعلية)، والحرفية، ومعانيها الدالة عليها بصيغها وإدراك مافى كل ذلك من قرابة أو تباعد)وأما مقارنة القواعد فتبتدىء بالحروف الصوتية، وحروف المد، وأنواع الحركات.

ثم تنتقل إلى أقسام الكلمات وكيفيات الاشتقاق، وعلامات التثنية والجمع والصحة والإعلال. وصيغ الأفعال والأسماء، وتركيب الجملة والدلالة على المعانى المختلفة بالوضع فى الجملة أو بتغيير الإعراب. وللصوائت قيمة وظيفية فى اللغات السامية وهى صفة مشتركة. فى بناء الصيغ ووظائف وحدات الكلام وذات دلالة مميزة بين الصيغ فصيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى. بين العربية والسريانية تميز صيغة عن اسم المفعول بكسر عين الصيغة بينما هى مفتوحة فى اسم المفعول، فإذا تجمعت لدينا بعض الصفات المشتركة بين هذه اللغات وأضفنا إليها هذا العنصر الجديد أى وظيفة الصوائت فهذا يدعم فكرة أن كلاً من العربية والعبرية والسريانية والأكدية والحبشية تفرعت عن لغة أصلية ذات خصائص ونظام وبعد فترة من الزمن. وفى بيئات مختلفة تجمعت لدى الساميين خصائص لغوية جديدة صوتية ودلالية تتناسب مع كل بيئة على حدة وتدعم التطور وسرعته والعامل الزمنى. أضف ذلك إلى بعض الخصائص التى ترسبت فى تضاعيف لغة كل بيئة جديدة على حدة بحيث تكوّن قواعد لغوية خاصة جديدة لكل جماعة ناطقة وكذا نظام فى التصريف والتركيب حينئذ تحولت ظاهرة مايمكن أن نسميه لهجات سامية متفرعة عن اللغة الأم إلى لغات ناضجة ذات نظام وقواعد حتى يصح أن يطلق عليها مصطلح لغات فنحن نعدّ العربية الفصحى التى نزل بها القرآن الكريم وكُتب بها الشعر الجاهلى والآثار النثرية من حكم وأمثال لغةً كاملة تامة النضج ذات قواعد مطردة فى التصريف والاشتقاق والإعراب ونعدّ ماعداها فى البيئات العربية المختلفة لهجات لكننا قد لانوفق إذا قسنا هذه العملية بما حدث للسامية الأم المفترضة

خصوصاً إذا عددنا كلاً من العربية والعبرية والسريانية والحبشية والأكدية لهجات إذ يمكن أن يكون هذا قد حدث قديماً ثم مالبثت كل واحدة أن تحولت إلى لغة مستقلة ذات نظام مستقل وآثار مشتركة يمكن أن نعد منها القيمة الوظيفية للصوائت. ومن البدهيات أن لكل مبنى معنى وليس من شك في أن الصوائت عنصر مهم في بناء وحدات اللغة. وبدهي أيضاً أن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى وطبعي أن الحذف في هذا المبنى يتبعه غياب عنصر دلالي بعينه كان موجوداً حالة اكتمال الوحدة اللغوية وقد بان من الدراسة العملية أن الصوائت قصيرها وطويلها تعد مميزاً بين الصيغ من حيث البناء وكذا الدلالة أضف ذلك إلى كونها رمزاً لوظيفة يؤديها المكوّن الذى ترد على آخره وهي كذلك عنصر ذو دلالة على عنصر آخر محذوف في بعض صيغ الكلام وهي مؤشر أيضاً لذوق لهجي خاص وهي في هذه الحالة لاتعد صائتاً من الناحية الفسيولوجية بل هي تنوع وتكون لهذا الصائت بحيث تكون فتحة أو كسرة أو ضمة فتميلها بعض القبائل وتفضلها صريحة قبائل أخرى. وطبيعي أن يكون للصوائت طويلها وقصيرها دور في بناء المكونات ووظيفتها ودلالاتها كما أن للحركات وظيفة ودلالة في كلمات اللغة وذلك متحقق في العائلة السامية،وطبيعي أن يكون متحققاً في عائلات أخر كالعائلة الهندو أوربية التي تعرض لها بالدراسة فرديناند دى سوسير وعلى هذا تكون القيمة الوظيفية للصوائت من عموميات اللغة وذلك لأن الجهاز النطقي واحد، وللبشر جميعاً بغض النظر عن بعض الفروق الطفيفة في العادات النطقية لسكان بعض البيئات في العالم،وسبب آخر من أسباب تأثير الصوائت على بناء الكلمات ووظيفتها ودلالتها وهو التفاعل الصوتي بين هذه الحركات ومايجاورها من صوامت أو حركات أخرى فتنشأ مركبات جديدة لها دلالة جديدة.

وبعد فهذا بحث قديم جديد، قديم لأن الظاهرة قد استخدمت على ألسنة الناطقين بالعربية وبأخواتها الساميات وقديم أيضاً لأن علماء اللغة العربية وفقهاءها قد لاحظوا الظاهرة وسجلوا ملاحظهم كما أن المحدثين من علماء اللغة أشاروا إلى

جانب من أهمية الحركات وخصائصها وإن لم يتل ذلك أغلب عنايتهم إذ تحولت المقارنة وتركزت على الصوامت وخصائصها وكذا المفردات، أما أن هذا البحث جديد فلجمعه شتات الظاهرة، ولتوظيفه نظريات حديثة لخدمة البحث كنظرية الفونيم (Phoneme) ونظرية انسجام الحركات (Vocalic Harmony).

أضف ذلك إلى ظواهر المطابقة والجنس وكانت ثمرته في إيضاح الدلالات الناتجة عن اختلاف الحركات في اللغات السامية، وإذا كان علماء النقوش والآثار والجغرافيا وعلماء الأجناس البشرية قد قدموا أدلتهم على وجود القرابات بين الأجناس السامية فهذا دليل لغوى جديد يدعم الأدلة السابقة في إثبات هذه القرابة.

وللصوائت الوظائف والسمات الآتية:

١- تعد عنصراً من عناصر المقام، أو السياق في التركيب العربي سواء أكانت طويلة أم قصيرة.

٢- تقوم في المستوى الصرفي بتحديد مدلول الصيغة فتغنى عن السياق.

٣- تعد مميزاً أكيداً بين الصيغ ومن ثمّ معانيها في العربية والعبرية والسريانية.

٤- يمكن بها تحديد البيئة التي استخدمت فيها الصيغة بمعرفة الذوق اللهجي للقبائل ومن ثم يمكن تصحيح نسبة البيت أو النص الذى وردت فيه عند وجود لون من التشابه في الخصائص الأسلوبية لاستخدام شاعرين أو كاتبين عربيين.

٥- تعد مؤثراً إيقاعياً سواء أكان ذلك في الوزن، والقافية في الشعر العربي والعبرى والحبشي وذلك باختيار صيغ متناسبة ومتوازية في الحركات الصريحة والممالة.

٦- تؤدى كثرة الحركات وكذا الفوارق بين درجات الإمالة خصوصاً في اللغة العبرية واللهجات إلى زيادة القيمة الوظيفية للصوائت وذلك في معاني المفردات.

٧- لها دور رئيسى فى تشكيل الصيغ ومن ثم بنائها فى اللغات السامية.

٨- تتسم الطويلة منها بعدم الثبات وفقاً لتأثرها بالصوائت القصيرة المصاحبة للصوامت التى تشترك معها فى الصيغة الواحدة.

٩- تستخدم دليلاً على عناصر محذوفة فى التركيب فتكون عاملاً من عوامل الإيجاز فى اللغة.

١٠- غالباً مايؤدى تغيير موضعها أو نوعها على ألسنة الناطقين إلى نقل المفردة من النسق الفصيح إلى النسق العامى أو نقلها من فصيلة لغوية إلى أخرى.

المصادر والمراجع العربية

١– أبحاث في اللغة العربية، د/ داود عبده، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.

٢– الأشباه والنظائر، السيوطي، حيدر آباد الدكن بالهند، ١٣٩٢هـ.

٣– أصوات اللغة، د/ عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٦٨.

٤– الأصوات اللغوية، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧١.

٥– اعراب الحديث، العكبري، تحقيق عبد الآله بنهان، دمشق، ١٩٧٧.

٦– الأغاني، أبي الفرج الاصفهاني، ط دار الثقافي، بيروت، ١٩٧٤.

٧– الأنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق فايل، ليدن، ١٩١٣م.

٨– الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك القاهرة ١٩٧٥.

٩– بحوث ومقالات في اللغة، د/ رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١٠– البيان والتبيين، الجاحظ، الخانجي، ١٩٦١.

١١– تاريخ الطبري، مطبعة الحسينية، ١٣٢٦هـ.

١٢– تاريخ العرب قبل الإسلام، د/ جواد علي، القسم اللغوي طبع المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٧.

١٣– تاريخ اللغات السامية، د/ اسرائيل ولفنسون، بيروت، ١٩٨٠.

١٤– تصحيح الفصيح، لابن درستوية، تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧٥.

١٥– التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، نشر حمدي البكري، ١٩٢٩، د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢.

١٦– «الجمل للزجاجي»، نشر ابن أبي شنب، باريس، ١٩٥٧.

١٧– خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، بولاق، ١٢٩٩هـ، تحقيق عبد السلام هارون.

٣٧- شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٩٤٩.

٣٨- الشعر العبرى فى الأندلس، حيم شرمان، طبعة أورشليم، ١٩٥٤.

٣٩- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينورى، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٦.

٤٠- الصحاح، الجوهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور.

٤١- الضمائر فى اللغة العربية، د/محمد عبد الله جبر، دار المعارف، ١٩٨٠.

٤٢- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، د/ طاهر حمودة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.

٤٣- العبرية دراسة فى قواعد اللغة ونصوصها، د / عبد الرزاق أحمد قنديل، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٤- العربية، يوهان فك، ترجمة د/ عبد الحليم النجار، مطبعة الكاتب العربى، ١٩٥١.

٤٥- العربية الفصحى، هنرى فليش ترجمة، د/ عبد الصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦.

٤٦- علم اللغة د/ على عبد الواحد وافى، لجنة البيان العربى، ط ٣، القاهرة، ١٩٥٠.

٤٧- علم اللغة العام - الأصوات، د/ كمال بشر، ط٧ دار المعارف، بمصر، ١٩٨٠.

٤٨- علم اللغة مقدمة للقارىء العربى، د/ محمود السعران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

٤٩- فصول فى فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة دار التراث ط١، ١٩٧٧، وط٢ الخانجى، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٠- فقه اللغة، د/ على عبد الواحد وافى، القاهرة، ١٩٥٦.

٥١- فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبى، مصر، المطبعة الأدبية، ١٣١٧هـ.

٥٢- فى الأصوات العربية، د/كمال بشر، القاهرة ١٩٨٣، - ١٩٨٤.

٥٣- فى اللهجات العربية، د/ ابراهيم انيس، الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٨٤.

٥٤- القافية والأصوات اللغوية، د/ محمد عونى عبد الرءوف، القاهرة، الخانجى، ١٩٧٧.

٥٥- القوافى، لأبى يعلى التنوخى، تحقيق د/ محمد عونى عبد الرءوف، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط ١٩٧٥.

٥٦- القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، بيروت، ١٩٧٤م.

٥٧- الكامل، للمبرد، تحقيق د/ و. رايت ليبزج، ١٩٦٤ - ١٩٩٢.

٥٨- الكتاب لسيبويه، تحقيق ديرنبورج، باريس، ١٨٨١ - ١٨٨٩، طبع الأميرية بولاق ١٣١٦هـ.

٥٩- الكتاب المقدس، الطبعة الألمانية، العهد القديم، ١٩٦٧ - ١٩٧٧.

٦٠- اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، د/حسن ظاظا، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧١.

٦١- اللغات السامية، نولدكه تعريب د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٣.

٦٢- اللغة فندريس ترجمة د/ الدواخلي، والقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

٦٣- اللغة العبرية، قواعد ونصوص ومقارنات، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٧٧.

٦٤- اللغة العربية عبر القرون، محمود فهمي حجازي، القاهرة، ١٩٧٨.

٦٥- اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، القاهرة ،١٩٧٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦٦- لسان العرب ابن منظور، بيروت ،١٩٥٥.

٦٧- اللغة والمجتمع، د/ محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٣.

٦٨- لحن العامة والتطور اللغوي، د/ رمضان عبد التواب، طبعة دار المعارف، بمصر، سنة ١٩٦٧.

٦٩- مايجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق المنجي الكعبي، تونس ١٩٧١، وتحقيق د/ محمد زغلول سلام ود/ محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣.

٧٠- المزهر، السيوطي تحقيق، محمد أحمد جاد المولي وآخرين، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، مصر، ١٩٥٨.

٧١- محاضرات في علم اللغة، د/ عبد المجيد عابدين، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٧٢- المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة، للجويدي، القاهرة ،١٩٣٠.

٧٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د/ رمضان عبد التواب، القاهرة الخانجي، ط٢ ١٩٨٥.

٧٤- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية - د/ عبد المجيد عابدين - مطبعة الشبوكشي ،١٩٥١.

٧٥- مذكرات في علم اللغة، د/ كمال بشر، ألقاها على طلبة الليسانس ١٩٦٧.

٧٦- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تحقيق د/ طاهر حمودة، ١٩٨١، الدار الجامعية، الاسكندرية.

٧٧- معاني القرآن، الفراء، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، والنشر د.ت وهناك طبعة أخرى للهيئة المصرية العامة للكتاب.

٧٨- مغني اللبيب ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة التجارية (د.ت).

٧٩- المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية محمد عطية الابراشي وآخرون، القاهرة، المطبعة الاميرية، ببولاق، سنة ١٩٣٥.

٨٠- مفاتيح العلوم، للخوارزمي، القاهرة ،١٣٤٢ هـ.

٨١- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٤.

٨٢- المقتضب المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة ١٣٨٦هـ.

٨٣- ملتقى اللغتين العبرية والعربية، مراد فرج، طبعة الرحمانية ،١٩٣٠.

٨٤- مميزات لغات العرب، حفني ناصف، مصر، ١٩٥٧.

٨٥- من أسرار اللغة، د/ ابراهيم أنيس، القاهرة ١٩٦٦.

٨٦- من أصول اللهجات العربية في السودان دراسة مقارنة في اللهجات العربية القديمة وآثارها في السودان، د/ عبد المجيد عابدين، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٩م.

٨٧- مناهج البحث في اللغة، د/ تمام حسان، ط٢، القاهرة، ١٩٧٤.

٨٨- المنصف، لابن جني، شرح التصريف المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤.

٨٩- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، د/ علي عبد الواحد وافي، مطبعة دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

٩٠- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دمشق، ١٣٤٥

٩١- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق بوناكر، ليدن ١٩٥٦.

٩٢- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، بيروت ١٨٩٤.

٩٣- همع الهوامع، للسيوطي، ط السعادة، ١٣٢٧هـ.

مصادر ومراجع أجنبية

1- Abercrombie , D. Studies in phonetics and linguistics, oxford university press 1965.

2- peston , A.F.L. The Arabic Language today, London, 1970.

3- Bergstrasser, Hebraische , Grammatik Hildeshein, 1926.

4- Brockelman , C Précis de linguistique Lémitique par Marcais & Gohen, Paris 1960.

5- Gustan Holscher, Syriche verskunst - leipzige I.J.C Hirrichss Buhhandlung, 1932.

6- Hockett, Charles F, Amanual of Phonology International of American Linguistics 1955.

7- Jones, D, An Outline of English Phonetics, Cambridge 1947.

8- Kransky, Jiri, The Word a as Linguistic Unit, Mouton The Hagu Paris, 1969.

9- O'connor, J. D Phonetics, Pelican Books London 1973.

10- Rabin, C. Ancient West Arabian, London, 1951.

11- Sturtevant, E.H. Linguistic change. The univeresity of chicago Press, Chicago, 1967.

12- Sabatino Moscati, An Introduction to The Comparative Grammer of The Semitic Languages Wiesbaden 1969.

13- Wright, W. Lectures on The Comparative Grammer of The Semitic Language, Cambridge 1890.

الــــدوريات

١- مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول عدد مايو ١٩٤٣، مايو ١٩٥٧.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة جـ٢٢ ١٩٦٧، جـ ٦ ،١٩٠١.

٣- مجلة اللسان العربي الرباط المغرب المجلد السادس عشر الجزء الأول ١٩٧٨، المجلد الثامن عشر الجزء الأول ١٩٨٠، المجلد التاسع عشر الجزء الأول سنة ١٩٨٢، المجلد العشرون سنة ١٩٨٣.

الفهـــــرست

رقم الايداع ٨٨٢٠ / ٩٦
I . S . B. N
الترقيم الدولى
977- 273 - 167 - 3